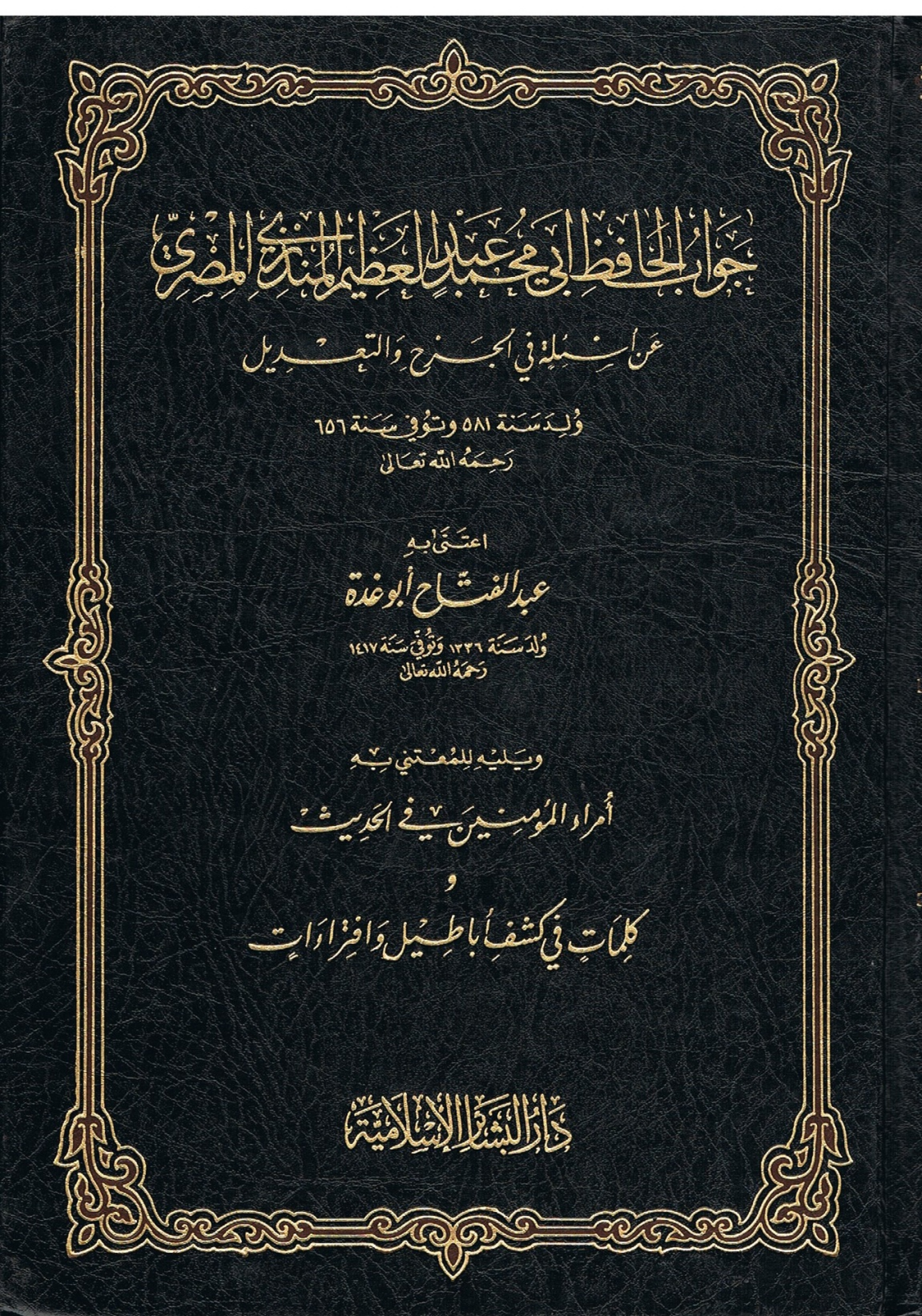


جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري
عن أسئلة في الجرح والتعديل
وُلد سنة ٥٨١ وتوفي سنة ٦٥٦
رحمه الله تعالى
اعتنى به
عبد الفتاح أبو غدة
وُلد سنة ١٣٣٦ وتوفي سنة ١٤١٧
رحمه الله تعالى
ويليه للمعتني به
أمراء المؤمنين في الحديث
و
كلمات في كشف أباطيل وافتراءات
دار البشائر الإسلامية

جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري

عن أسئلة في الجرح والتعديل

وُلِد سنة ٥٨١ وتوفي سنة ٦٥٦
رحمه الله تعالى

اعتنى به

عبد الفتّاح أبو غُدّة

ويليه للمُعتني به

أمراء المؤمنين في الحديث

و

كلمات في كشف أباطيل وافتراءات

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١



جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري

عن أسئلة في الجرح والتعديل

الطّبعَة الأولى، سَنة ١٤١١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة بين يدي رسالة المنذري:

كتَبَ الحافظُ المنذريُّ رحمه الله هذه الرسالة، جواباً عن سؤالٍ مطوَّلٍ وَرَدَ إليه من أحدِ علماءِ عصره، وقد أطال السائلُ السؤالَ ونوَّعَهُ، بُغيةَ ازديادِ الاستفادةِ له، وقد سأل عن بعض المُعْضِلات التي تعترِضُ المشتغلين بالحديث، عند قيامهم بالتخريج والجَرْح والتعديل ونَقْدِ الرُّواة.

والرسالةُ على صِغَرِ حَجْمها ولَطافةِ قَدْرِها، تضمَّنتْ فوائدَ جُلَّى وإجاباتٍ مؤصَّلَة، فلذا كانت جديرةً بالعنايةِ والنشر، لِسدِّها ثغرةً من ثَغراتِ البحثِ الحديثي لدى المشتغلين بالسنّة المشرَّفةِ وعلومِها. وهذه الرسالةُ مخطوطةٌ محفوظةٌ في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع، برقم ٩ (ق ١٢٨ ـ ١٣٧) وخطُّها حسن مقروء، ولم يُذْكَر اسمُ كاتبها ولا تاريخُ كتابتِها فيها.

وقد وقفتُ على مُصوَّرَةِ هذه الرسالة من مدةٍ بعيدة، وكنتُ أعزِمُ على خدمتِها ونشرِها، لتكون ضِمنَ الرسائل الحديثية الأربع التي خدمتُها واعتنيتُ بها، مما يتصل بعلم الجرح والتعديل، وهي رِسالَتَا التاج السبكي: قاعدةٌ في الجَرْح والتعديل، وقاعدةٌ في المؤرِّخين، ورسالةُ الحافظِ السَّخَاوِي: المتكلِّمون في الرجال، ورسالةُ الحافظِ الذهبي: ذِكْرُ من يُعتَمدُ قولُهُ في الجَرْح والتعديل، فتكونَ رسالةُ الحافظ المنذريِّ خامسةَ هذه الرسائل، ولكن لم يُقدَّر لي ذلك في حينه.

ثم وقفتُ عليها مطبوعة في سنة ١٤٠٦ بمطبعة الفيصل بالكويت، بالعنوان التالي: (رسالة في الجرح والتعديل للإمام الحافظ المنذري، حقَّقَهُ وعلَّقَ عليه ـ كذا ـ عبد الرحمن عبد الجبار الفُرَيْوَائي ـ مكتبة دار الأقصى). فصرفتُ النظرَ

عن خدمتِها والعنايةِ بها، اكتفاءً بهذه النشرة التي قام بها الأستاذ عبد الرحمن عبد الجبار الفُرَيْوَائي جزاه الله خيراً.

ثم عَرَضَتْ لي مراجعةٌ فيها، فقرأتها في المطبوعة وتوقَّفتُ في كثيرٍ من كلماتها التي أُثبِتَتْ على غيرِ وجهها، وظهر لي فيها أخطاءٌ علمية فاحشة، فقابلت المطبوعة بالأصل الوحيد المطبوعة عنه، فرأيتها مَثْلُومَةً مكلومةً في مواضع كثيرة، ساقطاً منها الكلمةُ والكلمتان، والجملةُ والجملتان، بل الصفحة والصفحتان!

فقد وقَعَ فيها سَقْطٌ كبيرٌ يَبلُغُ في المطبوعة نحو ثلاثين سطراً، مما يُلغي النشرةَ ويَجعَلُها مرفوضةً منبوذة. فأَسِفتُ لذلك جداً، وما كنتُ أظنُّ بالأستاذِ الكريم أن تقع له تلك الأخطاء لولا وقوعُها ووقوفي عليها.

فَتحرَّكَتْ هِمَّتي من جديد إلى نشرِها تامَّةً كاملة، سليمةً مستقيمة، بقراءةٍ صحيحة، أرجو أن لا تكونَ خاطئةً ولا واهِمة، وعلَّقتُ عليها بإيجازٍ بالغٍ في مواضع، وبإسهابٍ في مواضع، نظراً لمقتَضَى المقام. وجعلتُ لشرح قولِ أبي حاتم الرازي: (يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ به)، ونَقْدِهِ (تتمةً) في آخر الرسالة، ووضعتُ لمباحثها عناوين تتقدَّمُها بين هلالين، إضافةً مني لتيسير فهمها، وترجمتُ للحافظ المنذري ترجمةً لائقةً بسُموّ مَقامِه وإمامتِهِ رحمه الله تعالى. وأرجو أن تكون هذه النشرةُ أو الطبعة مؤديةً الغايةَ التي كتَبَ الإمامُ المنذريُّ الرسالة من أجلها.

ونبَّهتُ في تعليقي على الرسالة إلى مواضعِ التحريفِ والخطأِ والسَّقْطِ والنقصِ في نشرةِ الأستاذ الفُرَيْوَائي، رامزاً إلى اسمِهِ بحرف (ف). ورأيتُ أن أذكُرَ هنا جملةَ ما وهِمَ فيه، ليَتبيَّن عِظَمُ الخَلَلِ الذي وقع منه في تلك الطَبعة، ولتَظهر مَزِيةُ هذه الطبعةِ وتمامُها وسَلاَمتُها من الأخطاء التي وقَعتْ في تلك النشرة، ومن الله العون والتوفيق:

١ ــ جاء في عنوان الرسالة: «رسالة في الجرح والتعديل... حقَّقَهُ وعلَّق عليه عبد الرحمن...». وهذا الخطأ ظاهر لا يَحتاجُ إلى تعليق.

٢ ــ ذَكَر في ص ٤ أن النسخة الخطية لهذه الرسالة (قد كُتِبَتْ في سنة ٨٧١هـ). وهذا غيرُ صحيح، فالواقع أن المخطوطة لا تاريخ لكتابتها إطلاقاً، وهذا التاريخ مكتوب على خاتمةِ رسالةٍ قبلَها، مكتوبةٍ بخطٍّ مغايرٍ لخطها تمام المغايرة، فالتأريخُ لكتابتها بهذا التاريخ خطأ مُتبرَّع به!.

٣ ــ ترجَمَ للحافظ المنذري ترجمة طويلة من ص ٥ حتى ١٩، بلغَتْ ١٥ صفحة من تلك الطبعة، استقاها واستفادها من كتابِ الأستاذ الدكتور بشّار عواد معروف: «المنذريُّ وكتابُهُ التكملةُ لوفَيَاتِ النَّقَلَة»، المطبوعِ في العراق سنة ١٣٨٨. ولم يُشر إلى ذلك بكلمة واحدة، وهذا إخلال بالأمانة العلمية، فما يَضُرُّه ويَنقُصُه أن لو قال استقيتُ هذه الترجمة أو جُلَّها من كتابِ... لفلان، بل يكون ذلك عنوانَ أمانته العلمية، ففي هذا الذي سلكه غَمْطُ الحق!.

٤ ــ قال في ص ٩ أثناءَ ذكرِهِ شيوخَ الحافظ المنذري، ما يلي: (٧ ــ الحافظ الكبير علي بن المفضَّل المَقْدِسي، توفي سنة ٦١١هـ، وبه تخرَّج). وقال في ص ١٠ ما يلي: (١٥ ــ الحافظ أبو الحسن المقدسي). وهو المذكور برقم ٧ عينُهُ، فهما شيخٌ واحد!.

٥ ــ وقال في ص ٩ أيضاً أثناءَ ذكرِهِ شيوخَ الحافظ المنذري، ما يلي: (١٢ ــ أبو اليُمْن الكِنْدي بدمشق. ١٣ ــ أبو اليُمن زيد بن الحسن الكِنْدِي). وقال في ص ١٠ ما يلي: (١٧ ــ التاج الكِنْدِي). وهؤلاء الثلاثةُ جميعاً شخصٌ واحدٌ وشيخٌ واحد!!!.

٦ ــ وفي ص ١٣ س ١٥ جاء قولُهُ: (وكان مُجابَ الدعوة وقال السبكي عنه: نرتجي الرحمة بذكره ويُستنزَلُ رضا الرحمن بعلمه). وفي العبارة تحريف عن أصلها في «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٨: ٢٥٩، وهي (تُرْتَجَى الرحمةُ بذكرِه، ويُستنزَلُ رضا الرحمنِ بدُعائِه).

٧ ــ وفي ص ٢١ س ٧ سقطَتْ هذه الجملةُ بعد قوله وهو صدوق (ويقولُ الآخَرُ لا بأسَ به)! انظر ص ٣٧ من هذه الطبعة.

٨ ــ وفي ص ٢١ س ١٢ جاء: (وإذا قال واحدٌ منهم)، سَقطَ منها: (وهَلْ إذا قال...)، انظر ص ٣٩ من هذه الطبعة.

٩ ــ وفي ص ٢١ س ١٤ جاء: (فإن قال: ليس بشيء يقدم على مَنْ قال: هو ثقة)، سقط من هذه الجملة كلمةُ (مَنْ) وبسقوطها فَسَدَت العبارة! وهي في الأصل: (فإنَّ مَنْ قال: ليس بشيء...)، انظر ص ٣٩ من هذه الطبعة.

١٠ ــ جاء في ص ٢٤ س ٤: (وقال ابنُ سعيد: كان ثقةً...). وقد وقع في الأصل هَكذا (ابن سعيد) بالياء، وهو خطأ وتحريف عن (ابن سَعْد) فتابَعَهُ وقرَّره.

١١ ــ وفي ص ٢٤ س ١٠ (كيف يُقبَلُ...). في الأصل (وَكيف يُقبَلُ...)، فأسقط الواو.

١٢ ــ وفي ص ٢٤ س ١٠ و ١١ و ١٢ (من غير تعيين). وهكذا وقع في الأصل، وهو خطأ فتابعه وقرَّره، وصوابه: (من غير تَبْيين) بالباء الموحدة في المواضع الثلاثة.

١٣ ــ وفي ص ٢٤ س ١٥ (فإنَّ الشخصَ لا يكونُ صادقاً كاذباً في حاله). كذا وقع في الأصل: (في حاله). فتابعَهُ وهو خطأ، صوابه: (في حالةٍ) بالتاء المنقوطة.

١٤ ــ جاء في ص ٢٦ س ١٤، تفسيراً لقول السائل: (وقال أحمد بن عبد الله: لا بأس به). قولُ الأستاذ الفريوائي: (هو أبو نعيم الأصفهاني صاحبُ الحلية). انتهى. وهو غلطٌ فاحش! فليس هو أبا نعيم الأصفهاني، وإنما هو: (أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي، صاحبُ كتاب الثقات). وأوضحتُ هذا بياناً ودليلاً في موضعه من هذه الطبعة في ص ٤٣.

١٥ ــ في ص ٢٧ س ٧ جاء ما يلي: (أما بعد حمداً لله العلي العظيم والصلاة على خير خلقه محمد النبي الكريم). فنَصَبَ (حمداً) وجَعَلَ لفظ الجلالة

مجروراً هكذا (للَّهِ)، وهي قراءة خاطئة مكشوفة الخطأ، والصوابُ فيها: (أما بَعْدَ حمْدِ اللَّهِ العليِّ العظيم والصلاةِ. . .)، انظر ص ٤٥ من هذه الطبعة.

١٦ ــ في ص ٢٧ س ١٣ جاء (أن يَعُمَّنا ببركاتِ سيد المرسلين). سَقَط هنا كلمةٌ وهي: (أن يَعُمَّنا أجمعينَ ببركاتِ. . .) انظر ص ٤٥ من هذه الطبعة.

١٧ ــ في ص ٣٠ س ١ جاء (هذا ما ذكره ابن أبي حاتم عندما وجده من عباراتهم). وجاء في الأصل: (عن ما وجده. . .). وكلاهما تحريف! صوابُهُ: (هذا ما ذكره ابن أبي حاتم مِمَّا وجده من عباراتهم) انظر ص ٥٣.

١٨ ــ في ص ٣٣ س ١ جاء (قلت له: إذا [قيل]: فلانٌ لَيِّنٌ أَيْش تُريدُ به؟ قال: لا يكون. . .) انتهى، وعبارةُ الأصل هكذا (قلتُ له: إذا فلانٌ لَيِّنٌ . . .). ففيها سَقْطُ كلمةِ (قُلْتَ) بعد لفظ (إذا). فأثبَتَها الأستاذ الفريوائي [قيل]، وأخطأ في ذلك، والصواب: (قُلْتَ) كما أثبتُّها، بدليل قوله بعدُ: (قال: لا يكون. . .). انظر ص ٦١.

١٩ ــ فى ص ٣٣ س ٤ جاء (قال: وإن نبهوه ويرجع عنه فلا يَسْقُط. . .). هكذا وقع في الأصل: (ويرجع عنه). وتابَعَهُ وقرره الأستاذ الفريوائي، وهو خطأ وتحريف، صوابه: (ورَجَعَ عنه)، كما جاء في أول «سؤالات السَّهمي للدارقطني» ص ٧٢.

٢٠ ــ في ص ٣٣ س ٩ جاء (وأنا أسمَعُ بنساً)، بهمزة فوق الألف، وهو في الأصل غيرُ مهموز، وهو الصواب، وإثباتُ الهمزة هنا خطأ. انظر ص ٦٢.

٢١ ــ في ص ٣٣ س ١٣ ضَبَط (. . . الحسن بن عليِّك) بكسر الياء المشددة مشكولاً، وهو ضبطٌ خاطىء، وصوابُهُ بفتح الياء المشددة: (علِيَّك). انظر ص ٦٣.

٢٢ ــ في ص ٣٥ س ٥ جاء (أنبأنا أبو القاسم عبد الملك. . .). وهكذا وقَعَتْ كنيتُهُ في الأصل، وهو خطأ أو سهوُ نظر، وصوابُهُ: أبو الفتح، كما في غير

كتاب تُرجِمَ له فيه، ولم يذكروا هذه الكنية. فأثبته الأستاذ الفريوائي وقرَّره! انظر ص ٦٤.

٢٣ ــ في ص ٤٢ س ٢ جاء (قد أكثر الأئمة الكلامَ فيه ــ أي: في ابن إسحاق ــ في الطرفين: الثناءِ والذم). وفي هذا سقط بالغ، وهو كما في الأصل: (... فمحمَّد بن إسحاق بن يَسَار قد أكثر الأئمةُ الكلامَ فيه...). انظر ص ٧٣.

٢٤ ــ في ص ٤٤ س ٤ جاء (وإن لم يقتض عنده حجةً في رَدِّ حديثه). وهذه قراءة خاطئةٌ مخالفةٌ لما في الأصل، الذي هو: (وإن لم يُتَيَقَّنْ عنده حجةً في رَدِّ حديثِه). انظر ص ٧٦.

٢٥ ــ في ص ٤٤ س ٥ جاء (غير أنه أَحدَث ريبةً مَنَعتْهُ من...)، سَقَط هنا لفظُ (ما) الثابتُ في الأصل هكذا: (غير أنه أحدث ريبةً مَّا مَنَعَتْهُ...). انظر ص ٧٦.

٢٦ ــ في ص ٤٤ س ٩ جاء (وما من الكلام فيه...). كذا وقع في الأصل، فتابَعَهُ وأقرَّه! وفيه سقطٌ هو: (وما جاءَ من الكلام فيه...). انظر ص ٧٧.

٢٧ ــ في ص ٤٥ س ٢ ــ ٣ جاء (وحَدَّث عنه ثلاثة من الأئمة)، وهو تحريف فاحش وقراءة خاطئة! وصوابه كما رُسِمَ في الأصل: (وحَدَّثَ عنه ثُلَّةٌ من الأئمة...). انظر ص ٧٨.

٢٨ ــ في ص ٤٥ س ٧ جاء (فقال: أَيْشٍ نقدر نقولُ في ذاك)، كذا وقع في الأصل فتابَعهُ وقرَّره، وصوابُهُ وتمامُهُ هكذا: (فقال عليٌّ: أَيْشٍ تَقْدِرُ أن تقول في ذاك) كما جاءت هذه العبارةُ في غير كتاب كتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وغيرهما. ثم سَقَط من طبعة (ف) أيضاً لفظُ (عليٌّ) بعدَ (فقال)! انظر ص ٧٩.

٢٩ ــ في ص ٤٧ س ٧ جاء (ويجري الكلام عنده فيه ما يكون

جرحاً. . .)، ولفْظُ (فيـه) مكتوب في الأصـل، ثم ضُرِبَ عليـه وكُتِبَ بدلاً عنـه (في ما يكون جرحاً). والصواب إثباتها هكذا (فيما يكونُ جرحاً) انظر ص ٨٣.

٣٠ ــ في ص ٥٥ ــ ٥٧ سَقَطَ بعْـدَ قـولِ المنـذري في ص ٥٥ سطر ١٠ (. . . ولا فرق بين أن يكون الجارح مُخبراً بذلك للمحدِّثِ مُشَافَهةً، أو ناقـلاً له عن غيـره، والله عز وجـل أعلم)، وقَبْـلَ قـولِ المنـذري في ص ٥٧ س ٢ (وأمـا شَـرْطُ الشيخين فقد ذَكَر الأئمةُ أن البخاريَّ ومسلمـاً لم يُنقَل عن واحـد منهما. . .)، سَقَطَ نحوُ ثلاثين سطراً !! وهذا نَصُّ السَّقْطِ الواقـع في طبعةِ الأستـاذ الفريـوائي، وهو في الأصل موجودٌ بتمامه:

«وأمَّـا ما نُقِـلَ عن يحيـى بن معين من توثيقِ شُجـاعٍ مَرَّةً، وتـوهينِـهِ أخـرى، فهذانِ القولانِ في زمـانينِ بلا شـك، ولا يُعلَمُ السابقُ منهمـا. ويَحتمِلُ أنـه وثَّقَهُ ثم وَقَفَ على شيءٍ من حالِهِ بَعْدَ ذلك يُسوِّغُ له الإقدامَ على ما قاله، ويَحتمِلُ أن يكون تَكَلَّم فيه أولاً، ثم وَقَفَ من حالِهِ بعدَ ذلك على ما اقتضى توثيقه.

وقد نُقِلَ مثـلُ هذا عن يحيـى بن معين في غيـرِ شُجاع بن الـوليد من الـرواة، ونُقِـلَ مِثلُهُ أيضاً عن غيـرِ يحيـى بن معين من الحفاظ، في حقِّ بعضِ الـرواة، وكلُّ هذا محمولٌ على اختلافِ الأحوال.

وقد قال الحافظ أبو بكـر أحمَدُ بنُ إبـراهيم الجُرْجَـاني: قد يَخـطُرُ على قَلْبِ المسئولِ عن الرجل، مِن حالِهِ في الحديث وقتاً: ما يُنكِرُهُ قلبُهُ، فيُخرجُ جوابَهُ على حَسَبِ النُّكـرَةِ التي في قَلْبِـهِ، ويَخـطُرُ لـه مـا يُخـالِفُـهُ في وقتٍ آخـرَ، فيُجيبُ على ما يَعرِفُهُ في الوقت منه ويَذكُرُه، وليس ذلك تناقضاً ولا إحالةً، ولكنـه قولٌ صَـدَرَ عن حالين مختلِفَينِ، يَعرِضُ أحدُهما في وقتٍ والآخَرُ في غيره.

ومـذَاهب النُّقَّاد للرجـال: مـذاهبُ غـامِضـةٌ دقيقـة، فـإذا سَمِـعَ أحـدُهم في بعضهم أدنى مَغْمَز ــ وإن لم يكن ذلك مُـوجِباً رَدَّ خَبـرٍ ولا إسقاطَ عَـدَالة ــ رأى أنَّ ذلك مما لا يَسَـعُ إخفاؤُه عن أهلِه، رجاءَ إن كـان صاحبُـهُ حيّاً أن يَحمِلَهُ ذلـك على

الارعواءِ وضَبْطِ نَفسِهِ عن الغَمِيزَة، وإن كان ميتاً أَنزَلَهُ مَنْ سَمِعَ ذلك منه منزلتَهُ، فلم يُلحِقه مُلْحَقَ مَنْ سَلِمَ من تلك الغَمِيزَة، وقَصَرَ به على دَرَجَةِ مِثْلِهِ.

ومنهم مَنْ رأى أنَّ ذِكرَه ذلك، لِيُنظَرَ: «هل له من أَخَوَاتٍ؟ فإنَّ أحوالَ الناس وطبائعَهم جاريةٌ على إظهارِ الجميل وإخفاءِ ما خالَفَهُ، فإذا ظَهَرَ مما خالَفَهُ شيء، لم يُؤْمَن أن يكون وراءَهُ لـه مُشْبِهٌ». انتهى السقطُ!!! انظر ص ٨٦ ـ ٨٨.

كلُّ هذا الكلامِ الطويلِ المُفيدِ الهامِّ سَقَطَ من طبعة الأستاذ الفريوائي! ثم رأيتُه قد جعَلَهُ تعليقاً من كلامِهِ! في ص ٥٦ ـ ٥٧، فذكره في الحاشية، فزاد الأمرُ سُوءاً، ووقع فيه جملةُ تحريفاتٍ أيضاً.

٣١ ـ جاء في ص ٥٧ س ٤ (وإنما عُرِفَ ذلك من سبر كتابيهما واعتبر ما جرحاه). وضَبطَ لفظ (عُرِفَ) هكذا بالبناء للمجهول، وهو ضبطٌ خاطىء، إذ هو بالبناء للمعلوم هكذا: (وإنما عَرَفَ ذلك مَنْ سَبَرَ كتابَيْهِما...). ووقع هنا في طبعة (ف) تبعاً للأصل! «واعتبَرَ ما جرحاه». وهو تحريفٌ صوابه: (واعتَبَرَ ما خَرَّجاه). ولا دَخْلَ للجَرْح هنا إطلاقاً. انظر ص ٩٠.

٣٢ ـ في ص ٥٩ س ٤ جاء (وإذا قيل له قد خرَّج في «الصحيح»...)، والواوُ هنا قبلَ (إذا) زيادةٌ من الأستاذ الفريوائي، ليست في الأصل، وبها يَفْسُدُ تركيبُ الكلام. انظر ص ٩١.

٣٣ ـ في ص ٥٩ س ٤ أيضاً جاء (قد خَرَّج في الصحيح...). وضَبَطَ بالشكل (خَرَّج) بالبناء للمعلوم، وهو خطأ، صوابُهُ بالبناء للمجهول. انظر ص ٩١. وما كانت تقع هذه الأخطاء الكثيرة للأستاذ الفُرَيْوَائي لولا العجلة!

وفي الختام: أشكُرُ الأستاذَ الفُرَيْوَائي المعروفَ بعلمه ودقته، على تواضُعِهِ وأمانتِهِ، في عَزْوِهِ وإحالتِهِ في كثيرٍ من المواضع من تعليقاته، إلى كتاب «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للإمام عبد الحي اللكنوي، الذي أكرَمَني اللّهُ تعالى بخدمتِهِ والتعليق عليه، وجعَلَهُ مَنْهلاً ثَرّاً للواردين في موضوعِه، وقد صَرَّحَ باسمي في بعض المواضع، مُحِيلاً إلى تعليقاتي بكل وفاءٍ وإنصاف، فأشكُرُهُ على ذلك.

ولقد شهِدتُ غيرَ واحدٍ يَرجعون إلى هـذا الكتاب الفَذّ، ويَستقُون الكثيـرَ منه ومن تعليقاتي عليه، ويَنقلون منه كثيراً من العبـاراتِ بحروفهـا، ولا يُشيرون لـذلك، غَمْـطاً لأمانـةِ العلمِ وخادِمِيـه! وقديمـاً قالـوا: من الأمانـةِ في العلم عَزْوُهُ إلى قـائِلِه أو ناقِلِه، ولكنَّ الأمانَة اليومَ قَلَّتْ بتسلُّطِ غيرِ أهـلِ العلم على كتب العلم، فإنَّا لله . . .

كلمة عن رسالة: أمراء المؤمنين في الحديث:

كنت أثنـاء مطالعـاتي ومراجعـاتي، أقفُ في كتب التـراجم على تلقيب بعض المحدِّثين الكبار بلَقَبِ (أميـر المؤمنين في الحديث)، وهـو أشرفُ ألقـابِ الروايـة، فـرأيتُ جَمْـعَ أسماءِ من قيـل فيهم هذا اللقبُ في رسـالةٍ لـطيفة، لمعـرفتهم وسمـو منزلتهم، وذكرتُ فيها شروطَ هـذا اللقب، ومأخـذَهُ من الحديثِ وبُـطلانَهُ، ثم بيَّنتُ بُطلانَ ما قيل: إنَّ (الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم) لقَبٌ لمن يَحفظُ كذا مِئَةَ ألفِ حديث.

كلمة عن رسالة: كلمات في كشف أباطيل وافتراءات

هـذا، وكنتُ منـذ ١٥ سنـة كتبتُ رسـالـة في كشف أبـاطيـل الشيـخ نـاصـر الألباني، فيما كتبه نحوي ـ في تقدمةِ «شرح العقيدة الطحاوية» من الطبعـة الرابعـة سنة ١٣٩١ وما بعدها ـ هو وصاحِبُهُ (سابقاً) زهير الشـاويش ومن آزَرَهما، وسمَّيتُهـا «كلمـات في كشف أباطيـل وافتراءات»، وطبعتُهـا في مدينـة الريـاض سنة ١٣٩٤، فأسكتَـتْهم إلى حين، ولم أُوزِّعهـا إلا لمن طَلَبها مني، ولم أُسَمِّ فيها أحـداً باسمِـهِ من الألباني أو مؤازريه، أدَباً في الردِّ وترفُّعاً.

ثم لمَّـا عاوَدَ الألبـانيُّ فكتَبَ رسالـةً مطولـة في الرد عليهـا بتـوقيعـه الصـريح خاصة، سمَّاها «كشف النقاب عما في كلمات أبـي غدة من الأكاذيب والافتراءات»، ملأها بالإساءةِ والتجريحِ والتحامل، والنَّبْزِ واللمزِ والتحقير، وتَمَادَى كمـا سَوَّلتْ لـه نفسُه وهواه، كعادتِهِ التي صارت طابَعـاً لـه في كثيرٍ من كتبه التي يَرُدُّ في مقـدماتِهـا على مُخالِفيه[1].

---

(١) انظر لزاماً خاتمة «تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم» لمحمود سعيد ص ٢٠٥.

ولمَّا كتَبَ متحاملٌ آخر، وهو الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد رسالةً برُوحِ رسالةِ الألباني ومقدمته، شحنها بالكيد والعِداءِ والإساءةِ إليّ، وكان في رسالتي: (كلمات) بعضُ الردِّ على رسالته: رأيتُ أن أُعيدَ طبعَ تلك الرسالة، فقد طلبها مني كثيرون استكشافاً للحقيقة.

استَهَلَّ الألبانيُّ كلامَهُ بوصفي في مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» ص ١٥، بأني «أحَدُ أعداءِ عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ من متعصِّبةِ الحنفية»، وكنتُ عنده في «آداب الزفاف» ص ١٦٠ ـ ١٦٥ من الطبعةِ السابعةِ سنة ١٤٠٤ والطبعات قبلَها (بعضَ أصدقائِنا من فضلاءِ الحنفية) و (حضرةَ الصديق) و (حضرةَ الصديقِ الفاضل)، فانقلبتُ (أحَدَ أعداءِ عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ من متعصِّبةِ الحنفية)!!

ولقد وَصَفَني في تلك المقدمة لشرح العقيدة الطحاوية ـ ثم في تلك الرسالة ـ بأقبح الأوصاف والشتائم وقَذَفني بالعظائم، فقد حشاها بالألفاظِ التاليةِ التي أضعُها بين قوسين هنا، ورَمَاني فيها «بالتعصُّب، وتعمُّد الكذب، والتزوير، والافتراء، والجَوْر، والضلال، والتخرُّص، والاختلاق، والجهل، وضِيق الفكرِ والعَطَن، وسُوء القصد، وفساد الطوية، والتقليد، والتجاهل، والتدليس الخبيث، والحقد، والحسد، والنفاق، واللعب على الحبلين، وأني أجمَعُ وأتصفُ بأكثرِ الصِّفاتِ السِّتِّ التي تَجُوز الغيبةُ لمن اتَّصَفَ بها، وأني كحاطبِ ليل.

ووَصفني المرَّاتِ تِلْوَ المرَّاتِ بأني (حَنَفِي)، مَسُوقةً مَساقَ التعييرِ والمَسَبَّة، إذْ يَرى الانتسابَ إلى الإمام أبي حنيفة أو غيرِهِ من الأئمة المتبوعين الأجلَّة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ سُبَّةً ونَقْصاً، ووَصَفَني أني مُخْبر!.

ثم لما استَنْفَدَ ما عنده من مثل هذه الألفاظ، الدالَّةِ على طويةِ قائِلها، والتي تكَرَّرَتْ في هذه المقدمة المرَّاتِ تِلْوَ المرات، خَتَمها برَمْيِي بالجاسوسية فزَعَم في ص ٥٧ من المقدمة، بقولِهِ عن نفسِهِ وشركائِهِ: «أنه نالَهُم الأذى بسبب هذه التقارير التي يُقدِّمُها الجواسيسُ والمُخْبِرون المنتشرون في كل مكان مِثلُ مُقدِّمِ ذلك التقرير الجائر». وهو يَعنيني بهذا كُلِّه.

وقد صَرَّح بذلك في ص ٤٣ من المقدمة، فذكَرَ: اسمي، ونَسَبِي، واسمَ

بلدي، ومـذهبي، واسمَ وَلَدِي، وصِرتُ أنـا عنـدَهُ بمـا كتبـه في تلك المقـدمـة: صـاحِبَ ثـلاثين وَصْفـاً: من «التعصُّبِ، وتعمُّـدِ الكـذب، والتـزويـر، والافتـراء، والجَوْر، والضلال. . . ، . . . ، إلى المُخْبِرِ، والجاسوس»، كما ستقرؤه في رسالـةِ «الكلمات» بنَصِّهِ مُطَوَّلاً، وهي بين يديك.

وسببُ ذلـك أنّي غلَّطْتُهُ في طـريقتـه التي يصحِّـح بهـا على البخـاريِّ ومسلم أحـاديثَهما في صحيحَيْهمـا، كما شـرحته في أول رسـالتي (كلمات)، فيـا وَيْـلَ مَنْ غلَّطه أو ردَّ عليـه أو اختلف معه!! فقـد صار هـذا الأسلوب خُلُقَهُ وديـدَنَهُ في رُدُودِهِ ومقدِّماتِ كتبِهِ!

وأنا أرجو القارىء الكريم أن يقرأ تلك المقدمة بعدَ قراءة رسالتي هـذه، لِيَرى فيها أنَّ الألبانيَّ في نزاعه لم يَسْلُك خِطَّةَ أدب الخلاف عند العلماء، ولم يكن لسانُهُ بالعَفِّ النزيه، ولا خُلقُه بالرادع له عن الإقذاع والشتم لمخـالِفِيه، وأنَّ نقـاشَهُ لأهـل العلم يقومُ على تجهيل غيره وتضليله، فقد كَشَف فيها عن سلوكٍ وأخلاقٍ لا يُحسَـدُ عليها، وتصرفاتٍ مُزْرِية مُحْزِنة!

بل لقد تمـادَى به الأمـرُ في الهُزْءِ والسُّخْـرِيَةِ بي ومني: أنْ وَصَفَنِي في صَـدَدِ معرفتي بالكتب، بأنيَ (اللَّهُ تبارَكَ وتعالى)! وزَعَم أنَّ ذلك قاله أَحَدُ الظرفـاء الأذكياء فيَّ، كما تراه في حاشية ص ٤٨ من مقـدمته على «شـرح العقيدة الـطحاويـة»، في كلامه على (نَشْرَةٍ) زَعَم أني نَشرتُها، أو نشَرَها بعضُ أصحابي بإشرافي.

وكـلُّ ذلـك عَلِمَ اللَّهُ وشَهِـدَ ــ وهـو على كـل شيءٍ شهيد ــ لم يكن بعلمي أو مُوافقتي أو إشرافي، وإنما هي نشرةٌ خاصَّةٌ جداً كتبها عني بعضُ الإخوان حين كنتُ معتَقَلاً في بلدة تَدْمُر، فأخذها الألباني ــ وصاحِبُهُ (سـابقاً) وعَمِيـلٌ لهذا الصـاحب ــ وتَزَيَّدوا فيها ما شاؤوا بحسب ما يشفي غيـظَهم مني، وبحسب ما قـدَّروا أنه يَكِيـدُني ويُؤذيني عند العارفين بي حيث أقومُ بالتعليم الجـامعـي في الريـاض، ونَسَجُوا فيها ما هو ظاهرُ الـدَّسّ والبُطلان.

فعلَّق الألباني على قولِ من كتَبَ عني: «مـا ذُكِرَ أَمـامَه مخـطوطٌ أو مطبـوعٌ، إلاَّ بَسَطَ لك خصائصَ الكتاب، ومُجْمَلَ محتواه، وأين طُبِـعَ، وكم طبعةٍ لـه إن كان مطبوعاً، ومكانَ وجودِهِ وتَاريـخَ نَسْخِهِ إن كان مخطوطاً»، عَلَّق عليه بقوله:

«قلتُ: ومن الطرائفِ أنَّ أحَدَ الظُّرَفَاء الأذكياء، لمَّا سَمِعَ هذا الوَصْفَ الأخيرَ قال: هذا هو اللَّهُ تبارك وتعالى، يُشيرُ إلى ما فيه من الغُلُوِّ والإطراءِ بالحفْظِ الذي لا يَبلُغُهُ البَشَر».

وما أدري كيف استساغ الألبانيُّ وَصْفِي بأن يُقالَ فيَّ (هذا هو اللَّهُ تبارك وتعالى)! شرعاً وعقيدةً وفقهاً وأدباً وعقلاً؟! وكيف سجَّلَهُ في كلامهِ على لسانِ (أحَدِ الظرفاءِ الأذكياءِ) ؟! وأقرَّه؟! وغاب عنه أو جَهِلَ أنَّ هذا منكرٌ كبيرٌ جداً يرتكبُهُ هو وصاحبُهُ أحَدُ الظرفاءِ الأذكياءِ في جَنْبِ الله تعالى، وهُزْءٌ مكشوفٌ بمقام إجلالِ الله سبحانه يُؤدِّي إلى تَرَدٍّ في هُوَّةِ الجهل، فقد وَصَل به الأمرُ إلى أن يَصِفَني بأنني اللَّهُ تبارك وتعالى. فهذا مقياسُ معرفتِهِ بتنزيهِ الخالقِ جَلَّ شأنُه!

فكيف يُقِرُّ الألبانيُّ أن يُوصفَ إنسانٌ مخلوقٌ ضعيفٌ بأنه (هو الله تبارك وتعالى ؟ وهو يَرى نَفْسَهُ مِعيارَ الحق في العلم والعقيدةِ والسُّنَّةِ المطهرة؟.

كيف يُقِرُّ الألبانيُّ وَصْفَ مَنْ يتوصَّلُ إلى معرفةِ تلك الأمور، بطريقِ القراءةِ والنظر، والبحث والتتبُّع، والحفظِ والاستذكار، والنَّصَبِ والتَّعَب، وغيرِها من لوازم المخلوق الضعيف، بأنه (هو اللَّهُ تبارك وتعالى)! ولم يَزجُر أو يُنبِّه ذلك الواصف الذي زَعَم أنه قال ذلك، بأنه قال كلاماً حراماً ومنكراً جَسِيماً جداً، ارتكبه في جَنْبِ الله تعالى، فهل يَسُوغُ ذلك في النقل أو في العقل؟.

نعم عند الألباني يجوز ذلك في باب الاستهزاءِ بمُخالِفِهِ والتَّشفِّي منه، وهذا نَمُوذَجٌ ناطقٌ ودالٌّ على مَدَى معرفةِ الألباني بما يجوز أن يُوصَف به اللَّهُ جَلَّ جلالُه وما لا يجوز، ودليلٌ صريحٌ على مستوى أدبِ الألباني مع الله سبحانه وتعالى! وهذا الموقفُ في دلالتِهِ على مستوى معرفة الألباني بتنزيهِ الله تعالى:

يُذكِّرُنا بقول الألباني في كتبه مِراراً وتكراراً: (العصمةُ لله وَحْدَهُ)، ومنها قولُهُ في المقدمة على «شرح العقيدة الطحاوية» نفسِها ص ٢٧ (إنَّ العصمةَ لله وَحْدَهُ)، ومنها قولُهُ في «الأحاديث الصحيحة» ٤ : ٤٢٩ (والعصمةُ لله وَحْدَهُ)، ومنها قولُهُ في «الأحاديث الضعيفة» ١ : ١٥٢ (والعصمةُ لله وَحْدَهُ)، ومنها قولُهُ في مقدمته لكتاب «رياض الصالحين» للإمام النووي في الصفحة (س) مرَّتينِ: (والعصمةُ لله وَحْدَهُ)،

فكيف يقولُ هذا ويكرره مراراً؟ومَنْ قُدْوَتُهُ في وصفِ الله تعالى بهذا التعبيــر الخطير؟!

فمن الـذي يَعصِمُ الله تعالى؟ ومِمَ يُعصَمُ سبحـانه؟ ومـا الذي كـان يُمكنُ أن يَقَـعَ منـه سبحانـه حتى عُصِمَ منه؟ ثم مقتَضَى قـولِهِ هـذا أيضاً حَصْـرَ العصمةِ بـالله وَحْدَهُ حَصْراً، ونَفْيَ العصمةِ جَزْماً عن الأنبياء والرُّسُلِ الكـرام، ومنهم النبـيُّ محمدٌ عليهم الصلاةُ والسلام، فهل هو قـاصِدٌ قـائلٌ بـذلك؟! أم لا يـدري مدلـولَ الألفاظ حتى في أشدِّ المباحثِ خُطورة! ولو وقـع هذا التعبيرُ أو ذاك من أحَدِ مُخالِفِيه، لكان حكمُهُ عليه بما يُشبِهُ التكفيرَ أو ما يُدانيه، نسأل الله العافية.

ويُذكِّرُنا أيضاً بقـول الألباني ــ وهـو مُحدِّث ــ: (بـأنَّ كِيْسَ الكاوتشـوك يَمنَـعُ الحَمْلَ مَنْعاً باتاً)، علَّق ذلك على قولِ الرسولِ الصادقِ المصدوقِ سيدنا محمد ﷺ: «ليسَتْ نَفْسٌ مخلوقةٌ إلاَّ اللَّهُ خالِقُهـا»، وقولِـهِ عليه الصـلاة والسلام: «مـا من نَسَمةٍ كائنةٍ إلى يوم القيامة إلاّ هي كائنة». وهذه عبارته في كتابه «آداب الـزفاف في السنّـة المطهرة» ص ٥٥ ــ ٥٧.

قـال الألباني: «في حـديث أبـي سعيـد الخـدري قـال: ذُكِـرَ العَـزْلُ عنـد رسول الله ﷺ، فقال: ولِمَ يَفعَلُ ذلك أحـدُكم؟! ولم يقل: فـلا يَفعَلْ ذلـك أحدُكم، فإنه ليسَتْ نَفْسٌ مخلوقةٌ إلاّ اللَّهُ خالِقُها.

وفي روايــةٍ: وإنكم لَتفعلون؟ وإنكم لَتفعلون؟ وإنكم لَتفعـلون؟ (ثـلاثــاً)، ــ ووقـع في «آداب الزفاف» تكرارُ الجملة مرتين فقط! ــ ما من نَسَمةٍ كائنةٍ إلى يومِ القيامةِ إلاّ هِيَ كائنة.

رواه مسلم (١٥٨/٤، ١٥٩) بـالروايتين، والنسـائي في «العِشْـرَة» (١/٨٢)، وابنُ منده في «التوحيد» (٢/٦٠) بالأولى، والبخاري (٢٥١/٩ ــ ٢٥٢) بالأخرى.

قال الحافظ في «الفتـح» في شرح الرواية الأولى: أشار إلى أنَّه لم يُصرِّح لهم بـالنَّهْي، وإنما أشـار إلى أنَّ الأولَى تَرْكُ ذلـك، لأنَّ العَزْلَ إنمـا كان خشيـة حصول الولد، فلا فائـدة في ذلك، لأن الله إن كـان قدَّر خَلْقَ الـولد لم يَمنـع العـزلُ ذلك، فقد يَسبِقُ الماءُ ولا يَشعُرُ العازل، فيَحْصُلُ العُلُوق ويلحقه الـولد، ولا رادَّ لمـا قَضَى الله». انتهى كلام الألباني. ثم علَّق على قول الرسول ﷺ السابقِ بقوله:

«قلتُ: وهـذه الإشارةُ ـ أي التي في الحـديث ـ إنما هي بـالنـظر إلى العَـزْلِ المعروف يومئذ، وأما في هذا العصر، فقد وُجِدَتْ وسـائلُ يستـطيـعُ الرجـلُ بها أن يَمنَـعَ الماءَ عن زوجتِهِ منعاً باتّـاً، مثلُ كِيْسِ الكـاوتشوكِ الـذي يُوضَـعُ على العضـو عند الجماع، ونحوِهِ، فلا يَرِدُ عليه حينئذ هذا الحـديثُ وما في معنـاه». انتهى كلامُ الألباني بحروفه وألفاظه.

وهـذا الذي قـاله من مَنْـعِ (الكِيْسِ) المـاءَ عن زوجتِـهِ مَنْعـاً بـاتـاً، يُعـارِضُ صـريـحَ قولِ النبـي الكـريم ﷺ ـ الذي نقله هـوـ: «ليسَتْ نَفْسٌ مخلوقةٌ إلّا اللَّهُ خالقُها»، وصريـحَ قوله صلى الله عليه وسلم: «مـا من نَسَمةٍ كـائنةٍ إلى يـوم القيامـة إلّا هِيَ كائنة»، **نَعَمْ يُعارِضُ قولُهُ هذين الحديثين الصحيحين كلَّ المعارضة!!.**

كمـا يُعارِضُ الـرواياتِ الأخـرى الصحيحة من حـديث أبـي سعيـد الخـدري رضي الله عنه عند مسلم أيضـاً: ١٠ : ١٠ بشرح الإمـام النووي: «... فقـال ﷺ: لا عليكم أنْ لا تَفْعَلُوا، مـا كتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمـةٍ هِيَ كـائنـةٌ إلى يـومِ القيـامـة إلّا ستكـونُ»، وفي رواية ثـانيةٍ عنـد مسلم ١٠ : ١١ «لا عليكم أن لا تفعلوا، فـإنما هو القَدَرُ»[1].

وفي رواية عند البخاري ١٣ : ٣٩١ بشرح «فتـح البـاري» في كتاب التـوحيد، **في (باب قوله تعالى: هو الله الخالِقُ البارىءُ المُصَوِّرُ): «... فقال: ما عليكم أنْ لا تفعلوا، فإنَّ الله كَتَبَ مَنْ هو خالقٌ إلى يوم القيـامة، وليسَتْ نَفْسٌ مخلوقـةٌ إلّا اللَّهُ خالِقُها».**

وعنـد الإمام أحمـد في «المسنـد» ٣ : ٢٦، «عن أبـي سعيـد الخـدري، عن النبـيِّ صلى الله عليـه وسلم في العَـزْل: اصنَعُـوا مـا بَـدَا لكم، فـإنْ قـدَّرَ الله شيئـاً كان».

---

(١) قـال الإمام النـووي في «شرح صحيـح مسلم» ١٠ : ١٠، شـارحاً قـولَهُ صلى الله عليـه وسلم: (لا عليكم أنْ لا تفعلوا، مـا كتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمةٍ هِيَ كـائنةٌ إلى يـوم القيامـة إلّا ستكـون): «معناهُ ما عليكم ضرَرٌ في تركِ العَزْل، لأنَّ كلَّ نفسٍ قدَّرَ الله تعالى خلْقَها، لا بُدَّ أن يَخْلُقَها، سواءٌ عزلتُم أم لا ، وما لم يُقَدِّرْ خَلْقَها لا يقـع، سواءٌ عزلتُم أم لا، فلا فائدة من عَزْلكم، فإنه إن كان الله تعالى قَدَّرَ خلْقَها سَبَقكم الماء، فلا ينفـعُ حِرصُكم في مَنْـعِ الخَلْق».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٩: ٣٠٧، ـ بعدَ عبارته السابقة التي نقلها الألباني ـ **مؤيداً** حديثَ أبي سعيد: أنَّ العَزْل لا يَمنع من الحَمْل قال رحمه الله تعالى: «وقد أخرج أحمدُ والبزَّار، وصحَّحه ابنُ حبان، من حديث أنس: أنَّ رجلاً سأل عن العَزْل؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو أنَّ الماءَ الذي يكونُ منه الولَدُ، أهْرَقْتَهُ على صَخْرَة، لأخرَجَ اللَّهُ منها وَلَداً. وله شاهدانِ في «الكبير» للطبراني عن ابن عباس، وفي «الأوسط» عن ابن مسعود». انتهى كلامُ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

فبعدَ هذه الأحاديثِ الصريحة الصحيحة، الناطقة الصادقة، هل يَسَعُ إنساناً يَشتغلُ بالحديث الشريف أن يقول في مُواجهةِ هذه الأحاديث بكل ارتياح وانشراح: ما قاله الألباني؟ وهو قولُه مُعَلِّقاً على قول الرسول صلى الله عليه وسلم بما يلي:

«قلتُ: وهذه الإشارةُ ـ أي التي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ـ إنما هي بالنظر إلى العَزْلِ المعروفِ يومئذ، وأما في هذا العصر، فقد وُجِدَتْ وسائلُ يَستطيعُ الرجلُ بها أن يَمنع الماء عن زوجته منعاً باتاً، مثلُ كِيْسِ الكاوتشوكِ الذي يُوضعُ على العضو عند الجماع، ونحوِه، فلا يَرِدُ عليه حينئذ هذا الحديثُ وما في معناه». انتهى كلام الألباني.

ولو صدَر هذا الكلامُ من إنسانٍ عاديّ، أو طبيبٍ مُلْحِدٍ، أو إنسانٍ لا يؤمنُ بالسُّنَّةِ المطهرة، أو لا صِلَةَ له بالسُّنَّة النبوية الشريفة: لهانَ الخطبُ! ولكنه صَدَرَ ممن يَدَّعي تمسُّكَهُ بالسنّة، والغَيْرَةَ عليها، ويَرى نَفْسَهُ مِعيارَ الحق فيما يقولُهُ ويذهَبُ إليه فيها وفي فهمها، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون، فهذه بعضُ النماذج مِن مبلَغِ عِلم الألباني مما يتعلق بالعقيدةِ وتنزيهِ الله تعالى، والله المستعان.

وفي الختام: أرجو من الله تعالى أن تقع رسالةُ «الكلمات» موقعَها من نفوس القراء، فتؤدِّيَ الحقَّ على وجهه، ويَعلموا منها ما لم يكونوا يعلمون، والله يقولُ الحقَّ، وهو يهدي السبيل. وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبِهِ وسلَّم، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتبه

عبدالفتاح أبوغدّة

في الرياض ١٠/ ٩/ ١٤٠٩

ترجمة الحافظ المنذري[1] :

هو الإمام الحافظ المحدِّث الناقد الفقيه المؤرخ اللغوي البارع، الضابط الثَّبْتُ المُتقِن، الورِعُ الزاهد، شيخُ الإسلام، زكيُّ الدين أبو محمد عبدُ العظيم بنُ عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سَعْد بن سعيد، المُنذريُّ، المصريُّ. وأصلُه من بلاد الشام، ووالدُهُ مصريُّ المولِدِ والدار.

ولد في غُرَّة شعبان من سنة ٥٨١ بفُسْطَاط مصر بكُوم الجارح، وبها نشأ وترعرع، وكان لوالِدِهِ عنايةٌ بالعلم ومَحبَّة، فأسمعه الحديثَ بإفادته في أواخر سنة ٥٩١، أي حين بَلَغ عشر سنوات من العمر، ثم لم يَلبَث والدُهُ أن مات بعد سنة من هذا التاريخ، في رمضان سنة ٥٩٢، فنشأ عبدُ العظيم يتيماً، واستمرَّ على حضور مجالسِ العلماء والأخذِ عنهم.

وكان والدُهُ حنبلي المذهب، فنشأ هو حنبلي المذهب، ثم تَحوَّل إلى المذهب الشافعي، وغدا من فقهائه وعلمائه والمؤلفين في فقهه.

شيوخ الحافظ المنذري :

تلقَّى الحديثَ وغيرَهُ من شيوخ بلده ومصره بالسماع منهم، وفيهم كثرة بالغة جداً وكان أوَّل سماعِهِ الحديثَ من أحد شيوخ الحنابلة بمصر، وهو أبو عبد الله محمد بن حَمْد بن حامد الأنصاري، الأَرْتَاحِيُّ الأصل، المصري المولد والدار، المتوفى بمصر سنة ٦٠١، قال المنذري في ترجمته في «التكملة» ٢ : ٧٢ برقم ٩٠٠ : «وهو أول شيخ سمعتُ منه الحديثَ بإفادةِ والدي رضي الله عنه، وأجاز لي في شهر رمضان المعظم سنة ٥٩١، وسمعتُ منه قبلَ ذلك».

وكان بالقرب من بيتهم مسجد يعرف بمسجد الوزير ابن الفُرَات، يَؤُمُّ به

---

(١) هذه الترجمة على طولها وشمولها جُلُّها مُستفادٌ ومقتبسٌ من كتاب الأخ العلامة المحقق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف: «المنذريُّ وكتابُهُ التكملة لوفَيَات النَّقَلة»، المطبوع في العراق بمطبعة الآداب في النجف عام ١٣٨٨ = ١٩٦٨. فجزاه الله خيراً، وقد عَزَا فيه كلَّ نَقْلٍ فيها إلى مصدره، فمن أراد الوقوفَ على المصادر فليَعُد إليها هناك.

شيخٌ حنبلي صالح، هو أبو الثناء محمود بن عبد الله بن مطروح المصري المقرىء المؤدِّب، فقرأ عليه المنذري القرآن مدة.

وحَضَر في هذا المسجد أيضاً على الإمام أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المشهور، المتوفى بالمسجد المذكور سنة ٦٠٠، وأجازه في رجب من سنة ٥٩٦.

وتلقَّى في محيط الجامع العتيق مسجد عَمْرو بن العاص: القرآن الكريم بالقراءات السبع، وتفقَّه بفقهِ الإمام الشافعي رضي الله عنه. ودَرَس علم العَرُوض وغيرَهُ من العلوم التي كانت تَعْمُرُ بها حِلَقُ هذا الجامع العتيد وهذه الدَّوْحَةِ المباركة في مدينة الفُسْطَاط.

ثم رحل إلى الإسكندرية عدَّةَ مرات، وسَمِعَ من كبار شيوخها والقادمين عليها، وكتَبَ بها عن جماعة من العلماء ذكَرَهم وترجَمَ لهم في كتابه «التكملة». وجال في بلاد أخرى من القطر المصري، فدخل ثَغْرَ دِمْيَاط وسَمِع به، ومدينة المنصورة وسَمِع بها، وبُلْبَيْس وسَمِعَ بها، وكتَبَ عن شيوخها، وبلدةَ سَمَنُّوْد، ورحَلَ إلى الصعيد المصري، فدَخَلَ مدينةَ قِنَا وسَمِع بها وكتَبَ، ومدينةَ قُوْص، ودُهْرُوط، وغيرَها.

وسافَرَ إلى مدينةِ غَزَّة وبلاد الشام وقُرَاها، وبيت المَقْدِس مَرَّاتٍ متعددة. وهذا يدل على كثرة تَرْحالِهِ إلى بلدانِ العلمِ والعلماءِ، والاهتمامِ بتلقي الحديث عنهم.

ولاتساعِ رحلاتِه وكثرةِ تَطْوَافِهِ في البلاد كَثُرَتْ شيوخُه كثرةً وافرة، ومن أبرز شيوخه في بلدِهِ مصر الذين تأثَّر بهم وانتفع بصحبتهم: الإمامُ الحافظُ المحدِّثُ المتقنُ الضابط، الجامعُ لفنون من العلم، أبو الحسن علي بن المفضَّل المَقْدِسي الإسكندري، المولود سنة ٥٤٤، والمتوفى سنة ٦١١، فقد لازمه المنذري ملازمةً تامة، وقرأ عليه، وكتَبَ عنه، وقال: انتفعتُ به انتفاعاً كبيراً.

وكان هذا الشيخ حاذقاً لجملةٍ من العلوم، فاقتبَسَها المنذري منه معرفةً

وحذاقةً وضبطاً ودقةً، فهو من حَسَناتِ الإمام الجليل ومن الباقياتِ الصالحاتِ من آثاره الطيبة.

وشيوخُهُ المصريون فيهم كثرة بالغة، ليُسْرِ لقائهم وقُربِ انتقالِهِ إليهم، ففي تعدادهم طُولٌ طويل، وكان ينتقي الشيوخ الماهرين ويَتَقصَّدُهم ليكسِبَ المهارة منهم، كما يَمُرُّ بالشيوخ العلماء فيستفيد منهم ويكتب عنهم، فما قصَّرَ في جنب الرحلة والاستفادة من شيخ وعالم، وذلك مما يدل على شدة نَهَمِه العلمي واتساع أفقه الذهني، وقوةِ تمكُّنه من فَرْزِ ما يَتلَقَّاه، فيُخرِجُ منه ما يَرتضيه، ويَدَعُ منه ما لا يرتَضيه، شأن العالمِ القديرِ الناقدِ الناخبِ لما يُحصِّلُهُ ويَسمعُه.

وإلى جانب الكثرة البالغة التي لقيها من شيوخ العلم، استجاز ممن لم يتمكن من لقائهم بالمراسلة والمكاتبة، فكانوا في عِدادِ شيوخه ومفيديه، فاستجاز من البغداديين ـ إذْ لم يَرحل إلى بغداد ـ، ومن الدمشقيين زيادةً على من لقيهم فيها، ومن علماء البلدان الذين لم يُقَدَّر له لقاؤهم ومشَافَهتُهم. وسَمِعَ الحديثَ وكتَبَهُ من النساءِ المُحَدِّثاتِ العالمات.

ومن أبرز شيوخه الذين لَقِيَهم وتلقَّى عنهم في دمشق: المحدِّثُ المسنِدُ أبو حفص عُمَرُ بن محمد بن معمر البغداديُّ الدارَقَزِّيُّ المؤدِّبُ، المعروفُ بابن طَبَرْزَذ ـ وطَبَرْزَد ـ، المولودُ سنة ٥١٦، والمتوفى سنة ٦٠٧، فقد كان هذا الشيخ من المُكثرين في التلقي عن الشيوخ، وتفرَّد بالرواية عن غير واحدٍ منهم، قال المنذري: لقيتُه بدمشق، وسمعتُ منه كثيراً من الكتب الكبار والأجزاء والفوائد . . . وطَبَرْزَد: اسمٌ لنوعٍ من السُّكَّر.

ومن أبرز شيوخه الذين أَخذ عنهم في دمشق أيضاً: تاجُ الدين أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد الكِنْديُّ، البغداديُّ المولدِ والمنشأ، الدمشقيُّ الدارِ والقرار الإمامُ النَّحْويُّ العالمُ الأديب، المولود سنة ٥٢٠، والمتوفى سنة ٦١٣، وقد عُمِّرَ هذا الشيخُ طويلًا، فانفرد بأشياء من القراءات والمسموعات، وتميَّز بمزايا من العلوم، قال المنذري: وكان أَحَدَ البارعين في علم الأدب، وانتهى التقدُّمُ فيه إليه.

ومن شيوخه البارزين الذين لقيهم بدمشق أيضاً: الحافظُ المحدِّثُ أبو الحسن علي بن المبارك الوَاسِطي البَرْجُونِي، المقرىء الفقيه الشافعي، المعروف بابن باسُوْيَةَ، المولود سنة ٥٥٦، والمتوفى سنة ٦٣٢، فقد كان من كبار المحدثين وكبارالقراء، وممن شُدَّتْ إليه الرحال، فتلقَّى عنه الحديثَ وغيرَهُ مما تميَّزَ به من العلوم.

ومن شيوخه البارزين الذين تخرَّجَ بهم في دمشق أيضاً: الإمامُ الفقيه البارع الواسع الموفق ابن قُدَامة الحنبلي، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قُدَامَةَ المَقْدِسي الجَمَّاعِيلي، المولودُ سنة ٥٤١، والمتوفى سنة ٦٢٠، وقد كان هذا الشيخ خِزانة الفقهِ الإسلامي بمذاهِبِهِ واختلافاتِ المجتهدين فيه.

ومن شيوخه البارزين الذين لقيهم في بلاد الشام أيضاً: الإمام العالم العلامة الأديب المؤرخ الرحَّالة النسابة البُلْداني، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّومي الحَمَوي، المتفَنِّنُ المتقِنُ الثقةُ الضابطُ الأمين، المولود سنة ٥٧٤، والمتوفى سنة ٦٢٦. وهناك شيوخ كبار آخرون كثيرون، لقيهم المنذري في بلاد الشام، لا أُطيلُ بذكرهم رَوْماً للاختصار.

ورَحَل المنذري إلى الحرمين الشريفين، بُغيةَ الحجِّ إلى بيت الله تعالى وزيارةِ مَنازِلِ الوَحْي الشريف، وبُغيةَ لقاءِ علماء الحرمين والعلماءِ الواردين عليهما من بقاع الإسلام، وكان ذلك منه في سنة ٦٠٦، وسَمِعَ في هذه الرحلة من علماءِ الحجاز، ومن علماءَ كثيرين من أقطار العالم الإسلامي الذين حَجُّوا في هذا العام، فكان لـه من ذلك مَزِيدُ كثرةٍ في الشيوخ، ومَزِيدُ وَفرةٍ في العلم وتلقِّيه عن رجالِه، من مختلِفِ الأصقاع، وسَمِعَ وكتَبَ وأَوعَبَ عن الشيوخ في ذهابه وإيابِه وقرارِهِ في الحرمين.

وعاد إلى بلده مصر في سنة ٦٠٧، وأمضى معظمَ حياتِهِ في فُسْطاطِ مصر والقاهرة، وهناك تولَّى الإمامة بالمدرسة الصالحية، والتدريسَ بالجامع الظافري، ثم وَلِيَ مشيخة دار الحديث الكاملية، التي انقطع بها قُرابةَ عشرين عاماً إلى آخر حياتِه، ومات فيها.

ولم يقتصر المنذري على السماع من شيوخ الحديث، بل كَتَب الكثيرَ عن العلماء، وعلَّق عنهم الفوائد، سواء كانوا محدثين أم أدباء أم شعراء أم صوفية أم غيرَهم من أهل عصره، وقد ذَكَر من ذلك جملةً صالحة في كتابه «التكملة»، وأغلبُهم كتَبَ عنهم بمصر والقاهرة والمنصورة، أو البلدانِ القريبة من هذه المُدُنِ الكبرى، أو استجاز منهم.

ولم يقتصر المنذري في تحصيله على السماع واللقاء، بل كاتب العلماء واستجاز منهم من البلدان المختلِفة، فكان له شيوخ إجازة كثيرون، كما له شيوخُ سماع كثيرون، وكان هناك ناس يقومون بحَمْلِ الإجازاتِ من بلدٍ إلى آخر، قال في «التكملة» ص ٣٢٢، في ترجمة أبي الحسن علي بن النفيس البغدادي الإِجَازَاتِي، المعروف بابن النفيس، المتوفى بالقاهرة سنة ٦٤٠:

«وسَعَى في حَمْلِ الإجازاتِ للناس، من بغداد إلى الإسكندرية سنين. وقال جمال الدين أبو حامد بن الصابوني فيه أيضاً: كان يُسافر من بغداد إلى الإسكندرية، متردِّداً في أخذِ خطوطِ الشيوخ للناس في الإجازات المسيَّرةِ على يدِه، ليس له حاجةٌ ولا بضاعةٌ إلَّا ذلك، وما له قَصْدٌ سوى الإفادة، وبقي على هذا الأمرِ سنين، فجزاه الله خيراً».

وكان الزملاءُ في الطلب والرفاقُ في الرحلة، يتفقون على أن يأخُذَ كل واحدٍ منهم الإجازاتِ من شيوخ بلده، ويَبعثَ بها إلى صاحبه وزميلِهِ في البلدِ الآخَر، استكثاراً من الشيوخ ومن رَبْطِ الصلة بينهم وتوسيعِ المعرفة بهم.

وقد كان المستجيز يستجيز الشيخَ عِدَّةَ مرات، ليكونَ له الحقُّ في روايةِ أكبر عَددٍ ممكن من رواياتِ الشيخ المُجيز، وهكذا كان يفعلُ المنذريُّ رحمه الله تعالى.

ولم يُكتَب للمنذري الرحلةُ إلى بغداد كما سبقت الإشارةُ إلى ذلك، فاستجاز من كثير من شيوخها ومحدثيها الكبار والمغمورين، ابتداءً من سنة ٥٩٣، وما زال يستجيز إلى آخر حياته، حتى بلَغَ عدَدُ شيوخِهِ البغداديين بالإجازة أزيدَ من ٣٣٥

شيخٍ وشيخة، وأكثرهُمُ مذكورون في كتابه «التكملة»، وبلَغَ عدَدُ شيوخه الدمشقيين الذين استجاز منهم ـ غيرَ الذين لَقِيَهم وتلقَّى عنهم ـ أزيدَ من ١٣٥ شيخ وشيخة، وبينهم علماءُ أعلام ومحدِّثون وفقهاء وشعراء.

واستجاز من شيوخ بُلدانٍ أخرى، كانوا في مصر أو الإسكندرية أو ما يتصل بهما أو يَبعُدُ عنهما، من علماءِ حرَّان، والرُّها، وحَلَب، والمَوْصِل، وإرْبِل، وخرسان، وهَمَذان، وأصبهان، ومن علماء مكة المكرمة والمدينة المنورة، والقادِمِين عليهما والمجاوِرِين بهما، وغيرِها، حتى استجاز من بعضِ علماءِ الأندلس، فاستجاز من حافظ بَلَنْسِيَةَ مُحدِّث الأندلسِ وبَلِيغِها أبي الربيع سليمان بن موسى الكَلاَعي الأندلسي البَلَنْسِي الخطيب، المولود سنة ٥٦٥، والمتوفى شهيداً سنة ٦٣٤، فبلغوا أزيدَ من ٩٢ شيخاً، فكان عدَدُ شيوخِهِ بالإجازة قرابة ٦٠٠ شيخ.

واستجاز من الشيخاتِ العالماتِ في البلاد التي لم يَرحل إليها، وما فرَّطَ في سماع أو إجازة استطاع الوصولَ إليها منهن، استكثاراً من رَبْطِ نفسِهِ بقافلةِ خدمةِ سُنَّةِ النبي ﷺ، فاستجاز من ابنةِ الحافظ السِّلَفِي بالإسكندرية، ومن عددٍ كبير من الشيخات البغداديات، ومن شيخات أصبهان ونيسابور وهمذان ودمشق وحَرَّان.

تولِّيه مَشْيَخَةَ دار الحديث الكاملية:

حَكَمَ الملِكُ الكامل محمد ابنُ الملك العادل أبي بكر محمد بن أيوب: البلادَ المصرية قرابةَ أربعين عاماً، كان في النصف الأول منها نائباً عن والده، ثم استقلَّ بها بعد وفاة والده سنة ٦١٥ حتى وفاته سنة ٦٣٥.

وكان الملك الكاملُ ممن عُني بالعلم أتمَّ عناية، فقد طلبه لنفسه، وسمع الحديث ورواه، وكان يحب العلماء ويُحضِرُهم مجلسَهُ في كل أسبوع، ويلقي عليهم المشكلات من المسائل، ويتكلم معهم، وتكلَّم على صحيح مسلم بكلام مليح ولفظ فصيح، وكان مُعَظِّماً للسنّة النبوية وأهلها، راغباً في نشرها والتمسك بها.

ونتيجةً لهذا الاهتمام بالعلم وحُبِّ السنّة النبوية، أسَّس «دار الحديث

الكاملية» في خَطِّ (بين القَصْرَين) من القاهـرة سنـة ٦٢١، ووَقَفَهـا على المشتغلين بالحديث النبوي الشريف، ثم مِن بَعْدِهم على فقهاء الشـافعية، وجعَـلَ فيها منـازلَ يسكُنُ فيها الطلبة والمدرسون، وجعل فيها خزانة كتب.

وكان أوَّل من أسَّـس داراً للحديث هو الملِكُ نورُ الدين الشهيد، المتوفى سنة ٥٦٩ رحمه الله تعالى، أسَّـسهـا بدمشق، ثم تـلاها تـأسيسُ دُورٍ للحديث في بلدانٍ أخـرى، فدارُ الحـديثِ الكامليـةُ ليست هي ثـانيَ دار للحـديث أُسِّسَتْ كمـا وَهِمَ بعضُ العلماء في ذلك.

وتـولَّى المنذريُّ مشيخـةَ دارِ الحـديث الكـامليـة، بعـدَ وفـاةِ شيخِهـا الأول: أبـي الخطاب عُمَر بن الحسن المعروف بابن دِحْيَـة الكَلْبِـي الأندلسي ثم القاهـري، المتوفى سنة ٦٣٤، وبعدَ أخيه أبـي عَمْـرو عثمان بن الحسن شيخِهـا الثاني، فكـان المنذريُّ شيخَها الثالث، وكان قـد بَلَـغ بين علماء عصـره وزاد على الخمسين نحو ثلاث سنين، فولَّاه الملك الكامِلُ شِياخَةَ هذه الدار الحديثية.

فانقطـع بها وسكنها إلى آخر يوم من حياته، نحوَ العشرين سنـة، عاكفـاً على التصنيف والتحديث والإفادة والتخـريـج، فما كـان يَخرُج منهـا إلَّا لصلاة الجمعـة، حتى إنه لما مات أكبرُ أولاده الحافظُ رشيدُ الدين محمد سنة ٦٤٣، صلَّى عليه فيها، وشيَّعَـهُ إلى بـاب المـدرسـة، وقـال لـه: أَوْدَعـتُـك يـا وَلَـدي اللّهَ تـعـالى، وفـارَقَـهُ[1].

تلاميذ الحافظ المنذري:

للحـافظ المنذري تـلاميذُ تَخرَّجوا بـه لا يُحْصَـوْن كثرةً، لِمَـا كـان عليـه من الصلاح والورع والفقه في الدين والإمامةِ في الحديث والإتقان فيه تحديثاً وتخريجـاً، وتعـديلاً وتجـريحاً، وضبـطـاً وإتقـاناً، وفهمـاً وشرحـاً، ورجالاً وشيـوخاً، وتـاريخاً

(١) بمثل هذا الانقطاع الذي يَدلُّ على عشقِ العلم والاحتراقِ به، يكون النبوغُ والإمامةُ في العلم، لا بدراسة ساعات معدودة بعشرين ساعة، محدودة بـ ٤٥ دقيقة أو ٥٠ دقيقة للعلم الواحـد، وبعدَها يقال له: هذا فِراقُ بيني وبينك !!.

وحفظاً، فقد غدا في مِصرِهِ وعَصرِهِ قِبلةَ أنظارِ طُلَّاب الحديثِ وأهلِه، حتى أخـذَ عنه بعضُ شيوخه الكبار وَأقرانِه المشهورين، كما أخَذَ عنه كلُّ من استـطاع الوصـولَ إليه من طلبة الحديث ورُواتِـه، ويَحسُنُ أن أذكُرَ بعضَ من أَخَـذ عنه من أولئـك، لِيَظهـرَ للقارىء عُلُوُّ مرتبتِهِ في الحديثِ وعلومه.

فـأَخَـذ عنـه من شيوخـه: الإمامُ الفقيـه أبو البـركات عبـد الرحمٰن بن الحسن الأنصاري الخزرجي الدمياطي، المعروف بابن القصَّار، المتوفى سنة ٦١٣.

وأَخَذ عنه من شيوخه: الإمـامُ أبو الغنـائم مُسافِـرُ بن يَعْمُرَ بن مسـافر الجِيْـزِي الحنبلي المؤدِّب الصوفي، المتوفى بمصر سنة ٦٢٠.

وأَخَذ عنه من شيوخه: زكيُّ الدين أبو القاسم عبدُ الرحمٰن بن عبد الـوهاب، المعروف بابن وُهَيب القُوْصي، المتوفى بحماة سنة ٦٣١ وغيـرُهم.

ورَوَى عنـه من أقـرانـه: الحـافظُ أبـو بكـر محمـدُ بن عبـد الغني البغـدادي الحنبلي، المعروفُ بابن نُقْطَة الحنبلي، المتوفى ٦٢٩، صاحبُ «إكمال الإكمال». وذَكَر أخذه عن المنذري فيه في ترجمة أبـي محمد عبد الله بن محمـد بن المُجَلِّي، المتوفى سنة ٦١٣.

كما سَمِـعَ منه رفيقُه: الإمامُ المحدث أبو عبـد الله محمد بن يـوسف البِرْزَالي الأندلسي، العالم المشهور، المتوفى سنـة ٦٣٦. وسَمِـعَ منه أيضـاً وحَضَر مجـالسه الحديثية الإمام عز الدين بن عبد السلام المجتهد الفقيه.

وتَخَرَّج بـه من أعلام المحدثين تلميذُهُ: الشـريفُ عز الـدين أحمد بن محمـد الحُسَيني، المتوفى سنة ٦٩٥، وهو الذي ذيَّل على كتاب شيخه بكتابـه «صِلَة التكملة لـوفَيَات النَّقَلَة»، وقـال فيه: قرأتُ عليه قـطعة حسنـة من حديثـه، وكتبت عنه جملة صالحة، وانتفعت بـه انتفاعاً كبيراً.

وممن نَجُبَ ولَمَـع من تلامذتـه الذين لازمـوه: الإمامُ العـالمُ العظيم الحـافظ شـرف الدين عبـد المؤمن بن خلف الدميـاطي، المولـود سنة ٦١٣، والمتـوفى سنة ٧٠٥، فقد لازمه مدة طويلة، وعيَّنه المنذري بعد وفاة ولده رشيد الـدين محمد سنـة

٦٤٣ معيداً لـه في دار الحديث، قال الدمياطي: هو شيخي ومُخرِّجي، أتيته مُبْتَدِئاً، وفارقتُه مُعِيداً لـه في الحديث.

ومن العلماء الأعلام الذين تخرجوا بـه، وتمثَّلوا سِيرتَهُ ووَرَعَهُ وفضائلَهُ: الإمامُ ابنُ دقيق العيد، تقي الدين أبـو الفتـح محمد بن علي بن وَهْب القُشَيـري، المولـود سنة ٦٢٥، والمتوفى سنـة ٧٠٢. كما سَمِـعَ من المنـذريِّ أيضاً أخـوه تـاجُ الدين أحمـد بنُ علي بن وَهْب القشيري القُـوصي، المتوفى سنـة ٧٢٣، مُدَرِّسُ المـدرسة النَّجِيبية بقُوْص.

ومن العلمـاء الذين تَلَقَّوْا عنه واقتبسـوا منـه: الإمـامُ المؤرخ المحقق الأديب النَّسَّـابة قـاضي القضـاة شمس الـدين بن خلكـان، التـراجمي المشهـور، صـاحبُ «وفيات الأعيان»، المتوفى سنة ٦٨١.

ومن المحـدثين المشهورين الـذين أخذوا عنـه ولازموه وتخـرجوا بـه: الإمـامُ الحـافظ الفقيـه المحـدِّثُ المُتقِنُ الضـابِطُ الـدقيقُ شَـرَفُ الـدين أبـو الحسين علي بن محمـد بن أحمـد بن عبـد الله اليُـوْنِيْني، المتوفى سنـة ٧٠١[1]، صـاحبُ النسخةِ المضبـوطةِ المتقنـة من «صحيـح البخاري»، المعروفـة بـالنسخـة اليُوْنِينيَّة.

وأخَذَ عنه غيرُهم كثير وكثيرٌ ممن سمعوا منه أو أجازَهم من رجالٍ ونساء.

---

(١) هـذا هـو الصـواب في سنَة وفـاة الشيـخ علي بن محمـد بن أحمـد اليُـونيني الحنبلي المـذكـور، ووقـع خـطأً في آخـر كتـاب «شـواهـد التـوضيـح والتصحيـح، لمشكـلات الجـامـع الصحيـح» لـلإمام ابن مـالك النحـوي شيـخِ العربيـة، وصاحبِ الحـافظِ اليُـوْنِيني المـذكـور، في ص ٢٢١ فجاء فيه: (مات سنة تسع وسبع مئة). انتهى.

وهـو تحريف وخـطأ ناشيءٌ عن قـراءة رقم ١ تسعةً، فـإنـه تـوفي يـوم الخميس ليلة الجمعـة الحادي عشر من رمضان سنة ٧٠١ إحْدَى وسَبْع مئة، كما في غير كتـاب، مثلِ «تـذكرة الحفـاظ» للذهبي ٤: ١٥٠٠، وهـو شيخُ الذهبي، وقـد أثنى عليه، وذكـره في طليعـةِ شيـوخِـه، و «الـدرر الكامنة» لابن حجر ٤: ١١٧، و «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب الحنبلي ٢: ٣٤٦. وله فيه ترجمةٌ حسنة مُطوَّلة.

مكانة الحافظ المنذري في العلم :

احتل الحافظ المنذري في النصف الأول من القرن السابع الهجري : مكانةً عظيمةً مرموقةً، وعَدَّه العلماء حافظَ عصره دون منازع ، قال الحافظُ عزُّ الدين الحُسَينيُّ تلميذُهُ: كان عديمَ النظير في معرفةِ علمِ الحديث على اختلافِ فنونه، عالماً بصحيحهِ وسقيمِهِ ومَعْلُولهِ، متبحراً في معرفة أحكامِهِ ومَعَانيه ومُشكِله، قيِّماً بمعرفة غَرِيبهِ وإعرابِهِ واختلافِ ألفاظه، ماهراً في معرفة رُواتِهِ وجَرْحِهم وتعديلهم، ووفَيَاتِهم ومواليدهم وأخبارِهم، إماماً حجة، ثَبْتاً وَرِعاً، متحرياً فيما يقوله وينقله، متثبتاً فيما يرويه ويتحمله. انتهى.

وكان مجلسه في الحديث مضرب الأمثال، قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي : قيل لي : ما على وجه الأرض مجلسٌ في الفقه أبهى من مجلس الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وما على وجه الأرض مجلس في الحديث أبهى من مجلس الشيخ زكي الدين عبد العظيم المنذري، وما على وجه الأرض مجلس في علم الحقائق أبهى من مجلسك.

وقد أُطلِقَ عليه (الحافظ) قبلَ وفاته بأكثر من ثلاثين عاماً. ومرتبةُ (الحافظ) هذه قال فيها الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ٢ :١٧٢ هي أعلى صفات المحدِّثين، وأسمى درجات الناقلين، من وُجِدَتْ فيه قُبِلَتْ أقاويلُهُ، وسُلِّم له تصحيح الحديث وتعليلُه، غيرَ أن المستحقين لها يَقِلُّ معدودُهم، ويَعِزُّ بل يتعذَّرُ وجودُهم.

وقد وصفه بالحفظ تلميذُهُ القاضي ابنُ خَلِّكان، فقال فيه : حافظُ مِصر، وقال فيه مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي : لم يكن في زمانه أحفَظُ منه، وقال ابنُ دُقْمَاق : حافظُ الوقت.

وكان المنذري مُفيداً، والمُفيدُ هو الذي يُفيدُ الناسَ الحديث عن المشايخ، فيكون عارفاً بهم وبعُلُوِّ إسنادهم، حتى إذا جاء الطالبُ دَلَّه على شيوخ ذلك البلد من ذوي الإسناد العالي وما إليهم.

أمّا كلامُهُ على رجال سنن أبي داود، فكيفيه أنه نال إعجاب الناقد الحافظ الذهبي، وذكره في ترجمته له في «سِيَر أعلام النبلاء»، ويكفي لبيان سُمُوٍّ إمامته في الحديث أن الإمام عز الدين بن عبد السلام الفقيه المجتهد، كان يَحضُر مجالسَهُ ويَسمع الحديث منه.

أما في الفقه فقد شرح المنذري كتاب «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي في إحدى عشرة مجلدة، وذلك مما يدل على فقاهته الواسعة، وقد وصفه غيرُ واحد ممن ترجموا له بالفقيه. وكان يفتي الناس في الديار المصرية، فلما قَدِمَ الإمامُ عز الدين بن عبد السلام مصر، بالغ الشيخ المنذري في الأدب معه، وامتنع عن الإفتاء لأجله، وقال: كنا نفتي قبل حضوره، وأما بعده فمنصب الفُتْيَا متعيِّنٌ فيه.

وبراعتُهُ في علم الرجال تبدو في كتابه «التكملة لوفيات النقلة» و«المعجم المُتَرْجِم» و«تاريخ من دخل مصر» وغيرِها من تواليفه. وكتبُهُ هذه تُعَدُّ في كثير مما حوته المصادرَ الأولى، تفرَّدت بكثير من تراجم الرجال وأحوالهم.

ولقي الأدباء والشعراء وأخذ عنهم أو استجاز منهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولهذا تبدو مسحةُ الأدب وطلاوتُهُ في عبارته وكلامه، ولم يُحفَظ له من النظم سوى هذين البيتين اللطيفين الحكيمين:

اعمَل لِنفسِكَ صالحاً لا تحتفِلْ ... بظُهورِ قِيْلٍ في الأنامِ وقَالِ
فالخَلْقُ لا يُرجَى اجتماعُ قلوبِهم ... لا بُدَّ من مُثْنٍ عليك وقالِي

وأما زهدُهُ وورعُهُ وتدينه فقد كان مشهوراً مذكوراً، قال التاج السبكي: سمعتُ أبي يَحكي عن الحافظ الدمياطي ــ تلميذ المنذري ــ، أن الشيخ خرج مرةً من الحمام، وقد أخذ منه حرُّها، فما أمكنه المشي، فاستلقى على الطريق إلى جانب حانوت، فقال له الدمياطي: يا سيدي أنا أُقعدُك على مسطبة الحانوت، وكان مغلقاً، فقال له، وهو في تلك الشدَّة: بغير إذن صاحبه كيف يكون؟! وما رضي.

ويكفي شهادةً على ورعه وشدَّة تقواه قولُ تلميذه الإمام ابنُ دقيق العيد، الذي كان يضرب به المثل في الزهد والتحري والخوف من الله تعالى، إذ قال فيه: كان

أَدينَ مني، وأنا أعلَمُ منه. وقولُ الحافظ الذهبي فيه: كان الإمامَ الثَّبْتَ، وكان شيخَ الإسلام متينَ الديانة، ذا نسك وتورُّع وسَمْتٍ وجلالة.

وقال تاج الدين السبكي فيه في «طبقات الشافعية الكبرى»: الحافظُ الكبير، الورعُ الزاهد، زكي الدين أبو محمد المصري، وليُّ الله، والمحدِّثُ عن رسول الله ﷺ، والفقيهُ على مذهبِ ابنِ عم رسول الله ﷺ، تُرتَجَى الرحمةُ بذكره، ويُستنزَلُ رضا الرحمٰن بدُعائه.

كان رحمه الله تعالى قد أُوتِيَ بالمِكيالِ الأوفَى من الوَرَع والتقوى، والنصيبِ الوافِرِ من الفقه، وأما الحديثُ فلا مِراءَ في أنه كان أحفظَ أهلِ زمانِه، وفارسَ أقرانِه، له القَدَمُ الراسِخُ في معرفةِ صحيح الحديث من سقيمِه، وحِفظِ أسماءِ الرجال حِفظَ مُفْرِطِ الذكاءِ عَظِيمِه، والخِبرةِ بأحكامِه، والدرايةِ بغَرِيبه وإعرابِهِ واختلافِ كلامِه.

وَفَاتُهُ:

توفي الإمام المنذري رحمه الله تعالى في داخل دار الحديث الكاملية بالقاهرة، يوم السبت رابع ذي القَعْدَة من سنة ٦٥٦، وصُلِّي عليه يوم الأحد بعد الظهر في موضع تدريسه بدار الحديث الكاملية، ثم صُلِّيَ عليه مرةً أخرى تحت القلعة، ودُفِنَ بسَفْح جَبَلِ المُقطَّم، وقد رثاه غيرُ واحد من الشعراء بقصائد حسنة، رحماتُ الله تعالى عليه ورضوانُهُ العظيم.

مؤلفاته وآثارُهُ العلمية:

أولًا ـ في الحديث وعلومه:

قام المنذري باختصار مجموعة من كتب الحديث الأصول، مثل صحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الخطيب البغدادي. وكان عملُهُ في مثل هذه الكتب يقومُ على حذفِ الأسانيد والأحاديث المكررة، والتعليقِ على بعض الأحاديث تعليقات مفيدة مهمة، تدل على غزارة علمه في هذا الفن وتبحره فيه، وعلى شُفُوف

ذوقه العلمي. وجَمَع (أربعينيات) في الحديث، وكان هذا النمط في التأليف قد شاع قبله فتابع فيه، فمن تآليفه:

١ ــ أربعون حديثاً في الأحكام، وتسمى أيضاً: (الأربعون الأحكامية).

٢ ــ أربعون حديثاً في اصطناع المعروف بين المسلمين وقضاء حوائجهم. طُبع.

٣ ــ أربعون حديثاً في فضل العلم والقرآن والذكر والكلام والسلام والمصافحة.

٤ ــ أربعون حديثاً في قضاء الحوائج. وربما كان هذا هو الكتابَ الثاني المذكور هنا، اختُصر اسمُه، فيكون الاسمان لمسمىً واحد.

٥ ــ أربعون حديثاً في هداية الإنسان لِفضلِ طاعةِ الإمامِ والنَّدَى والإحسان. هكذا الاسمُ في كتاب الدكتور بشار ص ١٨٠، وقد أشار إلى وجود نسختين منه في دار الكتب المصرية. ووقع في مقدمة الأستاذ الفريوائي في ص ١٧ كما يلي: «أربعون حديثاً في هداية الإنسان بفضل طاعة الإمام العدل والإحسان». وهو تحريف.

٦ ــ الأمالي في الحديث. كما في «هدية العارفين» ١ : ٥٨٦.

٧ ــ الترغيب والترهيب. الكتابُ الفَذُّ في موضوعه. طُبع مرات.

٨ ــ جزء المنذري. جَمَعَ فيه ما ورد فيمن غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. كما في «كشف الظنون» ١ : ٥٨٩.

٩ ــ جزء فيه حديثُ الطهورُ شطرُ الإيمان.

١٠ ــ الجمع بين الصحيحين.

١١ ــ زوالُ الظَّمَا في ذكر من استغاث برسول الله من الشدة والعَمَى.

١٢ ــ صحيح المنذري. كذا.

١٣ ــ عمل اليوم والليلة.

١٤ ـ كفاية المتعبد وتحفة المتزهد. طُبع.

١٥ ـ مجالس في صوم يوم عاشوراء.

١٦ ـ مختصر سنن أبي داود. طُبع. وسمّاه في «كشف الظنون» ٢ : ١٠٠٤ «المجتبى من السنن». قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٣ : ٢٢٥ : هو أحسَنُ اختصاراً من اختصارِ صحيح مسلم.

١٧ ـ مختصر سنن الخطيب البغدادي.

١٨ ـ مختصر صحيح مسلم. طُبع.

١٩ ـ الموافقات. وهو قسم من أقسام الإسناد العالي في الحديث.

٢٠ ـ تخريج بعض أحاديث «المهذب» لأبي إسحاق الشيرازي، إلى قُبَيل البيوع.

٢١ ـ تخريج فوائد شيخه صدر الدين أبي الحسن محمد بن عمر بن حَمُّويه الحَمُّوْئي الجُوَيْني، المتوفى بالموصل سنة ٦١٧.

٢٢ ـ جزء خرَّج فيه عن جماعة من شيوخ شَيْخَتِهِ أم محمد خديجة بنت الفضل المقدسية الإسكندرية، المتوفاة سنة ٦١٨.

٢٣ ـ جزء خرَّج فيه حديث قاضي القضاة تاج الدين أبي محمد عبد السلام بن علي الكتاني الدمياطي، المتوفى سنة ٦١٩.

ثانياً ـ في الفقه:

٢٤ ـ الخلافيات ومذاهب السلف.

٢٥ ـ شرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي.

ثالثاً ـ في التاريخ:

تدورُ الكتبُ التي ألَّفها المنذري في التاريخ حول علم الرجال، وهو علم مساعدٌ لعلوم الحديث، وكتبُ المنذري في هذا الموضوع بين كتاب يضم ترجمة لشخص واحد، وكتاب يشتمل على آلاف التراجم، وإليك أسماءَها:

٢٦ ــ الإعلام بأخبار شيخ البخاري محمد بن سَلَام.

٢٧ ــ تاريخ من دخل مصر.

٢٨ ــ ترجمة أبي بكر الطُّرْطُوْشِي.

٢٩ ــ التكملة لوفَيَات النَّقَلَة. وكتاب (وفَيَات النَّقَلَة) هو لشيخه الحافظ أبي الحسن عليٍّ بنِ المُفَضَّل المقدسي الإسكندراني المالكي، المتقدِّم ذكرُهُ في شيوخِهِ البارزين، وكان قد انتهى فيه إلى سنة ٥٨١، فذيَّل الحافظُ المنذريُّ على كتاب شيخِهِ المذكور، من حيث انتهى فيه من سنة ٥٨١ إلى سنة ٦٤٢.

٣٠ ــ المعجم المُتَرْجِم، بكسر الجيم. ذَكَر فيه شيوخه وأوسع في تراجمهم.

هذه جُلُّ آثاره التي عُرِفت وذُكِرت عند من ترجم له أو تعرَّضَ لتآليفه، ولم تذكر فيها رسالتُهُ أو فتواه في مسائل الجرح والتعديل تحديداً فتكون الأثر ٣١ من آثاره، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأغدق عليه دائم رضوانه وإحسانه، وجزاه عن السنة وعلومها وأهلها خير الجزاء.

* * * * *

يقول العبد الضعيف عبد الفتاح أبو غدة: فَرَغتُ من كتابةِ هذه التقدمةِ والترجمةِ في مدينة فانكوفر في كَنَدا، يوم الثلاثاء ١٧ من ذي الحجة سنة ١٤٠٨، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري

عن أسئلة في الجرح والتعديل

وُلِد سنة ٥٨١ وتوفي سنة ٦٥٦
رحمه الله تعالى

اعتنى به
عبد الفتّاح أبو غُدّة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلَّم

ما تقول السادة العلماء، والأئمة الفضلاء، في هذه العبارات التي يُعبِّرُ بها أئمةُ الحديث عن الرواة؟

مِثالُه: أن يقولَ يحيى بنُ معين رحمه الله: هو صالحُ الحديث.

ويقولَ أبو حاتم: يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به[1].

ويقولَ أحمدُ بنُ حنبل: هو ثقة.

ويقولَ الآخَرُ: هو صدوق.

ويقولَ الآخَرُ: لا بأسَ به[2].

---

(١) لم يتعرض المؤلف الحافظ المنذري، في جوابه الآتي، لهذه العبارة من كلام أبي حاتم الرازي، فلذا أفردتُ لها في آخر هذه الرسالة (تتمة) في ص **٩٣ ـ ٩٩**، فلتنظر هناك.

(٢) جملةُ (ويقولُ الآخَرُ: لا بأسَ به) سقطَتْ كلُّها من طبعة الأستاذ الفريوائي ص ٢١! وهي موجودة في الأصل المخطوط. هذا، واعلم أنَّ الأئمة المحدِّثين النُّقَّاد رحمهم الله تعالى، قالوا كلماتِهم في الرواة جرحاً وتعديلاً، تَبَعاً لاجتهادهم في الحكم على الراوي، من تَتَبُّعِهم لمرويَّاتِه، ومعرفتِهم بتمامِ عدالتِهِ أو نقصِها، ومتانةِ ضبطِهِ وحفظِهِ أو ضعفهما، وكثرةِ وَهَمِهِ أو قِلَّتِهِ، ومن مراعاةِ نحوِ ذلك من الأمور التي تدعوهم إلى إصدار ذلك الحكم عليه. =

= فقد تتفق أحكامُهم على الراوي مـع اتفاق ألفاظهم، وقد تتفق أحكـامُهم عليه مـع اختـلاف ألفـاظهم، وقـد تختلف أحكـامُهم عليــه بحسب إحـاطتِهم ودراستِهم لمـروياتـه، وسلامتِهـا ــ وسلامتِهِ ــ من الجرح أو وقـوعِهِ فيهـا، في نظرهم، لأنهم لم يكن بينهم اصطلاحٌ موحَّـد مقرَّر، فلذا يقـول كل واحـد منهم عبارتَـهُ التي يراهـا مؤدِّيـةً للحكم الذي حَكَمَ بـه على الراوي. ولـذا قال الحـافظ الـذهبـي رحمـه الله تعالىٰ، في آخر رسالته: «الموقظة» ص ٨١، وما بعدها:

«فصلٌ: ومن الثقات الذين لم يُخرَج لهم في «الصحيحين» خَلْقٌ، منهم: مَنْ صَحَّـح لهم الترمذيُّ وابنُ خـزيمة، ثم مَنْ رَوَى لهم النسـائيُّ وابنُ حِبَّان وغيـرُهما، ثم لم يُضَعِّفهم أحد، واحتَـجَّ هؤلاء المصنِّفون برواياتهم.

وقد قيل في بعضهم: فلانٌ ثقة، فلانٌ صدوق، فـلانٌ لا بأسَ بـه، فلانٌ ليس بـه بأس، فلانٌ محلُّه الصـدق، فلانٌ شيـخ، فـلانٌ مستور، فـلانٌ روى عنه شعبـة، أو مالك، أو يحيـى ــ بنُ سعيد القطان ــ، وأمثالُ ذلك، كـ: فُلانٌ حسَنُ الحدِيث، فلانٌ صالـحُ الحديث، فلانٌ صدوقٌ إن شاء الله.

فهذه العبارات كلُّهـا جيدة، ليسَتْ مُضَعِّفـةً لحالِ الشيـخِ ــ أي الـراوي ــ، نعم ولا مُرَقِّيَةً لحديثه إلى درجة الصِّحَّةِ الكاملةِ المتفَقِ عليها، لكنْ كثيرٌ ممن ذكرنـا مُتَجاذَبٌ بين الاحتجاجِ بهِ وعَدَمِه. . .

ثم نحن نفتقرُ إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذَبَة. ثم أهمُّ من ذلك أن نَعلم بالاستقراءِ التامِّ: عُـرْفَ ذلك الإمـامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَهُ، ومقاصِدَهُ بعباراتِهِ الكثيرة.

أمـا قولُ البخـاري: (سكتوا عنـه)، فـظاهِـرُهـا أنَّهم مـا تعـرَّضـوا لـه بجَـرْح ولا تعديل، وعَلِمنا مقصِدَهُ بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه. وكـذا عادَتُـهُ إذا قال: (فيه نظر)، بمعنى أنَّه متَّهم، أو: ليس بثقة، فهو عنده أسوأُ حالاً من (الضعيف).

وبالاستقراءِ: إذا قال أبو حـاتم: (ليس بالقـوي)، يُريـد بها: أنَّ هـذا الشيـخَ =

فقولُهم: ثقة، هو مثلُ قولهم: يُكتَبُ حديثُه؟

وما معنى قولهم: يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به؟

وما الفرقُ بين قولهم: لا يُحتَجُّ بحديثِهِ، و: هو متروكُ الحديث؟

وهل[١] إذا قال واحدٌ منهم: فلانٌ ثقةٌ، وقال آخَرُ: ليس بشيء، يؤخَذ بقول مَنْ منهما؟ فَإنَّ مَنْ[٢] قالَ: ليس بشيء، يُقدَّمُ على من قال: هو ثقة؟ فقد رأينا في رُواةِ الكتبِ الستةِ التي عليها اعتمادُ علماءِ الإسلام من وَقَعَ فيه الاختلاف.

مِثالُه: محمدُ بنُ إسحاق، فشُعبةُ وسفيانُ يقولانِ عنه: أميرُ المؤمنين في الحديث، فيما نَقَله عنهما ابنُ مَهْدي[٣].

ومالكُ بنُ أنس ويحيى بنُ سعيد يَجرحانِه.

وسُئل يحيى بن معين عنه فقال: ثقةٌ وليس بحُجَّة. وقال مرةً أخرى: هو صَدوقٌ ولكنه ليس بحُجَّة، إنما الحُجَّةُ عُبَيدُ الله بنُ عمر ومالكُ بن أنس.

= لم يَبلُغ درجَةَ القَوِيِّ الثَّبْت. والبخاريُّ قد يُطلِقُ على الشيخ: (ليس بالقوي)، ويريد أنه ضعيف.

ومِنْ ثَمَّ قيل: تجبُ حكايةُ ــ ألفاظِ ــ الجرح والتعديل، فمنهم من نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومنهم من هو معتدِل، ومنهم من هو متساهل...». انتهى.

(١) لفظُ (هَلْ) سقط من طبعة الأستاذ الفريوائي ص ٢١، وهو في الأصل المخطوط.

(٢) لَفْظُ (مَنْ) سَقَط من طبعة الأستاذ الفريوائي ص ٢١، وهو ثابت في الأصل المخطوط. وبعد الآن سأرمز للأستاذ الفُرَيْوَائي بحرف (ف).

(٣) انظر رسالةَ أُمَراءِ المؤمنين في الحديث، مطبوعةً تِلْوَ هذه الرسالة.

وأحمدُ بن حنبل يقـول فيه: لـو قال رجـل: إنَّ محمد بن إسحـاق كان حُجَّةً لَمَا كان مُصيباً(١)، ولكنه ثقة.

وقـال يعقـوب بن شيبـة: سـألتُ يحيى بن معين فقلتُ: كيف محمـدُ بنُ إسحاق عنـدك؟ فقال: ليس هـو عندي بـذاك، ولم يُثْبِتـه(٢)، وضَعَّفَـه، ولم يُضعِّفه جـداً، فقلتُ لـه: ففي نفسِـك من صِـدقِـهِ شيء؟ قال: لا، كان صدوقاً.

فهذه العباراتُ كيفَ تنتظِمُ؟ مـع أنه في رُواة الكتب المعتمدة؟.

وقال ابنُ عدي: لو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلَّا أنه صَـرَفَ الملوكَ عن الاشتغـالِ بكُتُبٍ لا يَحصُـلُ منهـا شيء، إلى الاشـتغـالِ بمَغـازِي رسـولِ الله ﷺ ومَبْعَثِـه ومُبتـدأ الخَلْق، لكـانت هـذه فضيلةً لابن إسحـاق سَبَقَ بِها، ثم بعـدَهُ صنَّفَهـا قـومٌ آخـرون فلم يبلغـوا مبلـغَ ابن إسحاق فيها(٣).

وقـد فتَّشتُ أحاديثَـه الكثيرَةَ(٤)، فلم أجـد في أحاديثـه ما يَتَهيَّـأ أن يُقطَـعَ عليه بالضعف، وربما أخـطَأَ أو وَهِمَ في الشيءِ بعدَ الشيء، كمـا

---

(١) وقـع في الأصل: (لَكَانَ مصيباً). وسياقُ العبارة يقتضي ما أثبته.

(٢) أي لم يجعله من الأثباتِ المعروفين بالضبط التام.

(٣) جاء في الأصل: (لكانت هذه فضيلةً سَبَقَ بها ابنُ إسحاق، بعدَهُ صَنَّفها فَقَوْمٌ آخَرون، ولم يبلغوا مبلـغ ابن إسحاق منها). انتهى. وأثبتها كما تَرَى أخذاً من الأصل ومن «الكامل» المطبوع ٦: ٢١٢٥، وجاء في تعليق (ف) ص ٢٣ قوله: (في الأصل: من بعده ممن صنَّفَها قوم آخـرون). انتهى. وهي قراءةٌ غيـرُ دقيقة مخـالفةٌ لما في الأصل.

(٤) لفظ (الكثيرة) زيادة على الأصل من «الكامل» المطبوع.

يُخطِئ غيرُهُ[١]، ولم يَتخلَّف في الروايةِ عنه الثقاتُ والأئمةُ، وهو لا بأسَ به. هذه عبارةُ ابن عدي فيه. وهذا الاختلافُ يُوقِع الحَيْرَة[٢].

وهذا شَبَابَةُ بن سَوَّار، رَوَى لهُ البخاريُّ ومسلمٌ في «كتابَيْهِما»، وغيرُهما من الأئمة..

قال فيه أبو حاتم: هو صدوقٌ يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به. وقال عبدُ الرحمن بن يوسف بن خِرَاش: كان أحمدُ بنُ حنبل لا يَرضاه. وقيل ليحيى بن معين: شَبَابَةُ أَحَبُّ إليكَ أم الأسودُ بنُ عامر؟ فقال: شَبَابَةُ، وقال أيضاً: هو صدوق[٣]. وقال ابنُ سَعْدٍ[٤]: كان ثقةً صالحَ الأمر في الحديث، إلا أنه كان مُرْجِئاً.

وقد رَوَى عن شَبَابَةَ هذا: إسحاقُ بن راهُوْيَهْ، وأحمدُ بنُ حنبل،

(١) هكذا عبارة «الكامل» المطبوع، ووقع في الأصل: (وربما أخطأ أو يَهِمُ كما يُخطِئُ غيرُهُ). وهي عبارة محرفة ومبتورة.

(٢) هكذا في الأصل، ومعناه: يُسبِّبُ الحَيْرة. أو يكون سَقَطَ لفظُ (في) من الناسخ؟ فتكون العبارة: (يُوقِعُ في الحَيْرة).

(٣) الذي وصفه بلفظ (صدوق) هو زكريا بن يحيى الساجي، كما في «تهذيب الكمال» للمِزِّي ٢: ٥٧١، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ٤: ٣٠١. وأمَّا يحيى بن معين فنقَلَ عنه جعفرُ بن أبي عثمان الطيالسي وعثمانُ بنُ سعيد الدارمي وَصْفَهُ له بلفظ (ثقة)، كما في «تهذيب الكمال».

(٤) وقع في الأصل (ابنُ سعيد)، أي بالياء بعد العين، وهو تحريف، وتابعَهُ وأقَرَّه (ف) في طبعته ص ٢٤! وصوابُهُ (ابنُ سَعْد)، والنصُّ في «الطبقات» لابن سعد ٧: ٣٢٠، وفي «تهذيب التهذيب» ٤: ٣٠١.

ويحيى بنُ معين، وأبو خيثمة، وأحمدُ بن سِنَان القطان، وخَلْقٌ سواهم.

فهذا الاختلافُ فيه، على ماذا يُحْمَلُ؟ وعلى قولِ من يُعتمَد؟

وكيف يُقبلُ ـ الجَرْحُ[١] ـ من غير تبيينِ ما يُجْرَحُ الشخصُ به؟ ومتى انقطع قبولُ الجرح من غير تبيينٍ؟ وما السببُ في قَبُولِ جَرْحِ أولئك الأئمة من غير تبيينِ ما يُجرَحُ به الشخصُ، وتَرْكِ غيرِهم[٢]؟

وهل اختلافُ هؤلاءِ الأئمةِ مثلُ اختلافِ الفقهاء؟ فإن قيل: نعم، قيل: ذاكَ الاختلافُ أوجبَهُ الاجتهادُ[٣]، وهذا ليس فيه سوى النقل، فإنَّ الشخص لا يكون صادقاً كاذباً في حالَةٍ[٤].

وجماعةٌ من الرواة يقولون عنهم: ليسوا بشيء، ونجدُ حديثَهم في «البخاري» و«مسلم» و«غيرِهما»، فما معنى قولِهم: فلانٌ ليس بشيء؟

وهل لهذه العباراتِ معنىً سِوَى ظاهِرِها أم لا؟ وهل قولُهم: فلانٌ حُجَّةٌ، مثلُ قولِهم: هوَ ثِقَةٌ؟

وهذا شُجاعُ بن الوليد بن قَيْس السَّكُوني[٥]، رَوَى عنه أبو همَّام

---

(١) لفظُ (الجَرْح) زيادةٌ مني على الأصل لاستقامة العبارة.

(٢) جاء في الأصل لفظ (تعيين) واضحاً في المواضع الثلاثة، وهو محرَّفٌ فيها عن لفظ (تَبِيين) بالباء، ويَعني السائلُ به: التفسيرَ للجَرْح، وهو اللائقُ في هذا المقام، فلذا أثبته، والله تعالى أعلَم.

(٣) وقع في الأصل: (قِيْلَ: ذاك للاختلاف أوجه الاجتهاد)، والصواب فيه كما أثبته، والله تعالى أعلم.

(٤) أي حالةٍ واحدةٍ.

(٥) أي الكوفي أبو بَدْر.

الـوليدُ بن شُجَـاع، وأحمـدُ بن حنبـل، ومسلمُ بن إبـراهيم، ويحيـى بنُ معين، وأبـو عُبَيـد القـاسمُ بن سَـلَّام، ومحمـدُ بن عبـد الله بن نُمَيـر، وإسحاق بنُ راهُوْيَهْ، وعليُّ بن المديني، وغيرُهم من الأئمة.

قـال فيـه أبـو حـاتم: عبـدُ الله بن بَكْـرٍ السَّهْميُّ[1] أحَبُّ إليَّ من شُجاع بن الوليد، وهو شيـخٌ ليس بالمَتِين، لا يُحتَـجُّ بحديثه.

وقال أبو بكر المَرُّوذِي: قُلتُ لأحمـد بن حنبل: شُجـاعُ بن الوليـد ثقة؟ قال: أرجو أن يكون صدوقاً، قد جَالَسَ قوماً صالحين.

وقال وكيـع: سمعْتُ سفيانَ[2] يقول: ما بالكوفةِ أعبَدُ منه.

وقَـالَ حَنْبَلُ بنُ إسحـاق: قال أبـو عبـد الله: كـان شيخـاً صـالحـاً صدوقاً كتبنا عنه. قَالَ: ولَقِيَه يحيـى بنُ معين يوماً، فقـال له: يـا كذَّاب! فقال له الشيـخ: إن كنتُ كاذباً وإلَّا فهتكك اللَّهُ.

ونُقِـلَ عن يحيـى بن معين أنـه قـال فيـه أيضـاً: هـو ثقـة. وقـال أحمدُ بنُ عبد الله[3]: لا بأسَ به.

---

(١) وقـع في الأصل: (عبد الله بن بكيـر)، وهو تحـريف صوابُـهُ (بَكْر) من غيـر يـاء، كمـا في «الجـرح والتعـديـل» لابن أبـي حـاتم ٢/١: ٣٧٩، و«تهـذيب التهذيب» ٤: ٣١٤، وفي ترجمته ٥: ١٦٢.

(٢) هو سفيان الثوري.

(٣) هـو الإمام الحـافظ أبو الحسن أحمَـد بن عبد الله بن صـالـح العِجْلي، المولود سنة ١٨٢، والمتوفى سنة ٢٦١، وهو صـاحب كتاب «ثقـات العجلي»، وَقَد ذَكَــرَ فيـه (شجـاعَ بنَ الـوليـد) ص ٢٥٠ من طبعـة، و١: ٤٥٠ من الـطبعـة ذات الجزءين، وجاء مصرَّحاً بأنه (العجلي) في «تـاريـخ بغداد» ٩: ٢٥٠. وغلِطَ الأستـاذ الفريوائي في تعيينه، فقال في ص ٢٦: «هو أبو نعيم الأصبهـاني صاحب الحليـة». =

فـانـظُرْ إلى هـذا الاختـلاف فيـه، فقـد رَوَى لـه البخـاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنَّسائي وابنُ ماجه.

فكيف هـذا من هؤلاء الأئمـةِ القُـدوَةِ؟ مـع أن الـذي رَسَمُـوه في الحديثِ ـ الصحيـح[١] ـ هو: نقلُ العَدْلِ الضابِط، عن العَدْلِ الضـابطِ إلى رسـولِ الله ﷺ. كذا قـال ابنُ الصلاح رحمـه الله تعالى في كتـابه: «علوم الحديث»، وغيرُهُ[٢].

وإن كان هذا القَيْدُ لا يَمْشِي عند مَنْ عَرَفَ شَرْطَ «الصحيحين»[٣].

ولعلكم آجَرَكم الله، تَذْكُرون شَرْطَ «الصحيحين»، لِتَتِمَّ الفـائدة إن

= انتهى. وأبـو نعيم متأخـرُ الطبقـة، ولم يَذكـر، (شجاعَ بنَ الـوليد) في «الحليـة» لـه ولا في «الضعفاء» أيضاً، فذكرُ أبـي نعيم هنا: خطأٌ صِرف!

(١) لفظُ (الصَّحيـح) زيادةٌ مني على الأصل، لاستقامةِ الكلام.

(٢) الذي رسمه ابن الصلاح ـ وغيرُهُ ـ في تعريف الحديث الصحيـح هو: «الحديثُ المسنَدُ الذي يتصلُ إسنادُه بنقلِ العدلِ الضابِطِ، عن العدلِ الضابطِ إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معلَّلاً».

(٣) يَقْصِـدُ السـائِـلُ ـ والله أعلم ـ أنَّ هـذا الـراويَ (شُجَـاعَ بنَ الـوليـدِ السَّكُونيَّ) مثلاً، قال فيه أبو حاتم: لا يُحْتَـجُّ بحديثه، وقـال أحمد: أرجـو أن يكون صدوقاً، وقال ابنُ معين: كذَّاب، وقال أيضاً: هو ثقة، وقال أحمدُ العِجْليُّ: لا بأسَ بـه.

ومَـعَ هذا أَخرج حديثَهُ هؤلاء الأئمةُ القُدوةُ أصحـابُ الكتب الستة: البخـاريُّ ومسلمٌ وأبو داود والترمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه.

فكيف الجمـعُ والتوفيقُ بين روايتهم عنه وقَـد وُصِفَ بِما تقـدم، وشَرْطِهم في الحـديث الصَّحيـح أن يكون راويـه عَدْلاً عن عَـدْل...؟ فمقتَضى هذا أن في رُواةِ الشيخين في «الصحيحين» مَنْ ليس عَدْلاً، وهو مُشكِل؟

شاء الله ببركتكم، فَبَيِّنوا بما عندكم مِنَ العلم، نَفَعَ الله بكم المسلمين، ورزقكم مُرافَقَةَ الطَّيِّبين الطاهرين، آمين آمين. وصلَّى الله على محمد النبي الأمِّيِّ وعلى آله وأصحابِهِ أجمعين، وسلَّم تسليماً كثيراً.

الجواب

فكتب الشيخُ الإمامُ الحافظ العلامة زكيُّ الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذريُّ الشافعيُّ رضي الله عنه جواباً عن المسائل المذكورة

بسم الله الرحمن الرحيم

ـ وَ ـ صلَّى الله على محمد وعلى آلِهِ وسلم تسليماً. أما بعدَ حَمْدِ اللَّهِ العليِّ العظيم، والصلاةِ على خيرِ خَلْقِهِ محمدٍ النبي الكريم[١]، وعلى آله وأصحابه وتابعيه الجُدَرَاءِ بالتفضيل والتفخيم.

فقد وَقَفْتُ على مَا أشرتم إليه، أدام الله بكم الانتفاع، وأحسَن عنكم الدِّفَاع، وأَجرَاكم في جميع الأمور على أجمَلِ الأوضاع، ورَغِبتُ إلى الله سبحانه وتعالى أن يَعُمَّنا أجمعين[٢]، ببركاتِ سَيِّدِ المرسلين، صلى الله عليه وسلَّم وعليهم أجمعين.

---

(١) هكذا العبارة في الأصل، وقرأها (ف) ص ٢٧ هكذا: (أما بعد حمداً لله العلي العظيم، والصلاة على خير خلقه محمد النبي الكريم)، فنَصَبَ (حَمْدِ)، وجَعَلَ لفظَ الجلالةِ المضافَ إليه مجروراً هكذا: (لِلَّهِ)، وهي قراءة خاطئة! فإنَّ لفظة (الصلاة) إذا قُرِئَتْ بالنصب عطفاً على (حَمْداً)، تنافَرَتْ مَع سابقتها! فهي بالتعريف، وتلك بالتنكير، وهذا تنافرٌ بيِّن، يَرُدُّ الذهنَ إلى القراءة الصحيحة لزاماً! ولكنْ الكمالُ لله تعالى، والفَهْمُ عَرَضٌ يَطْرَأُ ويَزُول. كما قاله شيخُ شيوخنا العلامة الإمام الشيخ محمد الزرقا رحمه الله تعالى.

(٢) لفظُ (أجمعين) هنا ثابت في الأصل بيِّن، وسقط من طبعة (ف) ص ٢٧!

وها أنا أذكُرُ[1] بين يَدَيْ ذلك ما يكون جواباً عن بعضها، وتمهيداً لبعضها، راغِباً إلى الله جلَّ جلالُه في التوفيق في القولِ والعَمَل، ومستعيذاً به من الخطأ والزَّلل، إنَّهُ ما شَاءَ فَعَل.

(مراتبُ ألفاظِ الجَرْحِ والتعديل عند ابن أبي حاتم)

أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسمُ بن الحافظ أبي القاسم عليِّ بن الحَسَنِ الدمشقيُّ[2]، في كتابه إليَّ منها.

---

(١) هكذا في الأصل، والفُصحَى: وها أنا ذا. كما تراه مشروحاً في (خاتمةِ): (باب اسم الإشارة) في شرح الألفية المسمَّى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» للعلاَّمة نور الدين الأُشْمُوني ١: ١٤٥ ـ ١٤٦، بحاشية الصَّبَّان.

وجاء في «صحيح البخاري» ١: ١٤١، في أول كتاب العلم في (باب من سُئِلَ عِلْماً وهو مشتغل في حديثه...): «عن أبي هريرة رضي الله عنه... قالَ ـ أي النبيُّ ﷺ ـ: أينَ السائلُ عن الساعة؟ قال: ها أنا يا رسولَ الله، قال: فإذا ضُيِّعَتْ الأمانةُ فانتظِر الساعة...». انتهى. وانفرد به البخاري ولم يُخرجه غيرُهُ من أصحاب الكتب الستة. ولم يُعلِّق الحافظُ ابنُ حجر ولا العينيُّ على لفظِ (ها أنا ...) شيئاً.

وجاء في حديثٍ عند الطبراني، رجالُهُ رجالُ الصحيح، قولُ عمر رضي الله عنه: «ها أنا عُمَرُ»، كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي ٥: ٢١٣. فلعل الحافظ المنذري استند إلى مثل هذا، فقال: (وها أنا أذكُرُ...).

(٢) هو الحافظ المحدث الفاضل بهاء الدين أبو محمد القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر الدمشقيُّ، ابن الحافظ الكبير أبي القاسم بن عساكر الدمشقي، ولد سنة ٥٢٧، ومات سنة ٦٠٠، نَسَخَ بخطِّهِ تاريخ أبيه «تاريخ مدينة دمشق»، وله من المؤلفات «فضل المدينة»، و«الجامع المستقصَى في فضائل الأقصى»، و«الجهاد»، وغيرُ ذلك.

قال: أخبرنا الحافظ أبـو طاهـر أحمدُ بن محمـد بن أحمد[١]، في كتابه إليَّ من ثَغْر الإسكندرية.

قـال: أخبرنـا أبو مكتـوم عيسى بنُ الحافظ أبـي ذَرّ عَبْـد بن أحمَدَ الهَرَوِيِّ إذْناً[٢].

قـال: أنبـأنـا أبـي[٣]، ....

(١) هو الحافظ العلاَّمة شيخ الإسلام عمادُ الدين أبو طاهر أحمـد بن محمد السِّلَفي الأصبهـاني ثم الإسكندري، ولـد سنة ٤٧٢، ومـات سنة ٥٧٦، المحـدِّث الجـوّال، وأَحَدُ من شُـدَّتْ إليه الـرحال، وتَبَـرَّكَ به الملوك والأقيـال، مات ولـه مئة وأربـع سنين من العمـر، وحدَّث ليلةَ مـوتـه، لـه ثـلاثـة معـاجم: «معجم لمشيخة أصبهـان»، و«معجم لمشيخة بغـداد»، ومعجم لباقي البـلاد سمَّـاه «معجم السَّفَـر» وغيرُها من المؤلفات.

(٢) هـو أبو مكتـوم عيسـى بنُ الحافِظِ أبـي ذَرّ عَبْـدِ بن أحمـد الهَـرَوِي ثم السَّـرَوِي الحجـازي، ولـد سنـة ٤١٥ بسَـرَاةِ بني شَبَـابَـة، وَرَوَى عن أبيـه صحيـح البخـاري، وعن أبـي عبد الله الصَّنعـاني جملةً من تآليفِ عبـد الرزاق، ومـات سنـة ٤٩٧، كذا في «شذرات الذهب» لابن العماد ٣: ٤٠٦.

ووقـع فيه (ابن الحافظ أبـي ذر عبدِ الـرحمنِ بن أحمد الهروي)، وإقحامُ لفظُ (الـرحمـٰنِ) هنا خـطأ وغلط، كما وقـع إقحـامُ لفظِ الجـلالـةِ بعدَ (عَبْـدِ) في سلسلة الإسناد إليه في أول «فتـح الباري» ١: ٦ في الطبعة البولاقيـة وما بَعـدَها، وهـو خطأ مَحْض، ووقـع مثلُهُ في «البداية والنهاية» لابن كثير ١٢: ٥٥، وغيرِها من الكتب.

(٣) هـو الإمام العـلامة الحـافظ عبـدُ بنُ أحمـد بنُ محمـد بن عبـد الله بن غُفَيـرالهَرَوي، ابنُ السَّمَّـاك، الأنصاري الفقيـه المـالكي، ولـد في هَـرَاة نحـو سنـة ٣٥٥، ومات بمكة سنـة ٤٣٤، أخذ عن علمـاء بلده هَرَاة، ثم جـال في البلدان ثم جاور بمكة، وتزوَّجَ في العَرَب وسكن السَّـرَوات، أخذ عنـه ولدُهُ أبـو مكتوم عيسـى وخلائقُ لا يحصون، وبالإجازة أبو بكر الخطيب وأبو عُمَر بن عبد البر.

=

قـال: أنبـأنـا أبــو عليّ حَمْـدُ بنُ عبــد الله الأَصبهانيُّ[١].

قال: أنبأنا الإمام أبو محمد عبـد الرحمن بن أبـي حـاتم محمدِ بن إدريس الحنظلي[٢]، قال[٣]:

= ولـه تصانيف منهـا: المستدرك على الصحيحين، وكتـاب السُّنَّة والصفـات، وكتاب الجامـع، وكتاب الدعاء، وفضائل القرآن، ودلائـل النبوة، وفضـائل مـالك، وغيرُها. ويقـع في اسمِهِ الخطأ في كثيـرٍ من الكتب، فيُكْتَبُ (عبـدُ الله بنُ أحمـد) أو (عبدُ الرحمن. . .) كما سَبَق التنبيه إليه؛ وهو (عبدُ بنُ أحمد).

(١) تـرجم لـه الخـطيب في «تـاريـخ بغـداد» ٨: ٢٩١، فقـال: «حَمْــدُ بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عليّ الرازي، وهو أصبهاني الأصـل، سَمِـعَ عبدَ الرحمن بنَ أبـي حاتم، وأحمد بن محمد بن الحسن الكاغَدِي، حدَّثنا عنه غيْـرُ واحد، وورد إلى بغداد قديماً، وحدَّث بها فَسَمِـعَ منه الدارقطنيُّ، حدَّثني أبو الفتـح سُلَيم بنُ أيوب الفقيه الرازيُّ بمكة أنَّ حَمْـدَ بن عبد الله الأصبهـاني، مات في سنـة ٣٩٩ أو سنة ٤٠٠ شَكَّ في ذلك».

(٢) هو الإمام أبو محمد عبـد الرحمن بن أبـي حـاتم الرازي، وهـو معروف، صاحب كتاب «الجرح والتعديل» وغيره، ولد سنة ٢٤٠، ومات سنة ٣٢٧ رحمه الله تعالى.

(٣) في كتـابه «الجـرح والتعديـل» ١/١: ٣٧، في (باب بيـان درجات رواة الآثـار). وقـد أشـارَ الإمـامُ ابنُ أبـي حــاتم إلى السبب الـداعي إلى تصنيف هــذه المـراتب من الجـرح والتعــديـل، في أوَّل كتــابـه «تَقْــدِمَـةِ الجــرح والتعـديــل» ص ٢ ــ ٣، ٥ ــ ٧، فقال رحمه الله تعالى:

«فـإن قيـل: فبمـاذا تُعـرَف الآثـار الصحيحـة والسقيمـة؟ قيـل بنقـد العلمـاء الجهابذة، الذين خصَّهم الله عَزَّ وجَلَّ بهذه الفضيلة، ورزقهم هـذه المعرفـة في كل دهـرٍ وزمـان، قيـل لابن المبـارك: هـذه الأحـاديث المصنـوعـة؟ قــال: يَعيشُ لهـا الجهابذة. =

وجدتُ الألفاظَ في الجرح والتعديل على مراتبَ شَتَّى.

(مراتبُ التعديل)

١ ـ فإذا قيل للواحد: إنه ثقـة، أو: مُتْقِنٌ ثَبْتٌ، فهو ممن يُحتَـجُّ بحديثه.

٢ ـ وإذا قيل: إنه صدوق، أو: محلُّه الصدق، أو: لا بـأس به، فهو ممن يُكتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه، وهي المنزلة الثانية[1].

= فلمـا لم نجـد سبيلاً إلى معـرفـة شيء من معـاني كتـاب الله، ولا من سُنَنِ رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل، وَجَبَ أن نميِّزَ بين عـدولِ الناقلةِ والـرواةِ وثقاتِهم وأهلِ الحفظِ والثَّبْتِ والإتقانِ منهم، وبين أهل الغفلة والوَهَم وسُوءِ الحفظِ والكذبِ واختراعِ الأحاديثِ الكاذبة ـ فكانوا على أربـع مراتب ـ :

١ ـ ويُعـرَفُ من كـان منهم عـدلاً في نفسِـه، من أهـل الثَّبْتِ في الحـديثِ والحفظِ له والإتقانِ فيه، فهؤلاء هم أهلُ العدالة.

٢ ـ ومنهُم الصَّدوقُ في روايته، الـورِعُ في دينه، الثَّبْتُ الـذي يَهِمُ أحيانـاً، وقد قَبِلَهُ الجهابذة النُّقاد، فهذا يُحْتَـجُّ بحديثه أيضاً.

٣ ـ ومنهم الصَّـدُوقُ الورِعُ المغفَّـلُ، الغالبُ عليـه الـوَهَمُ والخـطأ والسهـوُ والغلط، فهـذا يُكْتَبُ من حديثِـهِ التـرغيبُ والتـرهيبُ والـزهـدُ والآدابُ، ولا يُحْتَـجُّ بحديثِهِ في الحلال والحرام.

٤ ـ ومنهم من قـد أَلصَقَ نَفْسَـهُ بهم، ودلَّسَهـا بينهم، ممن قـد ظَهَـر للنُّقَّـادِ العلماءِ بالرجال منْهُ الكذبُ، فهذا يُتْرَكُ حديثُهُ، وتُـطْرَحُ روايتُهُ، ويُسْقَطُ ولا يُشتغَـلُ به». انتهى باختصار مـع تصويبِ (منهم الكَذِبُ) إلى (مِنْهُ الكَذِبُ).

[1] قال عبد الفتاح: تعرَّض الحافظ ابن أبـي حاتم إلى (الصدوقِ غيرِ كثيـرِ الغلط) في ثلاثة مـواضـع، في موضعين من «تقدمة الجرح والتعديـل»، وقَرَّرَ فيهمـا =

= أنه (يُحتَجُّ به)، وفي موضع من «الجرح والتعديل»، وقَرَّرَ فيه أنه (يُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه)، ولا تنافيَ في كلامِهِ بين هذه المواضع الثلاثة، كما يأتي بيانه:

قال في الموضع الأول في ص٦، بعدَما عُنْوِنَ بلفظِ (طبقات الرواة): «ثم احتِيْجَ إلى تبيين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم، ليُعرف من كان منهم في منزلةِ الانتقادِ والجَهبذةِ والتنقيرِ والبحثِ عن الرجال والمعرفةِ بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

١ ـ ويُعرَفَ من كان منهم عدلاً في نفسه، من أهل الثَّبْتِ في الحديث والحفظِ له والإتقانِ فيه، فهؤلاء هم أهلُ العدالة.

٢ ـ ومنهمُ الصَّدُوق في روايته، الورعُ في دِينِهِ، الثَّبْتُ الذي يَهِمُ أحياناً، وقد قَبِلَهُ الجهابذة النقاد، فهذا يُحْتَجُّ بحَديثِهِ أيضاً.

٣ ـ ومنهم الصَّدوقُ الورعُ المغفَّل، الغالبُ عليه الوَهَمُ والخطأ والسهوُ والغَلَطُ، فهذا يكتَبُ من حديثِهِ الترغيبُ والترهيبُ والزهدُ والآداب، ولا يُحتجُّ بحديثه في الحلال والحرام.

٤ ـ ومنهم من قد أَلصَقَ نَفْسَهُ بهم، ودلَّسَها بينهم، ممن قد ظَهَر للنُّقَّادِ العلماء بالرجال، مِنْهُ الكذبُ، فهذا يُتْرَكُ حديثُهُ، وتُطْرَحُ روايتُهُ، ويُسْقَطُ ولا يُشتغَلُ به». انتهى مع تصويب (منهم الكذبُ) إلى (مِنْهُ) هنا وفي النصِّ التالي.

ثم قال في الموضع الثاني ص ٩، بعدَما عُنْوِنَ بلفظِ (أتباع التابعين): «وهم خَلَفُ الأخيار، وأعلامُ الأمصار، في دينِ الله عزَّ وجلَّ ونقلِ سُنَنِ رسول الله صلَّى الله عليه وسلم وحفظِهِ وإتقانه، والعلماءُ بالحلالِ والحرام، والفقهاءُ في أحكام الله عزَّ وجلَّ وفروضِهِ، وأمرِهِ ونهيِهِ، فكانوا على مراتب أربع:

١ ـ فمنهم الثَّبْتُ الحافظ الورع المتقِن الجهبِذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يُخْتَلفُ فيه، ويُعتَمَدُ على جَرحه وتعديله، ويُحتَجُّ بحديثه وكلامِهِ في الرجال.

٢ ـ ومنهم العدلُ في نفسه، الثَّبْتُ في روايته، الصدوقُ في نقله، الورعُ في دينه، الحافظ لحديثه، المتقِن فيه، فذلك العدلُ الذي يُحْتَجُّ بحديثه ويُوثَّقُ في نفسِهِ. =

= ٣ ــ ومنهم الصَّـدوقُ الـورع الثَّبْتُ الـذي يَهِمُ أحيـانـاً، وقـد قَبِلَهُ الجهـابـذة النُّقاد، فهذا يُحْتَـجُّ بحديثِه.

٤ ــ ومنهم الصَّـدوقُ الـورعُ المغفَّـل الغـالبُ عليـه الـوَهَمُ والخــطأ والغلط والسهـوُ، فهذا يُكْتَب من حـديثِهِ التـرغيبُ والتـرهيبُ والـزهـدُ والآدابُ، ولا يُحْتَجُّ بحديثِهِ في الحلال والحرام.

٥ ــ وخامسٌ قد أَلصَقَ نَفْسَهُ بهم، ودلَّسَها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظَهَر للنُّقَّادِ العلماءِ بـالرجـال أولي المعرفـة، مِنْـهُ الكذِبُ ، فهـذا يُتْرَكُ حديثُهُ، وتُطرَحُ روايتُـهُ». انتهى. فقد حكم في المـوضعين بأن (الصَّـدوقَ غيرَ كثيرِ الغلطِ يُحْتَـجُّ بحديثه).

وأما عبارتُهُ في الموضـع الثالث ففي «الجرح والتعديل» ١/١ : ٣٧، في (باب بيان درجات رواة الآثـار)، وهي لا تُعَارِضُ هـذا الذي صَـرَّح به مـرتين، بل جـاءَتْ مسكوتاً فيها عن (يُحْتَجُّ به) أو (لا يُحتج به)، وهي في الواقـع تتلاقى ــ بشيءٍ من التـوضيـح ــ مـع قولِـهِ في الموضعين السـابقين: (يُحْتَـجُّ به)، وهـذا نصُّهـا، قـال رحمه الله تعالى:

«وجدتُ الألفاظَ في الجرح والتعديل على مراتب شَتَّى ــ هي في كلامه الآتي أربـعُ مراتب ــ:

١ ــ فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو مُتقِن ثَبْتٌ، فهو ممن يُحْتَـجُّ بحديثه.

٢ ــ وإذا قيل: إنه صدوق، أو محلُّه الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يُكتَبُ حديثُهُ ويُنظَرُ فيه. وهي المنزلة الثانية.

٣ ــ وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتَبُ حديثُـهُ ويُنظَرُ فيـه، إلَّا أنه دون الثانية.

٤ ــ وإذا قيـل: صالـحُ الحـديث، فهو ممن يُكتَبُ حـديثُهُ لـلاعتبار». انتهى كلام ابن أبـي حاتم.

فهـو قـد قَـرَّرَ أنَّ من كـان من المـرتبـة الأولى (ثقـةٌ، مُتقِنٌ، ثَبْتٌ): يُحْتَـجُّ =

٣ ــ وإذا قيل: شيخٌ، فهو بالمنزلة الثالثة، يُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه، إلَّا أنه دون الثانية.

٤ ــ وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يُكتَبُ حديثُه للاعتبار.

= بحديثه. ومن كان من المرتبة الثانية (صَدُوقٌ، أو مَحَلُّهُ الصدقُ...): (يُكتَبُ حديثُهُ ويُنظَرُ فيه).

وقوله هنا في (الصدوق): (يُكتَبُ حديثُهُ ويُنظَرُ فيه)، أي لِيُعرَفَ أَهُو كثيرُ الخطأ فلا يُحْتَجُّ بحديثِهِ، أم قليلُ الخطأ فَيُحْتَجُّ بحديثِه، كما قرَّره وصَرَّحَ به في التقسيم السابق لمن ذكره فيه في المرتبة الثالثةِ في الموضعينِ، إذ قال: **الصَّدوقُ** الذي يَهِمُ أحياناً يُحْتَجُّ بحديثه». وقال في الرابعة فيهما: «الصدوق المُغَفَّل الغالبُ عليه الخطأ لا يُحْتَجُّ بحديثه». فلا تنافيَ بين كلاميه بل تلاقٍ وتوافق.

ومن هذا تبيَّنَ أن ابنَ أبي حاتم يُقَرِّرُ أن (الصدوق) إذا كان قليلَ الخطأ يُحْتَجُّ به، وإذا كان كثيرَ الخطأ لا يُحْتَجُّ به، وهو حُكمٌ عَدْل، وقولٌ فَصْل، لا يصح النزاعُ فيه. وقد انتهيتُ من عشرين سنة إلى نحو هذا الحكم في (الصدوق)، الذي استخرجتُه الآن من الجمع بين أقوال ابن أبي حاتم، فيما علَّقتُه على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، وأسهبتُ في نقلِ عباراتِ المحدِّثين المؤيِّدة لذلك، فانظر منه ص ٢٤٤ ــ ٢٤٨.

ومن الغريب أنَّ كلَّ من وَقَفْتُ على نقلِهِ كلامَ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، رأيتُهُ نقل كلامَهُ في الموضع الثالث، ولم يَنتبه أو يَتَعرض إلى كلامِهِ في الموضِع الأولِ والثاني، وبالله التوفيق.

هذا، وللأخ الفاضل الدكتور أحمد نور سيف بحثٌ واسع جيِّد في بيانِ مرتبة (الصدوق) الذي جاء في كلام ابن أبي حاتم، نشره في (مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي)، الصادرة عن مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، في العدد الثاني لعام ١٣٩٩ ص ٥٣ ــ ٦٢، ينبغي الوقوفُ عليه لأهميته.

(مراتبُ الجَرْح)

١ ــ وإذا أجابوا في الرجل بليِّن الحديث، فهو ممن يُكتَبُ حديثُه ويُنْظَرُ فيه اعتباراً.

٢ ــ وإذا قالوا: ليس بقويّ، فهو بمنزلةِ الأول في كَتْبَةِ حديثِه[١]، إلا أنه دونه.

٣ ــ وإذا قالوا: ضعيفُ الحديث، فهو دون الثاني، لا يُطرحُ حديثُهُ بل يُعتَبَرُ به.

٤ ــ وإذا قالوا: متروكُ الحديث، أو: ذاهبُ الحديث، أو: كذَّاب، فهو ساقطُ الحديث، لا يُكْتَبُ حديثُه، وهي المنزلة الرابعة.

هذا ما ذكره ابنُ أبي حاتم ممّا وجَدَهُ من عباراتهم[٢].

---

(١) كذا جاء في الأصل وفي «الجرح والتعديل» أيضاً: (في كَتْبَةِ) بالتاء في آخره، ومعناه (في كَتْبِ)، وأُثبِتَ في طبعة (ف) ص ٢٩ (في كَتْبِ حديثه)، وهو مخالف للأصل ولما في «الجرح والتعديل»، وموافق لما في «الكفاية و«مقدمة ابن الصلاح».

(٢) وقع في الأصل مرسوماً: (عن ما وجده)، ووقع في طبعة (ف) ص ٣٠، (عندما وجده)، وكلاهما تحريف عمَّا أثبتُّه.

هذا، ونَقَلَ هذه المراتبَ عن ابن أبي حاتم الحافظُ الخطيبُ البغدادي في «الكفاية» ص ٢٣، في (معرفة ما يَستَعمِلُ أصحابُ الحديث من العبارات)، ولم يُضِف إليها شيئاً، وقال قبلُ ذِكرِها: «فأمّا أقسامُ العباراتِ بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعُها أن يقال: حُجَّة أو ثقة، وأدْوَنُها أن يقال: كذاب أو ساقط». انتهى. فوافَقَهُ في الدرجة الأولى تعديلاً، وفي الدرجة الرابعة جرحاً.

وكذلك نَقَلَها الحافظ ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» ص ١٣٣، في النوع ٢٣، (معرفةُ صفة من تُقبَل روايتُهُ ومن تُرَدّ)، ولكنه أضاف إليها بعضَ =

. . . .

= الألفاظ في بعض المراتب، فقال: «المسألةُ الخامسَةَ عَشْرَة في بيانِ الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رَتَّبَها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، في كتابه في الجرحِ والتعديل، فأجاد وأحسن، ونحن نرتِّبُها كذلك، ونُورِدُ ما ذكره، ونُضِيفُ إليه ما بلَغَنا في ذلك عن غيرِهِ إن شاء الله تعالى».

ثم ذَكَرَ ابنُ الصلاح في ختام المسألة ــ مما لم يذكره ابنُ أبي حاتم وغيرُهُ من الألفاظ المستعملةِ في هذا الباب ــ جملةً وافرة، أكثَرَ مما نَقَلَه عن ابن أبي حاتم.

وتابَعَ الحافظُ الذهبيُّ في مقدمة «الميزان»: التقسيمَ الرباعيَّ في مراتب التعديل، ولكنه أضاف إليها صيغةً أرفَعَ تعديلاً من التي ذكروها، فتَرَدَّدَ الحافظُ العراقي في اعتبارها مَرْتَبَةً تَسْبِقُ المراتبَ الأربَعَ التي ذكروها، أو هي أرفَعُ ألفاظِ المَرتَبَةِ الأُولَى من المراتب الأربع، فقال في «شرح الألفية» ٢ : ٣ «مراتبُ التعديل على أربعِ أو خَمسِ طبقات»، وحَكَى في خِلالِها صِيغَةَ الحافظ الذهبي.

وقرَّرَ الحافظُ الذهبيُّ مراتبَ الجرح خمساً، فزاد على سابقيه مرتبةً، وتابعَهُ الحافظ العراقي فقال: ٢ : ١٠ «مراتبُ التجريح على خمسِ مراتب».

وأما الحافظ ابن حجر فلم يذكر في «نخبة الفِكَر» وشرحها مراتبَ مُعَدَّدَةً لألفاظِ الجرح والتعديل، وإنما قال في (الخاتمة) ص ١٣٤ بحاشية «لقط الدرر»: «ومن الأهم معرفةُ مراتبِ الجرح، وأسوأُها: الوصفُ بأفعَل، كأكذَبِ الناس. . .، وأسهلُها لَيِّنٌ أو سيِّءُ الحفظ أو فيه مقال، وبَيْنَ أسوأ الجرح وأسهلِهِ مراتبُ لا تَخفَى.

ومن الأهم معرفةُ مراتب التعديل، وأرفعُها الوصفُ بأَفْعَل، كأوثَقِ الناس. . .، وأدناها ما أَشعَر بالقُرْبِ من أسهلِ التجريح كشيخ. . .». انتهى.

وأما المراتبُ الاثنتا عشرة، التي ذكرها الحافظ ابن حجر في أولِ كتابه =

= «تقريب التهذيب»، فهي خاصة بالكتابِ نفسِه، واصطلاحٌ له فيه وليست عامَّةً لمراتب الجرح والتعديل مطلقاً في كتب المحدِّثين، كما ألمعتُ إلى ذلك فيما علقته على «الرفع والتكميل» ص ١٨٣ ـ ١٨٤ من الطبعة الثالثة، وكما شَرَحَه ويَسَطه بالاستدلال والشواهد تلميذي الأستاذ الشيخ محمد عوامة، في (دراسته) التي قَدَّم بها للطبعة التي حققها من «تقريب التهذيب» ص ٢٣ ـ ٣١، فجزاه الله خيراً ونفع به.

وسَهَا الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢٢٩ و ١: ٣٤٢، فجعَلَ مراتبَ «التقريب» مراتبَ عامَّةً لا خاصَّةً بكتاب «تقريب التهذيب» فقط، فقال رحمه الله تعالى: «فألفاظُ التعديل مراتبُ، ذكرها المصنفُ ـ النوويُّ ـ كابنِ الصلاح تبعاً لابن أبي حاتم: أربعةً، وجَعَلَها الذهبي والعراقي خمسةً، وشيخُ الإسلام ـ ابنُ حجر ـ ستَّةً، أعلاها...». انتهى.

وقد قدَّمتُ أن الحافظ ابن حجر لم يُعدِّد المراتبَ في «النخبة» وشرحِها، وإنما عَدَّدها في «التقريب»، فالمَعْنِيُّ في كلامِ السيوطي: المراتبُ السِّتُّ التي ذكرها الحافظ ابن حجر في «التقريب»، فوَهِمَ السيوطي رحمه الله تعالى في هذا، إذْ جعَلَها عامَّة.

ثم جاء الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ١: ٣٦١، وتَبِعَهُ العلَّامة محمد أكرم السِّنديُّ في شرحِ النخبة، المسمَّى: «إمعان النظر في شرحِ شرحِ نخبة الفِكَر» ص ٢٥٦، فَجَعَلا لكل من الجرح والتعديل سِتَّ مراتب، واستَقَرَّ الأمرُ على هذا الترتيب.

وتجدُ الألفاظَ التي ذكروها في المراتب كلِّها، من عند ابن أبي حاتم إلى السخاوي والسندي مشروحةً مُفَصَّلَةً على أَتَمِّ وجه، في كتاب «الرفع والتكميل» وما علَّقتُه عليه، وقد أَضَفتُ إليها ألفاظاً كثيرةً جمعتُها من كتب الرجال، أدخلتُها في مراتبها الملائمة لها، وبَلَغَ ذلك كلُّهُ من «الرفع والتكميل» ٥٧ صفحة، من ص ١٢٩ ـ ١٨٦ من الطبعة الثالثة، فانظره ففيه فوائد فريدة إن شاء الله تعالى.

(الثقةُ دُونَ الحُجَّة)

وقولُ يحيى بن معين في محمد بن إسحاق: ثقةٌ وليس بحُجَّة، يُشبِهُ أن يكون هذا رأيَه في أن الثقة دُون الحُجَّة، وهو خلافُ المحكيِّ عنهم في ذلك[1].

---

(١) قلتُ: عباراتُ المحدِّثين النُّقَّادِ التي نراها في كتب الرجال، تشهد بأن (الحجة) فوق (الثقة)، من حيث التوثيقُ به، ومن حيث وصفُهم للحُفَّاظِ الكبار بلفظ (الحجة). وكذلك التداوُلُ العامُّ للفظِ (الحجةِ) يَدلُّ على أنه فوق (الثقة). وسأُوردُ من كلامِهِم بعضَ النصوص والشواهد على ذلك.

فقولُ الحافظ المنذري رحمه الله تعالى هنا: (يُشْبِهُ أن يكون رأيُ ابن معين أنَّ الثقة دون الحجة، وهو خلافُ المحكيِّ عنهم في ذلك): غريبٌ لم أقف على ما يؤيده، بل الذي وقفتُ عليه خلافُه، والله أعلم.

وأُورِدُ عن ابن معين رحمه الله تعالى تفسيرَ ما يَعنيه بالحجة، ثم أُورِدُ بَعضَ نصوصِ المحدثين وعباراتِهم، الدَّالة على أن (الحجة) فوق (الثقة)، مما حَضَرني الآن. ففي «تهذيب التهذيب» ٩: ٤٤، في ترجمة (محمد بن إسحاق المَدَني)، الذي هو موضوع المسألة: «قال ابنُ معين: محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة. قال أبو زرعة الدمشقي: قلتُ لابن معين وَذَكَرتُ له: الحُجَّةَ محمدَ بن إسحاق، فقال: كان ثقة، إنما الحجة مالك وعُبَيد الله بن عُمَر». انتهى.

وبهذا يتبيَّنُ المَعْنيُّ بالحجة عند ابن معين، وهو محَلُّ اتفاقٍ أن يُوصَفَ بما فوقَ الثقة، وما أظنُّ أحداً يُخالِفُ ابنَ معين في ترفيع (مالكٍ) و(عُبَيْدِ الله بن عُمَر) على (محمد بن إسحاق). أما النصوص والعبارات الدالة على ذلك فإليك:

١ ـ قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٧٩، في ترجمة (المُفِيد محدِّث جَرْجَرَايَا أبي بكر محمد بن أحمد): «الحافظُ أعلى من المفيد في العُرف، كما أنَّ الحُجَّةَ فوق الثقة». انتهى. والذهبيُّ ـ كما قال الحافظ ابن حجر فيه ـ من =

= أهل الاستقراء التامِّ في نَقْدِ الرجال. فكلامه كلام جِهْبِذٍ نَقَّادٍ مُطَّلِع مشهودٍ له بالاستقراء التام.

٢ ــ في «تهذيب التهذيب» ٩: ١١٨، في ترجمة (محمد بن الحسن الأسدي): «قال ابن شاهين في «الثقات»: قال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقةٌ صدوق، قيل: هو حُجَّة، قال: أما حُجَّة فلا».

٣ ــ في «تهذيب التهذيب» ١: ٤٠، في ترجمة (أحمد بن صالح المصري): «قال يعقوب بن سفيان الفَسَوِيّ: كتبتُ عن ألفِ شيخٍ وكَسْر، كلُّهم ثقات، ما أحَدٌ منهم أَتَّخِذُهُ عند الله حُجَّةً إلَّا أحمدَ بن صالح بمصر، وأحمدَ بن حنبل بالعراق».

٤ ــ وجاء في «سؤالات أبي عبد الرحمن السُّلَمي للدارقطني ص ١٨٥، قولُ الدارقطني: «حدثنا أبو طالب الحافظ ــ أحمدُ بنُ نصر البغدادي ــ، ثنا أبو داود، قال: سمعت عباساً العنبريَّ يقول: ثلاثةٌ جعلتُهُم حُجَّةً بيني وبين الله عزَّ وجلَّ: أحمدَ بنَ حنبل، وزيدَ بنَ المبارك الصَّنْعَاني، وصَدَقَةَ المروزي».

٥ ــ في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٨، في ترجمة (مالك بن أنس) الإمام المتبوع: «قال ابن سعد: مالكٌ كان ثقة مأموناً ثَبْتاً وَرِعاً فقيهاً عالماً حُجَّةً. وقال حرملة عن الشافعي: مالكٌ حُجَّةُ الله تعالى على خلقِهِ بعد التابعين».

٦ ــ وفي «تهذيب التهذيب» ٧: ٣٩ و ٤٠، في ترجمة (عُبَيد الله بن عُمر العُمَري): «قال ابن سعد: كان ثقةً كثيرَ الحديث حُجَّة، قال جعفر الطيالسي: سمعتُ يحيى بن معين يقول: عُبَيدُ الله بن عُمَر، عن القاسم، عن عائشة، الذهَبُ المُشَبَّكُ بالدُّرِّ، فقلتُ: هو أحب إليك أو الزهريُّ، عن عروة، عن عائشة، قال: هو أَحَبُّ إليّ». انتهى. ففضَّلَه على الزهري.

٧ ــ وقال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٢، «أَرفَعُ العبارات أن يقال: حُجَّة، أو ثقة». انتهى. فبدأ بالأقوى والأعلى كما هو الواضح من المقام. =

٨ ــ وقال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ١ : ٣٦٤ ــ وتابعه السندي في «إمعان النظر» ص ٢٦١ ــ: «كلامُ أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة، وذلك أن الآجُرِّيَّ سألَهُ عن سليمان بن بنتِ شُرَحْبِيل، فقال: ثقةٌ يخطىءُ كما يخطىءُ الناسُ، قال الآجُرِّيُّ: فقلتُ: هو حجة، قال: الحجة أحمد بن حنبل.

وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقةٌ وليس بحجة، وقال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقةٌ وليس بحجة، وفي أبي أُوَيْس: صدوقٌ وليس بحجة، وكأنَّ لهذه النكتةِ قدَّمَهَا الخطيبُ حيث قال: أرفع العبارات أن يقال: حُجَّةٌ أو ثقة». انتهى كلام السخاوي.

ونظرتُ في الجزء الأول والثاني من «تذكرة الحفاظ» للذهبي نظرةً عَجْلَى، فوجدتُهُ وَصَفَ غيرَ واحد من الحفاظ الكبار بصفةِ (الحجة)، في بيان مقام رِفعة طبقتِهِ وإمامتِهِ في الحديث، وساق هذا الوصفَ مَسَاقاً يُشعِرُ السياقُ فيه أنه أعلى رتبةً من (الثقة). وقد بلَغَ عدَدُ من وَصَفَهم بالحُجَّة في الجزءين ٥٣ مُحَدِّثاً، من أصلِ ٧٧١. وأُورِدُ هنا بعضَ النصوص من كلام الذهبي كنماذج، ثم أُشيرُ إلى مواضع البقية في «تذكرة الحفاظ».

١ : ١٢٥ «ثابت بن أسلم البُنَاني البصري، الإمام الحجة القدوة».

١ : ١٤٢ «منصور بن المعتمِر الكوفي، الإمام الحافظ الحجة أَحَدُ الأعلام».

١ : ١٤٤ «هشام بن عروة بن الزبير، الإمام الحافظ الحجة المَدَني الفقيه».

١ : ١٤٥ «يونس بن عُبَيد العَبْدي البصري، الإمام القدوة الحجة الحافظ».

١ : ١٦١ «عَقِيل بن خالد بن عقيل الأُموي الأَيْلي، الحافظ الحجة».

١ : ١٦٢ «الزُّبيدي الحافظ الحجة المتقِن، محمد بن الوليد».

١ : ١٦٤ «هشام الدَّسْتَوائي البصري التاجر، الحافظ الحجة».

١ : ١٧٤ «الحُسَين بن ذكوان البصري المعلِّم، الحافظ الحجَّة أَحدُ الثقات».

١ : ١٩٠ «مَعْمَر بن راشد البصري، الإمام الحجة أحد الأعلام».

١ : ١٩٣ «شعبة بن الحجاج، الحجة الحافظ شيخ الإسلام».

=

=

١ : ٢١٥ «زائدة بن قُدامَة الكوفي، الإمام الحجة».

١ : ٢١٨ «شيبان بن عبد الرحمن التميمي، الإمام الحافظ الحجة».

١ : ٢٢١ «شُعَيب بن أبي جَمْرَة الحمصي، الإمام الحجة المُتْقِن».

١ : ٢٣٠ «وَرْقَاءُ بنُ عُمَر الكوفي، الإمام الحجة شيخ السُّنَّة».

١ : ٢٣٣ «زهير بن معاوية الكوفي أبو خيثمة الحافظ الحجة».

١ : ٢٥١ «المفضَّل بن فَضَالة، الإمام الحجة القدوة قاضي مصر».

١ : ٢٧١ «جَرِير بن عبد الحميد الضَّبِّي الكوفي، الحافظ الحجة».

١ : ٢٧٣ «أبو إسحاق الفَزَارِي، الإمام الحجة شيخ الإسلام».

١ : ٢٩٢ «عمر بن علي بن عطاء البصري، الإمام الحجة».

١ : ٣٤٤ «عبد الصمد بن عبد الوارث البصري، الحافظ الحجَّة».

١ : ٤٠٣ «حَجَّاج بن مِنهال البصري، الحافظ الحجة».

٢ : ٤١٦ «سعيد بن منصور المَرْوَزِي، الحافظ الإمام الحجة».

٢ : ٤٢١ «مُسَدَّد بن مُسَرْهَد، الحافظ الحجة».

٢ : ٤٣١ «أحمد بن حنبل شيخ الإسلام، الحافظ الحجة».

٢ : ٤٤٧ «محمد بن المِنهال البصري الضرير، الحافظ الحجة».

وهذه أرقام باقي المواضع من الجزء الثاني، لمن وصفوا بالحجة: ٢ : ٤٦٠، ٤٧٢، ٤٨١، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٠٨، ٥١٢، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢١، ٥٤٤، ٥٥١، ٥٦٤، ٥٧٣، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٨، ٥٩٦، ٦٠٥، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٩، ٧٥٢، ٧٦٦.

ثم إنَّ القاعدة في الكلام تقديمُ أدنى الأوصافِ على أعلاها في الإثبات، فتقول: عالمٌ إمام، وتقديمُ أعلى الأوصافِ على أدناها في النفي، فتقول: ليس بإمام ولا عالم، لأنك إذا قدَّمتَ الأعلى في الإثباتِ ثم أردفتَهُ بالأدنى كان تكراراً ولغواً، لحصولِ الأدنى بالأعلى، وإذا قدمتَ الأعلى في النفي ثم أتبعتَه الأدنى كان أبلَغَ ولا تقعُ في التكرار.

ثم من حيث التداوُلُ العامُّ للفظِ (الحجة)، فإنه يفيد أنه فوق (الثقة)، فلذا =

(بيانُ الدارقطني المرادَ من قوله: لَيِّنٌ أو كثيرُ الخطأ)

وأخبـرنا أبـو حفص عمر بن محمـد بن مَعْمَر البغـدادي(١)، قـراءةً عليه وأنا أسمَـعُ بدمشق، قال: أخبرنا الوزير الأجـل أبو القـاسم علي بن

= يقـولون في وصف العـالم الكبير: حُجَّةُ الإسلام، ولا يقـولون: ثِقَـةُ الإسلام، ففي ترجمة (مسلم بن الحجاج القشيري) في «تذكرة الحفاظ» ٢ : ٥٨٨ «الإمام الحـافـظ حُجَّة الإسلام». واشتهر وَصْفُ الإمام الغزالي بأنه حُجَّةُ الإسـلام، وهكذا غيـرُهُ من العلماء الأئمةِ الكبـار، إذا أُريد بيـانُ جلالتِهِم في العلم وعـظمتِهِم في خدمـة الدين والذَّوْدِ عنه، وُصِفَ الواحدُ منهم بأنَّه حُجَّةُ الإسلام.

ومن هذا كلِّه يتبيَّنُ أن كون (الثقة) دون (الحجة)، وأن (الحجة) فوق الثقـة، ليس رأيـاً خاصـاً بابن معين رحمـه الله تعالى، بل هو معنى معروف عند المتقدمـين والمتأخرين، كما أفادته العبـارات والنصوص التي أوردتهـا من كلامهم، والله تعـالى أعلم.

وهــذا لا يَمنَـعُ أن يَـرِدَ في بعض عبــاراتهم على قلةٍ، إطـلاقُ (الثقــة) على الحافظ الكبير الناقدِ الإمـام، فيكونَ بمعنى (الحجـة) في مقام سيـاقِهِ، قـال الحافظ العـراقي في «شرح الألفيـة» ٢ : ٧ «وللثقةِ مـراتب، فـالتعبيـرُ بثقةٍ، أرفَـعُ من التعبيـر بلا بأسَ به، وإن اشتركا في مُـطْلَقِ الثقة، ويَدلُّ على ذلك أن ابنَ مهدي قال: حَدَّثَنا أبـو خَلْدَة ــ خالـدُ بنُ دينار الشيبـاني التابعي ــ، فقيـل له: أكـان ثقة؟ فقـال: كـان صـدوقاً وكـان مأمـوناً وكـان خَيِّراً، الثقـةُ: شعبةُ وسفيـان. وحكى المَـرُّوذِيُّ قـال: ــ سألتُ ابن حنبل: عبدُ الـوهــاب بن عطاء ثقة؟ قال: لا تَدْري ما الثقة؟! إنما الثقـةُ يحيـى بنُ سعيد القطَّان».

(١) هو الشيـخ المسند المشهـور بابن طَبَـرْزَذ، ولد سنـة ٥١٦، ومات سنـة ٦٠٧، وقد ترجم له المؤلف في كتابه «التكملة في وفَيـات النقلة» ٢ : ٢٠٧ ــ ٢٠٨، وتقدمت ترجمتُهُ فيشيوخه ص٢٢ .و (طَبَرْزَذ) ويقـال(طَبَرْزَد) : اسمٌ لنوع من السُّكَّر.

نَقِيب النقباء أبي الفوارس طِرَاد بن محمد الزَّيْنَبِي قراءةً عليه وأنا أسمَعُ، قال: أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن مَنْدَهْ الجُرْجَاني ح.

وأخبرنا الشيخ أبو الفضل جعفر بن علي المُقْرِىء[١]، قراءةً عليه وأنا أسمَعُ واللفظُ له، قال: أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: أخبرنا الحافظ أبو نصر المؤتَمَنُ بنُ أحمد السَّاجِيُّ، قال: أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن مَسْعَدَة، قال: سمعتُ أبا القاسم حَمْزَةَ بنَ يوسف السَّهْميَّ الحافظَ يقول:

سألتُ أبا الحَسَنِ الدارقطنيَّ قُلتُ له: إذا قُلتَ[٢]: فلانٌ لَيِّن، أيْشٍ تُرِيدُ به[٣]؟ قال: لا يكونُ ساقِطاً متروكَ الحديث، ولكن يكونُ مجروحاً بشيء لا يُسقِطُه عن العدالة[٤].

---

(١) ولد سنة ٥٤٦، ومات سنة ٦٣٦، وترجم له المؤلف في «التكملة» ٣: ٥٠٠.

(٢) لفظ (قلت) ساقط من الأصل سهواً من الكاتب، وأُثبِتَ في طبعة (ف) ص ٣٣: (إذا قيل. . .). وهو خطأ، بدليل (أَيْشٍ تُرِيدُ بهِ).

(٣) لفظُ (أَيْشٍ) هكذا يُضبَط وهكذا يُقرأ: بفتح الهمزة وسكونِ الياء وتنوينِ الشين سواءٌ اعتُبِرَتْ (أَيْشٍ) كَلمةً واحدةً من أصلها، أم مختصرةً من أيِّ شيءٍ، اختصروها لكثرة دَوَرَانِها على الألسنة، وجعلوها كلمةً واحدة، ويُخْطِىءُ من يَضبِطُه أو يَنْطِقُهُ بكسر الهمزة. قال أبو علي الفارسي: أصلُهُ أيُّ شيءٍ، حُذِفَتْ الهمزة من شيء، فأُلقِيَتْ حركتُهَا على الياء، فتحركت الياء بالكسر، فكرهوا الكسرة عليها فسُكِّنَتْ الياء، ولحقها التنوين فحُذِفَتْ الياء، فصارت (أَيْشٍ). انتهى ملخصاً من «بذل المجهود في حَلّ سنن أبي داود» ١: ٣٢٤.

(٤) جاءت هذه العبارة على نحوٍ آخر، في «الرفع والتكميل» ص ١٨٢ ـ ١٨٣ من الطبعة الثالثة، فانظره. وجاءت في الأصل: (. . . لا يُسقطُهُ عن =

وسألتُهُ عمن يكـونُ كثيرَ الخـطأ؟ قال: إن نبَّهـوه عليه وَرَجَـعَ عنـهُ فلا يَسْقُط[١]، وإن لَم يَرجَـع سَقَطَ.

أخبرنا الأصيلُ[٢] أبو المظفر عبدُ الرحيم الحـافظ[٣] بنُ أبـي سَعْد عبد الكريم بنِ الحافظ أبـي بكر محمد بنِ الإمام أبـي المظفَّر منصـور بنِ محمد السَّمْعاني، في كتابه إليَّ من خُرَاسان.

قال: أخبرنا الإمام أبو بكر عبد الله بن إبراهيم التَّفْتازَاني قراءةً عليه وأنا أسمَـعُ بنَسَا[٤]، في شوال سنة أربـع وأربعين وخمسٍ مئة.

= العدالة). وهي في «سؤالات السهمي» وغيرِ كتـاب: (... لا يُسقِـطُ عن العدالة)، من غير ضمير.

(١) وقـع في الأصل: (ويرجـع عنه)، وهو تحـريف عن (وَرَجَـعَ عنه) كمـا جاء في أول «سؤالات السهمي للدارقطني» ص ٧٢.

(٢) هـذا الوَصفُ: (الأصيـل) يستعمله المؤلف كثيراً في كتـابه «التكملة»، لذوي البُيُوتات العريقـة بالعلم، ومنهم بيتُ السمعـاني، الذي شيخُـهُ عبدُ الـرحيم السمعاني منهم، ويُريدُ بـه الأصالةَ العلميةَ المتسلسلة في بيت السمعاني، كما أشار إلى ذلك بذكر سلسلة نسبه، ولم يَصِفه بالأصيـل كلُّ مَنْ تـرجَمَ له كـابن خَلِّكان في «الـوفَيـات» ٣: ٢١٢، والـذهبـي في «العِبَـر» ٣: ١٧٤، وابنِ العمـاد في «شـذرات الـذهب» ٥: ٧٦، والمُعَلِّمي في مقدمـة كتاب «الأنسـاب» للسمعاني ص ٢٣، قـال ابن العمـاد: «وخُتِم به بيتُ السمعـاني، عُدِمَ في كـائنـةِ التتـر سنـة ٦١٧». انتهى. وكانت ولادته سنة ٥٣٧ رحمه الله تعالى.

(٣) لفظُ (ابن) سقَطَ من الأصل.

(٤) قـال العلامـة ياقـوت في «معجم البلدان» ٥: ٢٨١ «نَسَا: بفتـح أولـه، مقصور، لَفْظٌ أعجمي فيما أحسَبُ، والنسبةُ إليها: نَسَائي ونَسَوِي، مدينةٌ بخراسان، بينها وبين سَرَخْس يومان، منها أبو عبد الرحمٰن أحمـد بن شُعَيب النَّسائي الحـافظ، صـاحبُ كتـاب السنن». ووقـع في طبعـة (ف): (بنسـأ)، أي بـالهمـزة وهـو خــطأ.

قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الجُرجاني، قالَ: أخبرنا أبو شُرَيح إسماعيل بن أحمد الشَّاشِي، ـ قال ـ: أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المَيْدَاني، قالَ: أخبرنا أبو سَعْد عبد الرحمن بن الحسن بن عَلِيَّك[1]، فذكَرَ مسائلَ سألَ عنها الأُستاذَ أبا إسحاق إبراهيمَ بنَ محمد الأَسْفرايِيْني[2]، منها:

إذا سَمِعَ من شيوخه أنَّ إنساناً غيرُ ثقة في الحديث، أو يَرَى ذلك في كتب الحُفَّاظِ، هل له أن يَحْكُمَ بجَرْحِهِ بهذا التقليد؟ وهل يكونُ من المُغْتَابِيْن أم لا؟

الجواب: إذا سَمِعَ شيوخَهُ كان ذلك جَرْحاً، ولا يكونُ تقليداً في

(١) لفظُ (عَلِيَّك) تصغيرُ (عَلِيّ) في لغة العجم، قال الذهبي في «المشتبه» ٢: ٤٦٩ «الكاف في لغة العجم حرفُ التصغير». انتهى. فيقولون من هذا الباب: جَعْفَرَك، وحُسَيْنَك، وعَبْدَك، وعَلِيَّك، ونَصْرَك، وأمثالَها. و (عَلِيَّك) بفتح الياء المشددة، وضبطه (ف) في ص ٣٣ بكسر الياء المشددة، وهو خطأ.

(٢) نسبة إلى بلدة بخراسان من نواحي نيسابور، وفي ضبطها وجوه كثيرة: ١ ـ إسْفِرايِنُ بكسر الهمزة والفاءِ وياءٍ مكسورة بعد الألف، ٢ ـ وأَسْفِرايِنُ بفتح الهمزة، ٣ ـ وإسْفَرايِنُ بكسر الهمزة وفتح الفاء، ٤ ـ وَأَسْفَرَايِنُ بفتح الهمزة وفتح الفاء، وبالهمزة بدل الياء فيها جميعاً، فتصيرُ ثمانَ لُغَات، كما يستفاد من «تاج العروس» للزبيدي ٩: ٢٣٥، وفي مثلها قالوا: أعجميَّةٌ فالعَبْ بها كيفما شئت. واللغة التاسعة: أَسْفَرايِيْنُ بفتح الهمزة وفتح الفاء وياءٍ أُولَى مكسورة، وياءٍ أخرى ساكنة. وهذه اللغة هي التي ذكرها ياقوت في «معجم البلدان» ١: ١٧٧، واقتَصَرَ عليها، وقال الزبيدي: «وهو المشهورُ المعروف».

جَرْحِهِ، لأنَّ هذا دليلُهُ وحُجَّتُهُ، ولا يَحْكُمُ بشيء يجـدُهُ في الكتب إلاَّ أن يكون سَمَاعُه من نَفْسَيْنِ عند أصحابِ الحديث[١].

(اختلاف المحدِّثين في تضعيف الرجال وتعديلهم[٢])

أخبـرنا الأشيـاخُ: أبو حَفْصٍ عُمَـرُ بنُ مَعْمَر بن محمـد البغـدادي قراءةً عليه وأنـا أسمَـعُ بدمشق، و: أبـو الحَسَنِ عليُّ بنُ نصر الـواسطيُّ بقراءتي عليه، قَدِمَ علينا، و: أبو الفضلِ محمدُ بنُ يوسف النُّعْماني إذْناً واللفظ له، قالوا:

أنبـأ أبـو الفَتْـح عبـدُ الملك[٣] بنُ أبـي سَهْـل قــراءةً عليـه ونحن

---

(١) صـريـحُ كلام الشيـخ مَنْـعُ الاعتمـاد على ما يُنْقَـلُ في الكتب من جرح أو تعديل في الراوي، حتى يكون عند الناقل روايةُ ذلك الكتاب من طـريقين. وهذا لم أقف عليـه لغيره، وهـو مخالف للمعمـول به من الاعتمـاد على الكتب المـوثـوقِ بنسبتها إلى مؤلِّفيها. فتأمَّل.

(٢) هـذه الاختلافـات التي سيذكـرهـا المؤلف رحمـه الله تعـالى هنـا وهي أربعة: من الاختلافات الواقعة بين المحدِّثين النُّقَّاد، وإنما يذكرهـا المؤلف تأسيسـاً هنـا، ليبنيَ عليها فيمـا بعد جـوابه عن اختـلافهم في الاحتجاج بمحمـدِ بنِ إسحاق ــ وغيرِهِ ــ وتركِهِ.

(٣) وقـع في الأصل: (أبو القاسم عبد الملك. . .)، والذي في ترجمته في غيـر كتاب (أبـو الفتـح)، ولم يذكـروا له كنيـةً غيرَهـا، فلفظ (أبو القـاسم) سَهْوُ قلم أو سبقُ نظر إلى ما بعده من الناسـخ، وقـد جاء (أبـو الفتـح) في «الأنساب» لتلمِيـذِهِ السمعاني ١١: ٩١ ــ ٩٢، وترجم له ترجمة وافية، وذكر ولادته في هَرَاة سنة ٤٦٢.

وهذه سِياقَةُ نَسَبِهِ وترجمتِهِ باختصار عنـد السمعاني: «الكَـرُوْخِي بفتـح الكاف وضم الـراء ــ وسكون الـواو ــ وفي آخرهـا الخاء المعجمـة: نسبة إلى كَـرُوْخ بلدةٍ =

نسمع، قال: أخبرنا أبو عامر محمود بن القاسم وأبو بكر الغُوْرَجي[١]، قالا: أخبرنا أبو محمد الجرَّاحي، ــ قال ــ: أخبرنا أبو العباس بن محبوب، ــ قال ــ: أخبرنا الإمام أبو عيسى محمدُ بنُ عيسى الترمذيُّ، قال: وقد اختَلَفَ الأئمةُ من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم. هذا آخِرُ كلامِهِ[٢].

= بنواحي هَرَاة، منها أبو الفَتْح عبدُ الملك بن أبي القاسم عبدِ الله بن أبي سَهْل بن القاسم بن أبي منصور الكَرُوْخي، شيخٌ صالح... سمعتُ منه ببغداد، وقرأتُ عليه جميعَ جامع الترمذي، وانتقل إلى مكة وجاور إلى أن توفي سنة ٥٤٨». انتهى. ونحوه في اللباب» ٣: ٩٥.

وهو (أبو الفتح) أيضاً في «اللباب» ٢: ٣٩٣، و«العِبَر» ٣: ٦ و«تذكرة الحفاظ» ٤: ١٣١٣، ووقع فيها محرفاً إلى (الكروجي)!، و«شذرات الذهب» ٤: ١٤٨ و«معجم البلدان» ٤: ٤٥٨، و«الكامل» لابن الأثير ٩: ٤٣، و«السير» ٢٠: ٢٧٣، وغير كتاب.

(١) الغُوْرَجي بضم الغين وسكون الواو وفتح الراء وفي آخرها جيم، هذه النسبة إلى غورة، وهي قرية من قرى هراة، منها أبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغُوْرَجي، رَوَى عن عبد الجبار بن محمد بن أحمد الجَرَّاحي، رَوَى عنه أبو الفَتْح عبدُ الملِك بن أبي سَهْل الكَرُوْخيُّ، وتوفي سنة ٤٨١. انتهى من «اللباب» لابن الأثير ٢: ٣٩٣.

(٢) قول أبي عيسى الترمذي هذا هو في كتابه «العِلَل» الصغير بآخر كتابه «الجامع» ٤: ٣٩٨ من طبعة الهند. والمرادُ من إيرادِ المنذري له هنا: أنَّ حُكْمَ المحدِّث الناقد على الراوي بجَرْحِهِ أو تعديلِهِ حكمٌ اجتهادي، فلذا يقَعُ فيه الاختلافُ بين المحدثين، كحكمهم على محمد بن إسحاق وغيرِهِ، كما يقعُ الاختلافُ فيما هو اجتهادي بين الفقهاءِ وغيرِهم، أي فلا غرابة إذا حَكَمَ ناقدٌ بتركِ =

= راوٍ، وحَكَمَ ناقدٌ آخَرُ باعتمادِهِ والروايةِ عنه. ويتضح هذا المرادُ من باقي كلام الترمذي هناك.

قال الترمذي رحمه الله تعالى بعد العبارةِ المنقولةِ هنا: «ذُكِرَ عن شعبة أنه ضعَّف: ١ ــ أبا الزُّبَير المكِّي، ٢ ــ وعبدَ الملك بنَ أبي سليمان، ٣ ــ وحَكِيمَ بنَ جُبَيْر، وتَرَكَ الرواية عنهم. وقد ثَبَّتَ غيرُ واحدٍ من الأئمةِ وَحَدَّثوا عن أبي الزبير، وعبدِ الملك بن أبي سليمان، وحكيم بنِ جبير ــ أي جَعَلُوهم ثِقَاتٍ أثباتاً ورَوَوْا عنهم ــ:

١ ــ حدثنا أحمد بن مَنِيع، حدثنا هشام، حدثنا حجاجٌ وابنُ أبي ليلى، عن عطاء بن أبي رَبَاح، قال: كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبد الله، تذاكرنا حديثَهُ، وكان أبو الزبير أحفَظَنَا للحديث.

حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عُمَر المكي، حدثنا سفيان بن عيينة، قال: قال أبو الزبير: كان عطاءٌ يُقَدِّمُني إلى جابر بن عبد الله، أَحْفَظُ لهم الحديث.

حدثنا ابنُ أبي عُمَر، حدثنا سفيان، قال: سمعتُ أيوبَ السَّخْتِيَانِيَّ يَقول: حدَّثَني أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، قال سفيان بيدِهِ يَقْبِضُها. قال أبو عيسى: إنما يَعني به الإتقانَ والحفظَ.

٢ ــ ويُروَى عن عبد الله بن المبارك قال: كان سفيان الثوري يقول: كان عبدُ الملك بنُ أبي سليمان مِيزاناً في العلم.

٣ ــ حدثنا أبو بكر، عن علي بن عبد الله ــ هو ابنُ المديني ــ، قال: سألتُ يحيى بنَ سعيد ــ القطَّان ــ، عن حكيم بن جبير، فقال: تركه شعبة من أجل الحديث الذي روَى في الصدقة ــ وساقه ــ، قال علي: وقد حَدَّث عن حكيمٍ سفيانُ الثوريُّ وزائدة، ولم يَرَ عليٌّ بحديثه بأساً». انتهى كلام الترمذي.

فهؤلاء الرواةُ الثلاثةُ ضعَّفهم شُعبةُ وتَرَكَ الروايةَ عنهم، ووثَّقَهُم غيرُه واعتمدهم، فهذا نموذج مما عَنَاه الترمذيُّ من اختلاف الأئمة المحدِّثين النقاد في =

(اختلاف المحدِّثين في قبولِ رواية المبتدعة وردِّها)

وقد اختَلَفَ أَهْلُ العلم في أهلِ البدع كالقَدَرِيَّة، والرافضة، والخوارج:

فقالت طائفة: لا يُحْتَجُّ بحديثهم جملةً.

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبولِ أخبار أهل الأهواء، الذين لا يُعْرَفُ منهم استحلالُ الكذب، ولا الشهادةُ لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة.

وذهبَتْ طائفةٌ إلى قبولِ غيرِ الدُّعَاةِ من أهل الأهواء، فأمَّا الدُّعَاةُ فلا يُحتَجُّ بأخبارهم.

ومنهم من ذهب إلى أنه يُقبَلُ حديثُهم إذا لم يكن فيه[1] تقويةٌ لِبدعتهم[2].

= الرجال، وذلك لأن الحكم عليهم اجتهادي، فيقع فيه الاختلافُ كما يقع الاختلافُ في الأحكام الاجتهادية في سوى ذلك من أهل العلم.

(١) لفظُ (ذَهَبَ) و(فيه) ساقط من الأصل، فأثبته. ووقع في الأصل (حديثُهُ)، فعدلتها إلى (حديثهم) لتوائم السياق.

(٢) قبولُ رِواية المبتدعةِ أو ردُّها موضوعٌ أَخَذَ حيزاً كبيراً من كتب المصطلح وأصول الفقه، وخيرُ من نَقَّحَه وحَرَّرَه من المُحدِّثين الإمامُ الحافظ ابن حجر، في «شرح النخبة» ص ٨٨ ـ ٩١ بحاشية «لقط الدرر»، و«هدي الساري» ٢: ١١١. وتابعه تلميذُهُ الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ١: ٣٢٦ ـ ٣٣٥، والحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢١٦ ـ ٢٢٠ و١: ٣٢٤ ـ ٣٢٩، وشيخنا أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» ص ١١٠ ـ ١١١.

ونقلتُ خلاصةَ كلامِ الحافظ ابن حجر وكلام شيخنا أحمد شاكر، فيما علَّقته =

= على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠، وعلى «الرفع والتكميل» ص ١٤٤ ـ ١٤٦، من الطبعة الثالثة، وعلى «المُوقِظَة» للحافظ الذهبي ص ٨٥ ـ ٨٧، وأتبعته في آخر «الموقظة» ص ١٤٧ ـ ١٦٥، بكتابةِ (تتمةٍ) تتصل بهذا الموضوع المهم، وهي مسألةُ تكفيرِ المبتدعةِ أو عدَمِهِ، بَلَغَتْ ١٨ صفحة، فعُدْ إليها إذا شئت، ففيها تجلية هذه المسألة عن الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وأُورد هنا ـ زيادةً على ما عَلَّقْتُه على الكتب المذكورة ـ نصَّيْنِ هامَّين في الموضوع، أحدُهُما للحافظ الذهبي، والآخرُ للعلامة الفقيه الأصولي الشيخ محمد بَخيت المُطِيعي مفتي الديار المصرية رحمهما الله تعالى. وهذا النصُّ الثاني يُعَدُّ تلخيصاً دقيقاً لما قرَّرَه وحرَّرَه الحافظ ابن حجر، فيكون شرحاً لهذه المسألة في هذا الموضع، والله وليُّ التوفيق.

١ ـ جاء في «سِيَر أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي ٧: ١٥٣، في ترجمة الإمام الحافظ (أبي بكر هشام الدَّسْتُوائي البصري)، المولود سنة ٧٤، والمتوفى سنة ١٥٤ رحمه الله تعالى، وحديثُهُ في الكُتُب الستة، ما يلي:

«قال الحافظ محمد بن البَرْقي: قلت ليحيى بن معين: أرأيتَ من يُرْمَى بالقَدَر يُكتَبُ حديثُه؟ قال: نعم، قد كان قتادَةُ، وهشامُ الدَّسْتَوائي، وسعيدُ بن أبي عَرُوبة، وعبدُ الوارث ـ وذَكَرَ جماعَةً ـ يقولون بالقَدَر، وهم ثقات، يُكْتَبُ حديثُهم ما لم يَدْعُوا إلى شيء.

قلتُ ـ القائل الذهبي ـ: هذه مسألة كبيرة، وهي: القَدرِيُّ والمعتزليُّ والجَهْميُّ والرافضيُّ، إذا عُلِمَ صِدقُهُ في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أكثَرُ العلماء: قبولُ روايتِهِ، والعَمَلُ بحديثه.

وتردَّدُوا في الداعية، هل يُؤخَذُ عنه؟ فذهب كثيرٌ من الحفاظ إلى تَجَنُّبِ حديثِهِ، وهِجرانِهِ، وقال بعضُهُم: إذا عَلِمنَا صِدقَهُ، وكان داعيَةً، ووجدنا عنده سُنَّةً تفرَّد بها، فكيف يَسُوغُ لنا تركُ تلك السنة؟ فجميعُ تصرُّفاتِ أئِمةِ الحديث تُؤذِنُ بأن =

= المبتدع إذا لم تُبِح بدعتُهُ خروجَهُ من دائرة الإسلام، ولم تُبِح دَمَهُ، فإنَّ قبولَ ما رواه سائغ.

وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتَّضَح لي منها أن مَنْ دخل في بدعة، ولم يُعدَّ من رؤوسها، ولا أمعَنَ فيها، يُقبَلُ حديثُهُ كما مَثَّلَ الحافظُ أبو زكريا ــ يحيى بنُ معين ــ بأولئك المذكورين، وحديثُهم في كتب الإسلامِ لصدقِهم وحفظِهم».

٢ ــ قال العلامة المحقق الفقيه الأصولي الشيخ محمد بَخِيت المطيعي، مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى، في حاشيته على «نهايَة السُّوْل للأَسْنَوِي» من كتب الأصول ٣: ١٢٨ و ١٣٠ ــ ١٣١، في مباحث شروط قبول الخبر:

«قال الجلال السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢١٦ و ١: ٣٢٤، نقلاً عن الحافظ ابن حجر: التحقيقُ أنه لا تُرَدُّ روايةُ كل مكفَّرٍ ببدعتِهِ، لأن كل طائفة تَدَّعِي أن مُخَالِفِيها مبتدعة، وقد تُبالِغُ في ذلك فتكفِّرُهُم، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق، لاستلزَمَ تكفيرَ جميع الطوائف.

والمعتمَدُ أنَّ الذي تُرَدُّ روايته: من أنكر أمراً متواتِراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتَقَدَ عكسَهُ، أمَّا من لم يكن كذلك، وانضمَّ إلى ذلك ضَبْطُهُ لما يَرويه، مع ورعِهِ وتقواه: فلا مانع من قبوله». انتهى.

ثم حكى الشيخ بخيت قولَ من رَدَّ روايةَ المبتدعةِ وفصَّلَ فيها، ثم رَدَّهُ وقال رحمه الله تعالى: وعلى كل حال: فلو رددنا الرواياتِ بمثل هذا، لم نقبل روايةً قَطُّ إلّا ممن أجمَعَ الكلُّ على أنه غيرُ مبتدع، . . . ، ثم قال:

«ومن ذلك تعلمُ أن الحقَّ قبولُ رواية كل من كان من أهل القِبلة، يصلي بصلاتنا، ويؤمنُ بكل ما جاء به رسولُنا مطلقاً، متى كان يقولُ بحُرمةِ الكذِب، فإن كل من هو كذلك لا يُمكنُ أن يَبتَدِع بدعةً إلّا وهو متأوِّلٌ فيها، مستنِدٌ في القول فيها إلى كتاب الله أو سنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم، بتأويلٍ رآه باجتهاده، وكلُّ مجتهد مأجور وإن أخطأ. =

(اختلاف المحدِّثين في اشتراط عَدَدِ المزكي والجارح)

واختلفوا أيضاً في اشتـراط العَدَدِ في المُـزَكِّي والجارح، والشـاهد والراوي[١].

١ ــ فاشتَرَطَ بعضُهم العَدَدَ فيهما.

٢ ــ ومنهم من قـال: لا يُشْتَـرَطُ فيهمـا، وإن كـان الأحـوطُ في الشهادة الاستظهارَ بعَدَدِ المزَكِّي.

= نعم إذا كـان يُنكِر أمـراً متـواتـراً من الشـرع، معلومـاً من الـدين بـالضـرورة، أو اعتَقَد عكسَهُ، كان كافراً قطعاً، لأن ذلك ليس محلاً للاجتهاد بل هـو مُكابَـرةٌ فيما هو متواتر من الشريعة، معلومٌ من الدين بالضرورة، فكان كافـراً مجاهـراً، فلا يُقبَـلُ مطلقاً: حرَّمَ الكذبَ أو لم يحرمه».

ثم أورد كلاماً لبعض الأصـوليين في ردِّ روايَةِ صـاحب البدعـة الجلية الـداعيةِ إليها، وقبولِ روايةِ صاحب البدعةِ الخفيةِ غيرِ الداعية إليها، ثم ردَّه بقولـه رحمه الله تعالى:

«وقد علمتَ أن المدار على أنه يُحرِّمُ الكـذبَ أو لا يُحَرِّمُـهُ، فإن كـان يُحَرِّمُـهُ خصوصاً على الله ورسوله، فكـونُهُ يـدعو إلى بِـدعَتِهِ الجليـةِ أو غيرِهـا أو لا يدعـو، فلا يمكنه أن يَجْرَأَ على الكذب، خصوصاً إذا كان ممن يَرَى الكفرَ بارتكاب الكبائر، التي منها الكذبُ على الله ورسوله، فإنه يَتَباعَدُ عن ذلك تباعُدَهُ عن الكفر.

وكونُهُ مُخاصِماً لغيره فيما يتعلق ببدعته شيءٌ، وكونُهُ يكذِبُ على الله ورسولـه شيءٌ آخر، فإنه إن خاصَمَ فيمـا يكون دليلُهُ سَمْعـاً، فاحتـرازُهُ عن الكذب يُلزِمُـهُ أن لا يَستدلَّ إلا بما يصـح ثبوتُه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطريقِ المعـروف عند أئمةِ الحديث، فالمُعَوَّلُ عليه هو ما نقله الإمام السيوطي عن الحافظ ابن حجر، فاحرِص عليه، وخُذْ هذا التحقيق».

(١) حرف (و) من لفظ (والشاهد) ساقط من الأصل، فأثبته.

٣ ــ وقـال بعضهم: يُشتَرَطُ في الشـاهد ولا يُشْتَـرطُ في الـراوي، لأن العَـدَدَ ليس بشرطٍ في قبـول الخبـر، فلم يكن شـرطـاً في الـراوي، بخلافِ الشهادة، فإنَّ العَدَد يُشْترطُ في قبول الشهادةِ والحكمِ بها، فكـان شرطاً في الشهادة[1].

(١) هذا القول الثالث في المسألة واضـح تمامـاً، وأما الأول والثـاني ففيهما إيجاز اقتَضى الغموض قليلاً، فأسوقُ هنا عبـارة الحافظ العـراقي في «شرح الألفيـة» ١ : ٢٩٥، لوضوحهـا في عرض الأقـوال في هذه المسـألة، ولبيـانها الـراجـح منها، وهو الثالث، قال رحمه الله تعالى:

«اختلفوا هل تَثبُتُ العدالةُ والجَرْح بالنسبة إلى الرواية، بتعديـلِ عدلٍ واحـد أو جَـرْحِهِ، أولا يَثبُتُ ذلـك إلاَّ باثنين كمـا في الجرح والتعـديـل في الشهـادة؟ على قولين، وإذا جُمِعَتْ الروايةُ مـع الشهادة صار في المسألة ثلاثةُ أقوال:

أحـدُها: أنه لا يُقبَلُ في التزكية إلاَّ رجُلان، سواءٌ التزكيةُ للشهـادةِ والروايـة، وهو الذي حكاه أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاءِ من أهل المدينة وغيرِهم.

والثـاني: الاكتفاء بـواحدٍ في الشهـادةِ والـروايـةِ معـاً، وهـو اختيـار القـاضي أبـي بكر المذكور، لأن التزكية بمثابَـةِ الخَبَر، قـال القاضي: والـذي يُوجبُـه القياسُ وجوبُ قبولِ تزكيةِ كلِّ عَدْلٍ مَرْضِيّ، ذَكرٍ أو أُنثى، حُرٍ أو عبد، لِشاهدٍ ومُخبِر.

والثالثُ: التفرقـةُ بينَ الشهادةِ والـروايةِ، فيُشتَـرَطُ اثنانِ في الشهـادة، ويُكتفَى بواحد في الرواية، ورجَّحه الإمام فخر الدين ــ الرازي ــ والسيفُ الآمِدي ونقَلَه عن الأكثرين، وكذلـك نقَلَه أبو عَمْـرو بنُ الحاجب عن الأكثـرين، وهو مخـالفٌ لما نقَلَه القاضي عنهم.

قـال ابن الصـلاح: والصحيـحُ الـذي اختـاره الخـطيبُ وغيـرُهُ: أنـــه يَثْبُتُ ــ الجـرحُ والتعديـلُ ــ في الروايـة بواحـد، لأن العَدَد لم يُشْتَـرط في قبول الخبـر، فلم يُشْتَرَط في جَرْحِ راويهِ وتعديلِهِ، بخلافِ الشهادات».

(اختلافُ المحدِّثين في قبول الجَرْح المفسَّر والمبهَم)

واختلفوا أيضاً في المُجَرَّح[1] إذا لم يُفسِّر ما جَرَحَ به، فمنهم من قال: لا يُقبَلُ الجَرْحُ إلا مفسَّراً، ومنهم مَن قال[2]: لا يُسْتفسَرُ الجارحُ إلَّا إذا كان عامياً لا يَعْرِفُ الجَرْحَ، فأمَّا إذا كان الجارحُ عالماً فلا يُستفسَرُ[3].

---

(١) هكذا في الأصل (واختلفوا أيضاً في المُجَرَّح) أي بالميم قبلَ الجيم واضحة الخط. وأثبتها (ف) كذلك في ص ٤٠، ولكنه ضَبَط باقي الجملة هكذا: (واختلفوا أيضاً في المجرح إذا لم يُفَسِّرْ ما جُرِحَ به). انتهى. وهو ضبط خاطىء يَتَنافَرُ مع لفظِ (المُجرَّح)، ويَنْسَجِمُ مع لفظِ (الجَرْح)، لكنَّ اللفظَ هنا: (المُجَرَّح)، فالضبطُ المذكورُ خطأ.

(٢) لفظُ (مَنْ) ساقط من الأصل، فأثبته.

(٣) حكى المؤلف رحمه الله تعالى في هذه المسألة هنا قولين، وهما القولانِ الراجحان من أقوال أربعة، وهي:

١ ــ يُقبَلُ التعديلُ من غير ذكر سببه، لأن أسبابه كثيرة، فيَثقُلُ ذكرُها، ولا يُقبَلُ الجرحُ إلَّا مفسَّرَ السبب، لأن الجرح يَحصُلُ بأمرٍ واحدٍ، فلا يَشُقُّ ذكرُهُ، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيُطلق أحدُهم الجَرْحَ بناءً على ما اعتقده جَرْحاً، وليس هو بجَرْح في واقع الأمر، فلا بد من بيان سبب الجرح، ليَظْهَرَ أهو قادحٌ أم لا؟ وهو قول راجح.

٢ ــ عكسُهُ، وهو يجبُ بيان سببِ العدالة، ولا يجبُ بيانُ سبب الجَرْح، لأن أسباب العدالة يَكثُرُ التصنُّعُ فيها، فيجب بيانها، بخلاف أسباب الجرح. وهذا القول مرجوح.

٣ ــ أنه لا بد من ذكر سبب الجرح وسبب العدالة كليهما، للعلة السابقة في لزوم بيان سبب الجرح، ولزوم بيان سبب العدالة، وهذا القول مرجوح أيضاً.

٤ ــ عكسُهُ، وهو: لا يجبُ بيانُ سبب كل من الجرح والعدالة، إذا كان =

(اختلاف المحدِّثين في الاحتجاج بمحمد بن إسحاق)

فإذا تقرَّرَ ما ذكرناه عن الأئمة في هـذا[١]، فمحمدُ بنُ إسحـاق بن يَسار[٢]، قد أكثر الأئمةُ الكلامَ فيه في الطَّرَفَيْنِ: الثناءِ والذمّ.

وأمَّا البخاريُّ ومسلم فلم يَحتجَّا به في «صحيحيهما» ألبتَّةَ، وإنَّمـا أخرج له مسلمٌ أحاديثَ في المتابعاتِ لا في الأصول، وكذلك البخـاريُّ

= الجارح والمعدِّلُ عـارفاً بصيـراً بأسبـابهما. وهـو قول راجـح بـل هـو الأرجـح، كما بينتـه فيمـا علقتـه على «الـرفـع والتكميـل» ص ١٠٧ ـ ١٠٨ من الـطبعـة الثـالثـة، فانظره.

٥ ـ وقـد استَوفَى العـلامة اللكنـوي في «الرفـع والتكميـل» ص ٧٩ ـ ١١٠ شرحَ الأقوال الأربعة، وبيانَ الأمثلةِ لهـا والراجـحِ منهـا، ثم أورد في ص ١١٠ عن الحافظ ابن حجر في «النخبـة» وشرحهـا ما يُعَـدُّ قولاً خـامساً في المسـألة، وهـو أنَّ الجَرْح المبهَم يُقبَلُ في حَقِّ مَنْ خَلاَ عن التعديل، لأنه لما خلا عن التعديلِ صار في حيز المجهول، وإعمالُ قولِ المجرِّح أولى من إهمالِه في حَقِّ هذا المجهـول، وأما في حَقِّ مَنْ وُثِّقَ وعُدِّل فلا يُقبَلُ الجَرحُ المُجْمَل.

وقال اللكنوي عقبه: «وهذا وإن كان مخالفاً لما حقَّقه ابنُ الصلاح وغيرُهُ، من عدم قبولِ الجرح المبهم بإطلاقه، لكنه تحقيقٌ مستَحسن، وتدقيقٌ حَسَن، ومن هنـا عُلِمَ أنَّ المسألة فيها خمسةُ أقوال».

(١) أي في الأسباب التي دعتهم إلى أن يختلفوا في أحكـامهم على الراوي جرحاً وتعديلاً رداً وقبولاً، فمحمدُ بن إسحاق وقـع اختلافهم فيه، من جراء اختلاف أنظارهم إلى تلك الأسباب.

(٢) من قـول المؤلف هنا: (فـإذا تقرَّرَ) إلى قـولـه (فمحمـدُ بنُ إسحـاق بنُ يَسَـار)، سَقطَ هـذا السـطرُ كلُّه من صفحـة ٤٢ في طبعــة (ف)، وهـو ثــابت في الأصل!!

أيضاً لم يُخْرِج له شيئاً في الأصولِ آلبتَّة، وإنما ذكره في الاستشهاد، جَرْياً على عادتِهما فيمن لا يَحتجان بحديثه، كما فَعَله البخاري في أبي الزُّبَير المكِّي، وسُهَيْلِ بن أبي صالح، ونُظَرَائِهما، وكما فَعَلَه مسلمٌ في عِكْرِمَة مولى عبدِ الله بن عباس، وشَرِيكِ بن عبد الله القاضي، ونُظَرَائِهما.

وقد قال أبو بكر أحمدُ بن علي الخطيب[1]: وَقَدْ أَمْسَكَ عن الاحتجاج برواياتِ ابنِ إسحاق غيرُ واحدٍ من العلماء، لأسباب: منها: أنه كان يَتَشَيَّعُ، ويُنسَبُ إلى القَدَر، ويُدلِّسُ في حديثه. وأمَّا الصدقُ فليس بمدفوعٍ عنه.

وقال سليمان بنُ داود[2]: قال لي يحيى بنُ سعيد القطَّان: أشهَدُ أنَّ محمد بن إسحاق كَذَّاب.

---

(١) في ترجمة (محمد بن إسحاق) في «تاريخ بغداد» ١ : ٢٢٤، إلى قوله: (فليس بمدفوع عنه) ووقعَتْ في طبعة (ف) ص ٤٢ الإحالَةُ إلى «تاريخ بغداد» هكذا: ١ : ٢١٤، وهي خطأ.

(٢) هو ــ كما سيأتي عن ابن القيم ــ أبو أيوب سليمانُ بنُ داود الشَّاذَكُوني المِنْقَرِي البصري، الحافظُ الشهير، المتوفى سنة ٢٣٤، مترجَمٌ له بإسهاب في «تاريخ بغداد» ٩ : ٤٠، و«تذكرة الحفاظ» ٢ : ٤٨٨، و«ميزان الاعتدال» ٢ : ٢٠٥، وغيرِها.

ذَكَر الحافظُ ابنُ القيم في كتابه «تهذيب سنن أبي داود» ٧ : ٩٥ ــ ٩٧ (محمدَ بنَ إسحاق)، ونَقَلَ توثيقَ الحفاظِ الأئمةِ له، واعتَمَدَهُ، وذَكَرَ هذه الحكاية ثم عقَّبَ عليها بقوله رحمه الله تعالى:

«قيل: هذه الحكاية وأمثالُها هي التي غَرَّتْ من اتَّهمه بالكذب. وجوابُها من وجوه:

أحدُها: أن سليمانَ بنَ داود راوِيَها عن يحيى: هو الشَّاذكوني، وقد اتُّهِمَ =

قال: قلتُ: ما يُدريك؟ قال: قال لي وُهَيْبُ بن خالد: إنَّه كذَّاب.

قال: قلتُ لوُهَيب: ما يُدريك؟ قال: قال لي مالكُ بن أنس: أشهَدُ أنه كذَّاب.

قلتُ لمالكٍ: ما يُدريك؟ قال: قال لي هشام بنُ عُرْوَة: أشهَدُ أنه كذَّاب.

قلتُ لهشام: ما يُدريك؟ قال: حدَّثَ عن امرأتي فاطمةَ بنتِ المنذر، وأُدخِلَتْ عليَّ وهي بنتُ تسعِ سنين، وما رآها رجلٌ حتى لَقِيَتْ اللَّهَ.

قال عبدُ الله بن أحمد بن حنبل: فحَدَّثتُ أبي بحديث ابن إسحاق، فقال: وما يُنْكِرُ هشامٌ؟! لعلَّه جاء واستأذَنَ عليها وأَذِنَتْ له،

= بالكذب، فلا يجوز القدحُ في الرجل بمثلِ روايةِ الشاذكوني.

الثاني: أن في الحكاية ما يَدُلُّ على أنها كذب، فإنه قال ــ أي هشام بنُ عُروةَ ــ: أُدخِلَتْ فاطمةُ عليَّ وهي بنتُ تسع سنين. وفاطمةُ أكبرُ من هشامُ بثلاث عشرة سنة، ولعلَّها لم تُزَفَّ إليه إلاَّ وقد زادت على العشرين، ولمَّا أخَذَ عنها ابنُ إسحاق كان لها نحوُ بضعٍ وخمسين سنة.

والثالث: أنَّ هشاماً إنما نَفَى رؤيتَهُ لها، ولم يَنْفِ سماعَهُ منها، ومعلوم أنه لا يَلزَمُ من انتفاءِ الرؤية انتفاءُ السماع، قال الإمام أحمد: لعله سَمِعَ منها في المسجد، أو دَخَلَ عليها فحَدَّثَتهُ من وراءِ حجاب، فأيُّ شيء في هذا؟ فقد كانت امرأةً كَبِرَتْ وأَسنَّتْ». انتهى.

ثم ذكر الإمام ابنُ القيم غيرَ هذا مما يؤكد وثاقة (محمد بن إسحاق)، عن علي بن المديني، مما يطول نقله. وانظر لتوثيقِ (محمد بن إسحاق) واعتمادِهِ عند الأئمة النُّقَّاد «الرفع والتكميل» وما علقته عليه ص ٤١١ ــ ٤١٣ من الطبعة الثالثة، ففيه ذِكْرُ توثيقه عن مصادر غيرِ المشهورة.

أحسِبُه قال: ولم يَعلم هو، وقال الإمامُ أحمد مرةً أخرى: وقد يمكنُ أن يَسْمَعَ مِنْها تَخْرُجُ إلى المسجد أو خارجةً فَسَمِعَ، والله أعلم[١].

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: الذي قالَ هشامٌ[٢]، ليس بحجة، لعلَّهُ دَخَلَ على امرأتِهِ وهو غُلامٌ فَسَمِعَ منها.

فمن تَرَكَ الاحتجاجَ بحديثِ ابن إسحاق، احتَمَلَ أن يكونَ تَرَكَهُ للقَدَر، أو للتشيُّع، أو للتدليس على رأيِ من يَرَى ذلك قادحاً، أو يكونَ هذا أو غيرُه من الكلامِ فيه إن لم يُتَيَقَّنْ عنده حُجَّةً في رَدِّ حديثِهِ[٣]، غيرَ أنه أحدَثَ رِيْبَةً مَّا[٤] مَنَعَتْه من الاحتجاج به. وقد أشارَ إلى ذلك الحافظانِ أحمد بنُ إبراهيم الجُرجانيُّ وأحمدُ بنُ علي الخطيبُ[٥].

---

(١) هكذا جاءت العبارة في «الكامل» لابن عدي ٦: ٢١٢٠ «وقد يمكنُ أن يَسمعَ منها تَخرُجُ إلى المسجد، أو خارجةً، فَسَمِعَ، والله أعلم». وهي عبارةٌ سليمةٌ قويمة، ووقع في الأصل هكذا: «وقد يمكن أن يكون يسمع منها تخرج إلى المسجد...». فوقع فيها زيادةُ (يكون) سهواً من الناسخ، فاضطربَتْ العبارة، فلذا طويتُها.

(٢) لفظُ (الذي) ساقط من الأصل، فأثبته.

(٣) كلمةُ (لم يُتَيَقَّن) غيرُ منقوطة في الأصل، ولكنها مطابقة في رسمها لما أثبتُه، وقد أثبتها (ف) في ص ٤٤ (لم يقتضِ)، وهي قراءة بعيدة عن الرسم والسياق!

(٤) لفظ (ما) سَقَط في نسخة (ف) ص ٢٤٤، وهو ثابت في الأصل!

(٥) أشار إلى ذلك الخطيب في ترجمته في «تاريخ بغداد» ١: ٢٢٤، وأما (أحمد بن إبراهيم الجُرْجاني) فهو: الإمام الحافظ أبو بكر الإسماعيلي أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجُرْجاني، ولد سنة ٢٧٧، ومات سنة ٣٧١، =

ومن احتجَّ بحديثه احتمَلَ أن يكون لا يَرَى البدعةَ مانِعةً ولا التدليسَ. وقِصةُ هشام قد وقع الجوابُ عنها. وما جاء[١] من الكلامِ فيه غيرَ مُفَسَّر: لا يُؤَثِّرُ عنده، وما جاء أيضاً عن واحد ـ وَهُوَ يَشْتَرِطُ العَدَد ـ لا يُؤَثِّرُ عنده، والله عَزَّ وجَلَّ أعلم[٢].

مترجم له في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٤٧. ولم أقف على قوله المشار إليه هنا، فيما رجعتُ إليه من المصادر.

وجاء في «الكامل» لابن عدي ٦: ٢١١٧، في ترجمة (محمد بن إسحاق): «قال الشيخ ـ أي ابنُ عدي ـ: وحضرتُ مجلسَ الفِريَابيِّ وقد سُئل عن حديثٍ لمحمد بن إسحاق، وكان يَأْبَىٰ عليهم، فلمّا كرَّروا عليه قال: محمدُ بن إسحاق، فذَكَر كلمةً شنيعةً فقال: زِنْدِيق»!. انتهى. أي مُلْحِد!

قال عبد الفتاح: فانظر ما أوسَعَ ما بين طرَفَيْ توثيقِ ابن إسحاق وجَرْحِهِ! فسبحان الله، الفِرْيَابيُّ يقولُ في أمير المؤمنين في الحديث: زِنْديق! كَبُرَتْ كلمةً هو قائلُها !!! فإنا لله وإنا إليه راجعون، وكم في كتب الرجال من مثلِ هذا الشططِ الأسود المنبوذِ ؟! وما أسهَلَ التكفيرَ على ألسنَةِ بعض الناس في القديم والحديث ! يظنونه علامةَ متانةِ إيمانهم، وقوةِ تديُّنِهم، ونِعمةِ تفرُّدِهم بالإيمان الصحيح زعموا، وفي الحديث الشريف (وقد باء بها أحدُهما).

وبهذا التكفيرِ وأمثالِهِ في كتب الرجال، يَتجلَّى لك صِدقُ كلمةِ الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى، في كتابه «الاقتراح» ص ٣٤٤: «أعراضُ المسلمين حُفْرَةٌ من حُفَرِ النار، وَقَف على شَفِيرها طائفتان من الناس: المحدِّثون والحُكَّام». انتهى. قال الحافظ الصالحي في «عُقُود الجُمَان» ص ٤٠٥، بعد أن نَقَل فيه كلمةَ الإمام ابن دقيق العيد هذه: «وليس الحُكام والمُحدِّثون سواءً، فإنَّ الحُكَّام أعذرُ، لأنهم لا يَحكمون إلا بالبيِّنة المعتبرة، وغيرُهم يَعْتَمد مجرَّدَ النقل». انتهى. وهو استدراك وجيه رفيع.

(١) لفظُ (جاء) ساقط من الأصل، فأثبته.

(٢) لم يتعرض الحافظُ المنذريُّ إلى الجوابِ عن سؤال السائل عن التعارُضِ =

= بين قَوْلِ شعبة وسفيان في محمد بن إسحاق: أميرُ المؤمنين في الحديث، وجَرْحِ مالكٍ ويحيى بن سعيد له، وهو سؤال جديرٌ بالجواب والبيان.

وقبلَ ذكرِ الجوابِ بما سأنقلُهُ عن الأميرِ الصَّنْعَاني أقولُ: لا يكونُ الجرحُ والتعديلُ مُتَعارِضاً إلا إذا كان كلٌّ من الجرح والتعديل للراوي خالياً من السببِ القادحِ فيه، أما إذا كان الجَرْحُ ـ مثلاً ـ غيرَ سليم، بأن كان ناشئاً عن الغضب، أو الكراهِيَة، أو نَحوِهما، وكان التعديلُ سليماً: على الجَادَّة، فلا يُلتَفَتُ إلى ذلك التعارض، بل إنَّ التعارضَ في تلك الحالِ مُنْتَفٍ، فاعرِفْهُ، فإنه مهم.

قال العلّامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني صاحب «سبل السلام»، في أوائل رسالته «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» ص ١٣ ــ ١٥ من الجزء الأول من «مجموعة الرسائل المنيرية» ما خلاصته بتصرف يسير: «قد يَختلِفُ كلامُ إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد، وفي الحديث الواحد، فيُضعِّف هذا حديثاً، وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح، وآخرُ يُعَدِّلُه. وذلك مما يُشعر بأن التصحيح ونحوَه من مسائل الاجتهاد التي اختَلَفت فيها الآراء.

فقد قال مالك في (ابن إسحاق): إنه دجَّال من الدجاجلة. وقال فيه شعبة: إنه أمير المؤمنين في الحديث. وشعبةُ إمامٌ لا كلام في ذلك. وإمامةُ مالك في الدين معلومة لا تحتاج إلى برهان. فهذان إمامان كبيران اختلفا في رجل واحد من رواة الأحاديث.

ويتفرع على هذا: الاختلافُ في صحةِ حديثٍ من رواية ابن إسحاق، وفي ضعفِه، فإنه قد يجد العالمُ المتأخر عن زمان هذين الإمامين: كلامَ شعبة وتوثيقَه لابن إسحاق، فيصحح حديثاً يكون من رِواية ابن إسحاق، قائلاً: قد ثبتت الرواية عن إمام من أئمة الدين وهو شعبة، بأن ابن إسحاق حجة في روايته، فهذا خبرٌ رُواته ثقات يجب قبولُه.

وقد يجد العالم الآخرُ كلامَ مالك وقَدْحَه في ابن إسحاق، القدحَ الذي ليس وراءه وراء، ويَرى حديثاً من رواية ابن إسحاق فيُضعِّفُ الحديث لذلك، قائلاً: قد رَوَى لي إمام وهو مالك، بأن ابن إسحاق غير مرضي الرواية، ولا يساوي فَلْساً، =

= فيجب ردُّ خبرٍ فيه ابنُ إسحاق.

فبسبب هذا الاختلاف حَصَل اختلافُ الأئمة في التصحيح والتضعيف، المتفرعينِ عن اختلاف ما بَلَغهم من حال بعض الرواة.

فإذا جاء من له فُحولةٌ في العلم، وقوةٌ في النقد، ودرايةٌ بحقائق الأمور، وحُسنُ نظر، وسَعَةُ اطلاع على كلام الأئمة، فإنه يَرجِعُ إلى الترجيح بين التعديل والتجريح، فينظر في مثل هذه المسألة إلى كلام الجارح ومَخْرَجِه، فيجده كلاماً خَرَج مخرجَ الغضب، الذي لا يخلو عنه البشر، ولا يَحفَظُ لسانَه حالَ حُصولِهِ إلا من عصمه الله تعالى.

فإنه لمَّا قال ابن إسحاق: اعرضوا عليَّ عِلم مالك فأنا بَيْطارُه، فبلغ مالكاً فقال تلك الكلمة الجافية، التي لولا جلالةُ من قالها، وما نرجوه من عَفْو الله عن فَلَتاتِ اللسان عند الغضب، لكان القدحُ بها فيمن قالها أقربَ إلى القدح فيمن قيلت فيه.

فلما وجدناه خَرَج مخرجَ الغضب، لم نره قادحاً في ابن إسحاق، فإنه خَرَج مخرجَ جزاءِ السيئةِ بالسيئة. على أن ابن إسحاق لم يقدح في مالك، ولا في علمه، غايةُ ما أفاد كلامُه أنه أعلَمُ من مالك، وأنه بيطارُ علومه، وليس فيه قَدْحٌ على مالك.

ونظرنا كلامَ شعبة في ابن إسحاق، فقدَّمنا قولَه، لأنه خَرَج مخرج النصح للمسلمين، ليس له حامل عليه إلا ذلك.

وأما الجامِدُ في ذهنه، الأبلَهُ في نظره، فإنه يقول: قد تعارض هنا الجرحُ والتعديل، فيُقدَّمُ الجرحُ، لأن الجارحَ أولى، وإن كَثُرَ المعدِّل.

وهذه القاعدة لو أُخِذت كلية ــ على عمومها وإطلاقها ــ لم يبقَ لنا عَدْلٌ إلا الرسل، فإنه ما سَلِمَ فاضلٌ من طاعن، لا من الخلفاء الراشدين، ولا أحدٍ من أئمة الدين.

فالقاعدة: (الجرحُ مقدَّم على التعديل) ظاهِريَّة، يُعمَلُ بها فيما تعارض فيه الجرح والتعديل من المجاهيل ــ أو فيما كان التعارضُ فيه صحيحاً على قاعدته وشَرْطِه ــ.

على أنَّ لك أن تقول: كلامُ مالك ليس بقادح في ابن إسحاق، لما علمتَ أنه خَرَج مخرجَ الغضب، لا مخرجَ النصح للمسلمين، فلم يُعارض في ابن إسحاق جَرْح.

واعلم أنَّ ذِكرَنا لابن إسحاق والكلامَ فيهِ مِثالٌ وطريقٌ يُسلَكُ منه إلى نظائره».

(اختلاف المحدِّثين في الاحتجاج بشَبَابَة بن سَوَّار)

وأمَّا شَبَابَةُ بن سَوَّار، فقد احتَجَّ به البُخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما»، وحَدَّثَ عنه ثُلَّةٌ من الأئمة[1].

---

(١) أي جماعةٌ كثيرة من الأئمة، و (ثُلَّة) بالثاء المثلثة ثم اللام المشدَّدة ثم التاء، كما جاءت في الأصل لمن تأمله جيداً. ووقع في طبعة (ف) ص ٤٤: (وحدَّثَ عنه ثلاثة من الأئمة. . .). ولفظُ (ثلاثة) هنا تحريف فاحش! والصواب فيه: (وحدَّثَ عنه ثُلةٌ من الأئمة. . .)، كما جاء في الأصل المخطوط. (والثُّلَّةُ): الجماعة، وليسوا ثلاثةً، بل هم كثرةٌ بالغة، قال الله تعالى في سورة الواقعة في أصحاب اليمين: ﴿ثُلَّةٌ من الأوَّلين. وقَلِيلٌ من الآخِرين﴾، وقال أيضاً فيها: ﴿ثُلَّةٌ من الأوَّلين. وثُلَّةٌ من الآخِرين﴾.

والأئمة الذين رَوَوْا عن (شَبَابَة بن سَوَّار) كثيرون جداً، ذكر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٤ :٣٠٠، في ترجمة (شبابة) المتوفى سنة ٢٠٦ منهم ما يلي: «رَوَى له الستة، ورَوَى عنه أحمدُ بن حنبل، وعليُّ بن المديني، ويحيى بنُ معين، وإسحاقُ بن راهويه، وعبدُ الله بن محمد المُسْنَدِي، وابْنَا أبي شيبة، وأحمد بن الحسن بن خِراش، وأحمدُ بن سُرَيج الرازي، وحَجَّاج بن الشاعر، وحَجَّاجُ بن حمزة الخَشَّابي. . .» حتى أوصَلَهم إلى ثلاثين ثم قال: «وجماعةٌ».

(تنبيه على تحريف): وقع في «تهذيب التهذيب» ٤ :٣٠٢، في ترجمة (شَبَابَة بن سَوَّار) تأريخُ وفاته هكذا: «قال البخاري: يقال: مات سنة ٤ أو ٢٥٥، وقال أبو موسىٰ وغيره: مات سنة ٢٥٦». انتهى.

وهذا تحريف! صوابُهُ سنة ٤ أو ٢٠٥، وقال أبو موسىٰ وغيره: مات سنة ٢٠٦، كما ضبطه الحافظ المِزِّيُّ بالعبارة في «تهذيب الكمال» ٢ :٥٧، فقال: «قال البخاري: يقال: مات سنة أربعٍ أوخمسٍ ومئتين، وقال أبو موسىٰ. . . مات سنة ست ومئتين». انتهى. وبهذا الأخير أرَّخَ وفاتَهُ الحافظ الذهبي في «الكاشف» ٢ :٣، والخزرجي في «الخلاصة» ص ١٦٨.

وتكلَّم فيـه بعضهم، وقال الإمـام أحمد بن حنبـل: تركْتُـهُ ولم أروِ عنه للإرجـاء، فقيل: يـا أبا عبـد الله، وأبو معـاوية[١]؟ قـال: شَبَابَـةُ كان داعيةً.

وقيل لعليٍّ بن المديني عن حديثِ شَبَابَـة الذي رواه عن شعبـة في الـدُّبَّاء، فقـال عليٌّ: أي شيء تَقْدِرُ أن تقـولَ في ذاك[٢]؟ يَعْني شَبَابَـةَ، كان شيخاً صدوقاً، إلا أنه كان يقولُ بالإرجاء، ولا يُنْكَرُ لرجُلٍ سَمِـعَ من رجلٍ أَلْفاً أو ألفيْن أن يَجيءَ بحديث غريب.

وقـال أبو أحمـد الجُرجـاني[٣]: الذي أنكـرتُهُ عليـه الخَطَأُ، ولعلَّه حدَّثَ بِهِ حِفظاً؟.

---

(١) أي أبـو معـاوية الضـريـر (محمـد بن خَـازِم الكـوفي) بـالخـاء والـزاي المعجمتين، المـولود سنـة ١١٣، والمتـوفى سنـة ١٩٥. رَوَى لـه الستـةُ وقـد رُمِيَ بالإرجاء.

(٢) وقـع في الأصل رسمُ هذه الجملة هكذا: (فقال عليٌّ: أيش نقدر نقول في ذاك). وفيهـا تحريف وسَقْطُ (أَنْ) قبـلَ (تَقُول). وقـد جاءت على الصحـة كمـا أثبتهـا في غير كتـاب: «تهـذيب الكمـال» ٢: ٥٧٠ و «تهـذيب التهـذيب» ٤: ٣٠٠ وغيـرهما. ووقعت في طبعـة (ف) ص ٤٥، على التحريف والسقط الـذي جـاء في الأصل! وسقط في طبعة (ف) أيضاً لفظُ (علي)!!

(٣) هو الحافظ ابنُ عَدِيّ أبو أحمد عبدُ الله بنُ عَـدِيّ، المولـود سنة ٢٧٧، والمتـوفى سنة ٣٦٥، وهـو صاحبُ كتـاب «الكـامـل»، قـال ذلـك فيـه ٤: ١٣٦٦. وجاءت العبارةُ في الأصل: (الذي أنكرتُ عليه الخطأُ ولعله...)، وجاء في نسخـةٍ مخـطوطةٍ مـوثقةٍ من «الكـامل»: (الـذي أنكرتُـهُ عليه الخـطأُ، ولعلَّه...) فأثبتُّهـا، وجـاءت العبـارة في «الكـامـل» المـطبـوع و «تهـذيب الكمـال» ٢: ٥٧٠ و «تهـذيب التهـذيب» ٤: ٣٠١ (والذي أُنكِـرَ عليه الخـطأُ، ولعله حدَّثَ بـه حفـظاً)، أي ولعله حدث بالحديثِ الذي أخطأ فيه من حفظِهِ، فأخطأ.

وقيل لأبي زُرْعة في أبي معاوية: كان يَرى الإرجاء؟ قال: نعم كان يدعو إليه، قيل: فشَبَابَةُ بن سَوَّار أيضاً؟ قال: نعم، قيل: رَجَعَ عنهُ؟ قال: نعم، قال: الإيمانُ قولٌ وعمل.

فهذا الإمام أحمد قد صرَّح بأنه إنما تركه لكونه داعيةً إلى الإرجاء، وهذا عليُّ بن المديني لم يَرَ قولَهُ بالإرجاء وتفرُّدَهُ بشيءٍ مؤثِّراً في حقه، وَالخطأُ فلا يَكادُ يَسلمُ منه أحد[١].

فمن احتَجَّ بحديثِهِ يَرى أن الإرجاءَ[٢] والدُّعاء إليه والتفرُّدَ بشيء غيرُ قادح، سِيَّما وقد نُقِلَ عنه الرجوعُ عن الإرجاء.

ومن لم يَحتجَّ بحديثه يَرى أن ذلك مانعٌ من الاحتجاج به، وحَصَلَ عنده من ذلك رِيبةٌ وَقَفَتْهُ عن الاحتجاج به على ما تقدَّم، والله عَزَّ وجَلَّ أعلم.

---

(١) قال الإمام يحيى بن معين رحمه الله تعالى، في «تاريخه»، في الفِقرة ٥٢ «لستُ أعجَبُ ممن يُحدِّثُ فيخطىء، إنما العَجَبُ ممن يُحدِّثُ فيصيب»، وقال فيه أيضاً، في الفِقرة ٢٦٨٢ «من لا يُخْطِىءُ في الحديث ــ أي من يَزْعُمُ أنه لا يُخطىء في الحديث ــ فهو كذَّاب». انتهى. وهو عنه في «لسان الميزان» ١ : ١٧.

(٢) انظر التفصيل الوافي الشامل، في شرحِ معنى (الإرجاء) السُّنِّي والبدعي، ومنشأ الإرجاءِ وما يتصلُ بذلك، في «الرفع والتكميل» للعلامة اللكنوي رحمه الله تعالى وما علقته عليه في الطبعة الثالثة ص ٨١ ــ ٨٣ و ص ٣٥٢ ــ ٣٧٣، فإنَّك واجدٌ فيه النفائسَ إن شاء الله تعالى.

(اختلاف المحدِّثين في الجرح والتعديل كاختلاف الفقهاء عن اجتهاد)

واختلافُ هؤلاء كاختلافِ الفقهاء، كلٌّ ذلك يقتضيه الاجتهادُ، فإنَّ الحاكم إذا شُهِدَ عنده بجَرْحِ شخصٍ، اجتَهَد في أَنَّ ذلك القَدْرَ مؤثِّرٌ أم لا؟ وكذلك المحدِّثُ إذا أراد الاحتجاجَ بحديثِ شخصٍ ونُقِلَ إليه فيه جَرْح، اجتَهَدَ فيه هل هو مُؤَثِّرٌ أم لا؟

ويَجري الكلامُ عندَهُ فيما يكونُ جرْحاً[1]، في تفسيرِ الجَرْحِ وَعَدَمِهِ، وفي اشتراط العَدَد في ذلك، كما يَجري عِنْدَ الفَقِيهِ، ولا فرقَ بين أن يكونَ الجارحُ مُخبِراً بذلك للمحدِّث مُشافهةً أو ناقلاً له عن غيره بطريقه، والله عَزَّ وجَلَّ أعلم.

(اختلاف المحدِّثين في الاحتجاج بشجاع بن الوليد)

وأما شُجاعُ بن الوليد أبو بَدْر، فقد احتَجَّ به البخاريُّ ومسلم في «صحيحيهما» وجماعةٌ من المصنِّفين، ومحلُّهُ من العبادة والصلاح معروف.

وقال الإمام أحمد بن حنبل في قِصَّةٍ ذكرها: إنما كان يقولُ لنا: ذَكَرَه سليمانُ بنُ مِهْران، ولم يكن يقول: الأعمش، وذَكَرَه مُغيرَةُ، وذَكَرَه سَعِيدُ بنُ أبي عَرُوبَة، ولم يكد يقول لنا[2]: حَدَّثَنا، ثم كان بعدَ ذلك

---

(١) وقع في طبعة (ف) ص ٤٧ هكذا (ويجري الكلامُ عنده فيه ما يكون جرحاً...). انتهى. ولفظُ (فيه) مكتوب في الأصل المخطوط، ثم ضُرِبَ عليه وكُتِبَ بدلاً عنه (في ما يكون جرحاً...)، فأثبتها كما تَرَى.

(٢) وقع في الأصل: (ولم يكاد يقول لنا). وهو خطأ من الناسخ.

يقـول: حدَّثَنـا فلانٌ، وأخْبَـرَنا مـوسى بنُ عقبة، ولم يكن يقـول لنـا إلاَّ: ذَكَره.

وسُئـل وكيـع بن الجراح عن أبـي بَـدْر شجاع بن الـوليد؟ فقـال: كان جارَنا ها هنا، ما عَرَفناه بعطاءِ بنِ السائبِ ولا بِمُغيـرَةَ، وذَكَرَ غيـرُهُ أنه حَدَّثَ عنهما.

وأُخِذَ عليه روايةُ حديثِ سلمـان الفارسي رضي الله عنـه في بُغْض العَـرَب، وهو حـديثٌ مُنكَر[1]، وأُخِـذَ عليه أنـه رَفَـعَ حديثَ شَـرِيْك عن أبـي حَصِيْن في الحَصَاةِ ومُناشدَتِها[2]، وهو موقوف.

---

(١) ولفـظُهُ: «يا سلمـانُ، لا تُبغِضني، فتُفارِقَ دينَـكَ، قال: كيف أُبغِضـك وبـك هدانـا الله؟ قـال: تُبغِضُ العَـرَبَ فَتُبغِضُنِي». أخرجـه الترمـذي في «جامعـه» ٥: ٧٢٣ في كتاب المناقب (بـاب فضل العـرب)، من طريقِ أبـي بَـدْرٍ شُجاع، عن قابُوس بن أبـي ظَبْيَـان، عن أبيه، «عن سلمـان، قال: قـال لي رسولُ الله صلى الله عليـه وسلم: يا سلمـانُ، لا تُبْغِضْني...». وقـال الترمـذي: «هـذا حـديث حسن غـريب، لا يُعْرَفُ إلا من حـديث أبـي بـدر شُجـاع بن الـوليـد. وسمعتُ محمـدَ بنَ إسماعيل ــ البخاريَّ ــ يقول: أبو ظَبْيَان لم يُدرِك سلمان، مات سلمانُ قَبْلَ عليّ».

وأخرجه أحمـد في «المسند» ٥: ٤٤٠، والحـاكم في «المستدرك» ٤: ٨٦، في كتاب معرفة الصحابة (بابُ فَضْلِ كافَّةِ العَرَب)، وقال: هذا حديث صحيـح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقَّبه الذهبـي فقـال: «قابـوس تُكلِّمَ فيه». انتهى. فـالحديث ضعيف لانقطاعه وضعفِ قابوس.

(٢) أبـو حَصِينٍ هذا بفتـح الحـاء وكسر الصـاد بوزن أَمِيـر، وهو عثمـانُ بنُ عاصم الأَسَدي الكوفي، كما في «تهذيب الكمال» ٢: ٥٨٠ في تـرجمة (شَـرِيك بن عبد الله النخعي الكوفي)، وكما في ترجمة (عثمان بن عـاصم) فيه أيضـاً ٢: ٩١١. وفي «تهذيب التهذيب» ٧: ١٢٦. رَوَى له الجماعـة. قال الإمـام النووي في مقـدمة =

فمن احتَجَّ بحديثِهِ لا يَرَى شيئاً من ذلك مانعاً من الاحتجاج بـه. ويُمكنُ أن يقـال: إنَّهُ تـذكَّرَ السمـاعَ بعدَ ذلـك فصرَّحَ بـالتحديث، أو إنَّ الراوي يَنْشَطُ مرةً فَيُسْنِدُ، ويَفْتُرُ مرةً فلا يُسنِد، ويَسكُتُ عن ذكر الشخص مرةً، ويَذكُرُه أُخرى لِمَا يَقتضيه الحالُ.

ومن امتَنَعَ من الاحتجـاج بـه، يكونُ قـد حَصَـل عنـده من ذلـك مَغْمَزٌ وإن لم يَثْبُتْ به جَرْح، فتوَقَّفَ لذلك، والله عَزَّ وجَلَّ أعلم.

(بيانُ المُرادِ من قولهم: فلانٌ ليس بشيء)

وأمـا قـولهُم: فـلانٌ ليس بشيء، ويقـولـون مـرَّةً: حـديثُـهُ ليس بشيء[1]. فهذا يُنْظَرُ فيه:

= شـرحِهِ «صحيـح مسلم» ١ : ٤٠، في (فصـل في ضبط جملة من الأسماء المتكـررة في صحيحي البخـاري ومسلم المشتبهة): «حُصَينٌ كلُّه بضم الحـاء وفتـح الصـاد المهملتين، إلَّا أبـا حَصِينٍ عثمانَ بنَ عـاصم فبالفتـح». انتهى. وضبـطه ابن ماكـولا في «الإكمال» ٢ : ٤٨٠، أيضاً «بفتـح الحاء وكسر الصاد».

والحديث المشار إليه رواه أبو داود في «سننه» ١ : ٣١٦، في كتاب الصلاة في الباب ١٥ (باب في حَصَى المسجد)، وسندُهُ فيه «حدثنا محمد بن إسحـاق أبو بكـر يعني الصَّاغَاني، حدثنا أبو بَدْر شُجاعُ بن الوليد، حدثنا شَرِيك، حدثنـا أبو حَصِيْنٍ، عن أبـي صالـح، عن أبـي هريرة، قال أبـو بَدْر: أُرَاهُ قـد رَفَعَهُ إلى النبـي صلى الله عليه وسلم قال: إنَّ الحَصَاةَ لَتُناشِـدُ الذي يُخْـرِجُها من المسجـد». انتهى. تفرَّدَ بـه أبو داود.

(١) لفظ (ليس) ساقط من الأصل، فأثبته. وموضـع (ليس) بَعْدَ (حَـدِيثُهُ) كمـا في الأصل، ووقعت العبارة في طبعة (ف) ص ٥٥ هكذا: (ويقولون مـرةً: ليس حديثُـهُ بشيء)، فخالفت الأصل!

فإن كان الذي قيل فيه هذا، قد وثَّقَهُ غيرُ هذا القائل، واحتَجَّ به، فَيَحْتَمِلُ أن يكون قولُه محمولاً على أنه ليس حديثُه بشيءٍ يُحْتَجُّ به، بل يكونُ حديثُه عنده يُكتَبُ للاعتبارِ وللاستشهادِ وغيرِ ذلك.

وإن كان الذي قِيلَ فيه ذلك مشهوراً بالضعف، ولم يُوجَد من الأئمة مَنْ يُحَسِّنُ أمرَهُ، فيكونُ محمولاً على أنَّ حديثَهُ ليس بشيءٍ يُحْتَجُّ به[١] ولا يُعتَبَرُ به ولا يُسْتَشْهَدُ به، ويَلْتَحِقُ هذا بالمتروكِ، والله عَزَّ وجَلَّ أعلم.

[٢]وأمَّا ما نُقِلَ عن يحيى بن معين من توثيقِ شُجاعٍ مَرَّةً، وتَوْهِينِهِ أُخرى، فهذان القولان في زمانينِ بلا شك، ولا يُعلَمُ السابقُ منهما، ويَحْتَمِلُ أنه وثَّقَهُ ثم وقَفَ على شيءٍ من حالِهِ بعدَ ذلك يُسوِّغُ له الإقدامَ على ما قاله، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ تَكَلَّم فيه أولاً، ثم وَقَف من حالِهِ بعدَ ذلك على ما اقتَضَى توثيقَه.

وقد نُقِلَ مثلُ هذا عن يحيى بنِ معينٍ في غير شُجَاع بن الوليد من الرواة، ونُقِلَ مثْلُهُ أيضاً عن غَيْرِ[٣] يحيى بن معين من الحُفَّاظ، في حَقِّ بعضِ الرواة، وكُلُّ هذا محمولٌ[٤] على اختلاف. . . . .

---

(١) لفظ (به) هنا ساقط من الأصل، فأثبته.

(٢) من هنا إلى قول المؤلف: (وأما شَرْطُ الشيخين) وهو نحو ثلاثين سطراً، سَقَطَ كلُّهُ من طبعة (ف)! وهو نقصٌ فاحشٌ مُلْغٍ للطبعة!! وما أدري كيف وقَعَ وسُكِتَ عليه؟! ثم رأيتُ هذا السَّقْطَ الطويلَ أُدْخِلَ في التعليق ص ٥٦، وجُعِلَ حاشيةً من كلام (ف)، فزاد الأمرُ سُوءاً وخَلَلاً! ووقع فيه جملةُ تحريفات أيضاً!

(٣) لفظُ (غير) ساقط من الأصل، فأثبته.

(٤) وقع في الأصل: (وكلُّ هذا محمولاً على. . .). وهو خطأ من الناسخ.

الأحوال[1].

(١) قلتُ: قد بَسَط الحافظ أبو الوليد الباجي القولَ في هذه المسألة، وأوضحها بالأمثلة، وأشار إلى كلامه واعتَمَدَهُ الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون في فضل الطاعون»، وقال: «وهذه قاعدةٌ جليلة فيمن اختَلَف النقلُ عن ابن معين فيه، نبَّهَ عليها أبو الوليد الباجي في كتابه «رجال البخاري»، كما نَقَلَ ذلك عنه شيخنا العلاَّمة التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٦٤.

وها أنا ذا أنقُلُ كلامَ الحافظ الباجي على طوله ــ وإن غاظ ذلك الطُّولُ بعضَ المنفوخين والمتعالِمين ــ، لنفاستِهِ واتصالِهِ التام بهذا المقام، قال رحمه الله تعالى في كتابه «التعديل والتجريح لمن خَرَّجَ له البخاريُّ في الجامع الصحيح» ١: ٢٨٣ ــ ٢٨٨، تحت عنوان (باب الجرح والتعديل):

«اعلم أنه قد يقولُ المعدِّلُ: فلانٌ ثقة، ولا يُريدُ به أنه ممن يُحْتَجُّ بحديثه، ويقولُ: فلانٌ لا بأس به، ويُريدُ أنه يُحْتَجُّ بحديثه. وإنما ذلك على حَسَبِ ما هو فيه ووَجْهِ السؤالِ له، فقد يُسْأَلُ عن الرجل الفاضل في دينِهِ المتوسِّط حديثُهُ، فيُقرَنُ بالضعفاء، فيقال: ما تقولُ في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يُريد أنه ليس من نَمَطِ مَنْ قُرِنَ به، وأنه ثقة بالإضافةِ إلى غيره. وقد يُسأَلُ عنه على غير هذا الوجه، فيقول: لا بأسَ به، فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقةُ غيرُ هذا.

يدل على ذلك ما رواه... عَمْرُو بنُ علي قال: أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي: حدَّثَنا أبو خَلْدَة، فقال رجل: يا أبا سعيد أكان ثقة؟ فقال: كان خِياراً، وكان مُسلِماً، وكان صدوقاً، الثقةُ شعبةُ وسفيان.

وإنما أراد عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: التناهِيَ في الإمامة، ــ إذْ ــ لو لم يُوثَّق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوريِّ لَقَلَّ الثقات، ولبَطَلَ مُعْظَمُ الآثار.

وأبو خَلْدَة هذا: خالدُ بن دينار البصري، أخرج البخاريُّ في الجمعة، والتعبير، والعلم، عن حَرَميّ بن عُمَارة، عنه، عن أنس. وقال عَمْرو بن علي: =

= سمعتُ يزيد بن زُرَيع يقول: أخبَرَنا أبو خَلْدَة وكان ثقة. ولكنَّ عبد الرحمن لم يُرد أن يُبلِغَهُ مبلغَ غيره، ممن هو أتقَنُ منه وأحفَظُ وأثبَتُ، وذَهَبَ إلى أن يُبيِّنَ أنَّ درجته دون ذلك، ولذلك قال: كان خِياراً، كان صَدُوقاً، وهذا معنى الثقة، إذا جَمَعَ الصدقَ والخيرَ مع الإسلام.

وقد رَوَى عباس الدُّوريُّ عن ابن معين أنه قال: محمدُ بنُ إسحاق ثقة وليس بحجة، وأصلُ ذلك أنه سُئِل عنه وعن موسى بن عُبَيْدَة الرَّبَذِي، أيُّهما أحبُّ إليك؟ فقال: محمدُ بنُ إسحاق ثقةٌ وليس بحجة. فإنما ذَهَب إلى أنه أمثَلُ في نفسِهِ من موسى بن عُبَيْدَة الرَّبَذِي.

وقال عبدُ الرحمن الرازي ـ ابنُ أبي حاتم ـ: قيل لأبي حاتم: أيُّهما أحبُّ إليك: يونسُ بنُ يزيدَ الأَيْلي أو عُقَيْلُ بنُ خالد الأَيْلي؟ فقال: عُقَيلٌ لا بأسَ به. فقد قال في مثل عُقَيل: لا بأسَ به، ويُريدُ بذلك تفضيلَهُ على يونس، ولو قُرِنَ له بعبد الجبار بن عُمَر لقال: عُقَيْلٌ ثقةٌ ثَبْتٌ متقدِّمٌ متقِن. وقد سُئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: ثقةٌ صدوق. فوصَفَهُ بصفتِهِ لمَّا لم يُقرَن بغيرِه.

وقد ذُكِرَ لأبي عبد الرحمن النَّسَوي تفضيلُ ابن وهبٍ: الليثَ على مالك، فقال: وأيُّ شيء عند الليث؟ لولا أن الله تداركه لكان مِثْلَ ابن لَهِيْعَة. ولا خلافَ أنَّ الليثَ من أهلِ الثقةِ والتثبُّت، ولكنه إنما أنكَرَ تفضيلَهُ على مالكٍ أو مساواتَهُ به.

فهذا كلُّه يَدُلُّ على أن ألفاظَهم في ذلك تصدُرُ على حسَبِ السؤال، وتختلفُ بحسب ذلك، وتكونُ بحسب إضافةِ المسؤولِ عنهم بعضِهِم إلى بعض، وقد يُحكَمُ بالجَرْحَةِ على الرجل بمعنىً لو وُجِدَ في غيره لم يُجْرَح به، لِمَا شُهِرَ من فضلِهِ وعلمِهِ، وأنَّ حالَهُ يَحتمِلُ مثلَ ذلك.

فعلى هذا يَحْمِلُ ألفاظَ الجرح والتعديل مَنْ فَهِمَ أقوالَهم وأغراضَهم، ولا يكونُ ذلك إلاَّ لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما مَنْ لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدِّثين إلاَّ ما يأخذُهُ من ألفاظ أهل الجرح =

وقد قال الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجُرجاني[١]: قد يَخْطُرُ على قلبِ المسؤول عن الرجلِ، مِن حالِهِ في الحديث وقتاً: ما يُنكِرهُ قلبُهُ، فيُخرِجُ جوابَه على حَسَبِ النُّكْرَةِ التي في قَلْبِهِ، ويَخْطُرُ له ما يُخالفُه في وقتٍ آخر، فيُجيبُ على ما يَعْرِفُه في الوقتِ منه ويَذكُره، وليس ذلك تناقُضاً ولا إحالةً[٢]، ولكنه قولٌ صَدَرَ عن حالينِ مختلِفَينِ[٣]، يَعرِضُ أحدهُما في وقتٍ والآخَرُ في غيره.

= والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيلُ الألفاظِ هذا التنزيل، ولا اعتبارُهَا بشيء مما ذكرنا، وإنما يَتْبَعُ في ذلك ظاهرَ ألفاظِهم فيما وقع الاتفاقُ عليه، ويقفُ عند اختلافهم واختلافِ عباراتهم! والله الموفق للصواب برحمته». انتهى.

بقي بعدَ هذا أنه إذا صَدَرَ عن المحدِّث الناقد قولان متعارضان، فإذا عُلِمَ المتأخرُ من القولين فالعمَلُ عليه، وإن لم يُعلم فالواجبُ التوقف، قاله الزركشي في «نكته» على كتاب ابن الصلاح. لكن قال شيخنا العلامة ظَفَرَ أحمد التهانوي رحمه الله تعالى في «قواعد في علوم الحديث» ص ٤٢٩ ــ ٤٣٠ «إذا اختلَفَ قولُ الناقد في رجل، فضعَّفَه مرةً وقوَّاه أخرى، فالذي يَدُلُّ عليه صنيعُ الحافظ ابن حجر أن الترجيحَ للتعديل، ويُحْمَلُ الجرحُ على شيءٍ بعينه». انتهى. وهو أوجه مما قاله الزركشي رحمه الله تعالى.

(١) تقدم بيانُ أنه أبو بكر الإسماعيليُّ الحافظ، في ص ٧٦.

(٢) يعني ولا باطلاً. ووقع في الأصل: (وليس ذلك تناقض...)، وهو خطأ من الناسخ!!

(٣) جاء في الأصل: (ولكنه صَدَرَ قولٌ عن حالين...)، فأثبته كما تَرى، تقديراً أنَّ تقديمَ (صَدَرَ) على (قول) من سَبْقِ القلم.

وَمَذاهِبُ النُّقَّادِ للرجَالِ[1]: مذاهِبُ غامضةٌ دقيقة:

فإذا سَمِعَ أَحَدُهُمْ في بعضهم أدنَى مَغْمَزٍ ـ وإن لم يكن ذلك مُوجِباً رَدَّ خَبَرٍ ولا إسقاطَ عدالة ـ رأى أنَّ ذلك مما لا يَسَعُ إخفاؤُهُ عن أهلِه، رجاءَ إن كان صاحبُهُ حيّاً أن يَحمِلَهُ ذلك على الارعِوَاءِ وضَبْطِ نفسِهِ عن الغَمِيْزَة، وإن كان ميتاً أَنْزَلَه من سَمِعَ ذلك منه منزلتَهُ، فلم يُلْحِقهُ مُلْحَقَ مَنْ سَلِمَ من تلك الغَمِيْزَة، وقَصَرَ به على دَرَجَةِ مِثْلِهِ.

ومنهم مَنْ رأى أنَّ ذِكرَهُ ذلك، لِيُنْظَرَ: هل له من أَخَواتٍ؟ فإنَّ أحوالَ الناسِ وطبائعَهم جاريةٌ على إظهارِ الجميل وإخفاءِ ما خالَفَهُ، فإذا ظَهَر مِمَّا خالفَهُ شيء، لم يُؤمَن أن يكون وراءَهُ له مُشْبِه[2].

وأما شَرْطُ «الصحيحين» فقد ذَكَرَ الأئمةُ أن البخاريَّ ومسلماً لم يُنْقَل عن واحدٍ منهما أنه قال: شَرَطْتُ أن أُخرِجَ في كتابي ما يكونُ على الشرطِ الفلاني، وإنَّما عَرَفَ ذلك مَنْ سَبَرَ «كتابَيْهِمَا»، واعتَبَرَ ما خرَّجاه[3]، وللأئمة في ذلك أجوبة.

---

(١) وقع في الأصل: (ومذهبُ النقاد...)، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) هنا نهايةُ السَّقْطِ الكبيرِ الذي وقع في طبعة (ف) ص ٥٥، كما بيَّنته قبل.

(٣) وقع في طبعة (ف) ص ٥٧ ضبطُ هذه العبارة كما يلي: (... وإنما عُرفَ ذلك من سبر كتابيهما واعتبر ما جرحاه). انتهى. والصواب فيها كما أثبتُها، والجملةُ الأخيرة: (واعتبر ما جرحاه)، هكذا وقعت في الأصل فتابعه (ف)! وهي محرفة عن (واعتَبَرَ ما خَرَّجاهُ). أي بسَبْرِهِ أحاديثَهما التي ذكَرَاها: عَرَفَ السابرُ شَرْطَهما، ولا دَخْلَ للجَرْح هنا إطلاقاً.

ومَنْ قال[1]: هو الحديثُ المسنَدُ الذي يتصلُ سَنَدُه بنقلِ العَدْلِ الضابطِ عن العَدْلِ الضابطِ إلى منتهاه، إذا قيل له[2]: قد خُرِّجَ في «الصحيح» عن فلان[3]، وقد قيل فيه كذا وكذا؟ يقولُ: هو عند مَنْ احتَجَّ به في «صحيحه» عَدْلٌ ضابط، ويُجيبُ عمَّا قيل فيه بنحوٍ مما قدَّمناه، والله عَزَّ وجَلَّ أعلم.

آخِرُهُ، الحمدُ للَّهِ حَقَّ حمده، وصلواتُهُ على خِيرتِهِ من خَلْقِهِ محمدٍ نبيِّهِ وعَبْدِهِ، وعلى أهلِهِ وأصحابِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وسلَّمَ تسليماً كثيراً كثيراً، حسبُنا الله ونعم الوَكيل.

* * * * *

يقول العبد الضعيف عبد الفتاح بن محمد أبو غُدَّة: فرغتُ من خدمة هذه الرسالة والتعليق عليها صباح يوم السبت ٢٥ من ذي القعدة سنة ١٤٠٨ في مدينة الرياض، والحمدُ لله رب العالمين، وصلَّى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً.

* * *

---

(١) أي في بيانِ شَرْطِ الشيخين في «صحيحهما».

(٢) وقع في طبعة (ف) ص ٥٩: (وإذا قيل له...). وذكرُ الواو هنا خطأ، ولَيسَتْ هي في الأصل، وبها يَفسُدُ تركيبُ الكلام!

(٣) ضُبِطَ لفظُ (قد خُرِّجَ في الصحيح عن فلان) في طبعة (ف) ص ٥٩، هكذا: (قد خَرَّجَ في الصحيح عن فلان). انتهى. وهو سهو خاطر.

تتمة

في بيان قول الإمام أبـي حاتم الرازي في الراوي: يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ به

تقدَّمَ في فاتحة هذه الرسالة ص ٣٧ ، ـ في الأسئلة الموجهة إلى الحافظ المنذري رحمه الله تعالى ـ ذِكرُ عبارةٍ من أقوالِ الإمام أبـي حاتم الرازي في الجرح والتعديل، وهي قولُهُ رحمه الله تعالى في تضعيف الراوي «يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به».

ولم يتعرض الحافظ المنذريُّ في جوابه لخصوصِ هذه الجملة وبيانِ معناها، وقد أوردها السائلُ طالباً بيانَهُ، فأردت ذكرَ ما يتصل بها، ولطولِ الكلام جعلتُهُ (تتمة) في آخر الرسالة هنا، وأرجو من الله التوفيق والسداد.

هذه العبارة (يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ به)، سألَ الحافظُ عبدُ الرحمن بنُ أبـي حاتم أباهُ عن تفسيرِ مُرادِهِ منها فأجابه عن ذلك.

جاء في «الجرح والتعديل» ١/١: ١٣٣، و«تهذيب التهذيب» ١: ١٦٨، في ترجمة (إبراهيم بن مُهاجِر البَجَلي الكوفي) ما يلي: «قال أبو حاتم: ليس بالقوي، هو وحُصَينٌ وعطاءُ بن السائب قريبٌ بعضُهم من بعض، ومحلُّهم عندنا محلُّ الصدق، يُكتَبُ حديثُهم ولا يُحتَجُّ به.

قال عبدُ الرحمن بنُ أبـي حاتم: قلتُ لأبـي: ما معنى (لا يُحتَجُّ به)؟ قال: كانوا قوماً لا يَحفظون، فيُحدِّثون بما لا يَحفظون، فيَغْلَطُون، تَرَى في أحاديثهم اضطراباً ما شِئتَ». انتهى.

فبيَّن أبو حاتم في إجابتِهِ لابنِهِ: السَّبَبَ في أنه لا يُحتَجُّ بحديثهم، وهو ضعفُ حِفظِهم، واضطرابُ حديثِهم.

وفسَّـر الإمام ابنُ تيميـة رحمه الله تعـالى، في بعض المواضـع من كتبـه قـولَ أبـي حـاتم: يُكتَبُ حديثُـهُ ولا يُحتَـجُّ بـه، فقـال في «الصـارم المسلول على شـاتم الرسول» ص ٥٧٧: «قال أبو حاتم ٣/٢/٢٩٢ في (محمد بن طلحة التَّيْمي): محلُّهُ الصدق، يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَـجُّ بـه.

ومعنى هذا الكلام أنه يَصْلُـحُ حديثُهُ للاعتبارِ والاستشهادِ بـه، فإذا عَضَّدَهُ آخَرُ مثلُهُ جاز أن يُحتَـجَّ بـه، ولا يُحتَـجُّ بـه على انفرادِه». انتهى كـلام الشيـخ ابن تيمية مصحَّحاً.

وعند تحقُّق وصفِ الـراوي بضَعْفِ حِفظِهِ واضـطرابِ حديثِـه: لا يُحتـجُّ بـه، كما قاله أبو حاتم وغيرُهُ، وكما شَرَحَه الشيـخُ ابنُ تيمية أيضاً.

ولكن هل كلُّ من قـال فيه أبـو حاتم: (يُكتَبُ حـديثُهُ ولا يُحتَـجُّ بـه)، أو قـال فيه: (لا يُحتَـجُّ بـه)، هل هو حقيقةً لا يُحتَـجُّ بـه أم يُنازَعُ أبو حاتم في هذا الحكمِ على الراوي، فلا يُعمَلُ بحُكْمِهِ هذا فيه لعَـدَمِ تحقُّق ما يقتضيـه في الراوي؟ الـذي يَبْدُو مِنْ تتبُّـعِ النُّقَّادِ لأقوالِ أبـي حاتم الرازي هو الشِّقُّ الثاني:

١ ــ قـال الحافظ الـذهبـي في «سِيَر أعـلام النبلاء» ١٣: ٢٦٠، في تـرجمـة (أبـي حاتم): «إذا وَثَّق أبو حاتم رجلاً فَتَمَسَّكْ بقوله، فإنه لا يُوَثِّقُ إلاّ رجلاً صحيـحَ الحـديث، وإذا ليَّن رجلاً أو قـال فيه: لا يُحتَـجُّ بـه، فتوقَّفْ حتى تَـرَى ما قـال غيرُهُ فيه، فإن وثَّقَه أحد، فلا تَبْنِ على تجريـح أبـي حاتم، فإنـه مُتعنِّتٌ في الرجـال، قد قال في طائفةٍ من رجالِ «الصِّحاح»: ليس بحُجَّة، ليس بقوي، أو نحوَ ذلك». انتهى.

٢ ــ قال الشيـخ ابن تيمية: «وأما قولُ أبـي حاتم ــ في أبـي صالـح بَـاذَام ــ يُكتَب حـديثُـهُ ولا يُحتَـجُّ بـه، فـأبـو حـاتم يقـولُ مثـلَ هـذا في كثيرٍ من رجـالِ «الصحيحين»، وذلك أنَّ شَرْطَهُ في التعديل صَعْب، و(الحُجَّةُ) في اصـطلاحِهِ ليس هو (الحُجَّة) في اصطلاحِ جُمهور أهل العلم». انتهى من «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٢٤: ٣٥٠.

٣ ــ وجـاء في «هَـدي السـاري» ٢: ١٥٩، في تـرجمـة (محمـد بن جعفــر

المعروف بغُنْدَر): «رَوَى لـه الجمـاعة، أَحَـدُ الأثباتِ المتقنين من أصحـاب شعبة، اعتمده الأئمةُ كلُّهم حتى قـال عليُّ بن المديني: هـو أحبُّ إليَّ من عبد الـرحمن بن مَهْدي في شعبة، وقال ابن المبارك: إذا اختَلَف الناسُ في شعبة فكتـابُ غُنْدر حَكَمٌ بينهم.

لكن قال أبو حاتم: يُكتَبُ حديثُهُ عن غيرِ شعبة ولا يُحتَجُّ بـه! قلتُ ـ القائـلُ ابنُ حجـر ـ: أَخرج لـه البخـاريُّ عن شعبةَ كثيـراً، وأَخرج لـه حـديثـاً عن مَعْمَـر، وآخَرَ عن عبد الله بن سَعِيد بن أبـي هِنْدَة، تُوبِـعَ فيهما، ورَوَى لـه البـاقون». انتهى كلامُ ابن حجر، وفي هذا رَدٌّ صريـحٌ لقول أبـي حاتم: (يكتَبُ حـديثُهُ عن غيـرِ شعبة ولا يُحتَـجُّ بـه).

٤ ـ وجـاء أيضـاً في «هـدي السـاري» ٢: ١٦٢، في تـرجمـة (محمـد بن أبـي عَـدِيّ البصري): «رَوَى لـه الجمـاعة، من شيـوخ أحمد، قـال عَمْرو بن علي ـ الفَلَّاسُ ـ: أَحسَن عبدُ الـرحمن بنُ مهدي الثنـاءَ عليه، وقـال أبو حـاتم والنسائي وابنُ سعد: ثقة. وفي «الميزان» أنَّ أبا حاتم قال: «لا يُحتَـجُّ بـه». فيُنـظَرُ في ذلك. وأبو حاتم عنده عَنَتٌ، وقد احتَجَّ بـه الجماعة». انتهى.

٥ ـ ونَقَل الحافظ الزيلعي رحمه الله تعالى، في «نصب الراية» ٢: ٤٣٩ عن ابن أبـي حـاتم ـ في «الجـرح والتعـديـل» ٤/١: ٣٨٣ ـ عن أبـي حـاتم قـولَـه في (مُعَـاوية بن صـالـح الحَضْرَمي الحِمْصِي ثم الأنـدلسي): «لا يُحتَـجُّ بـه»، ثم تعقَّبَهُ بقولِ الحافظ ابنِ عبد الهادي في «التنقيـح»:

«قـولُ أبـي حاتم: لا يُحتَـجُّ بـه، غيـرُ قادح، فـإنـه لم يَـذكـر السببَ، وقـد تكرَّرَتْ هذه اللفظةُ منه في رجـالٍ كثيرين من أصحـابِ الصحيـح، الثقاتِ الأثبـاتِ من غيرِ بيان السبب، كخالدِ الحذَّاءِ وغيرِه.

ومعاويةُ بن صالـح ثقةٌ صدوق، وثَّقَه أحمد وابنُ مَهْدِي وأبـو زُرْعَة، وقـال ابنُ أبـي حاتم: سألتُ أبـي عنه، فقال: حسَنُ الحديث، صالـحُ الحـديث. واحتَجَّ بـه مسلم في «صحيحه»، ولم يَرْوِ شيئاً خالَفَ فيه الثقات. وكـونُ يحيـى بنِ سعيد كـان

لا يرضاه، غيرُ قادح فيه، فإنَّ يحيى شَرْطَهُ شديد في الرجال، ولذلك قال: لو لم أَرْوِ إلّا عمن أَرْضَى ما رَويتُ إلّا عن خمسة».

٦ ــ وجاء في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ١/٢: ٣٥٣ ، في ترجمة (خالدِ الحذَّاء: خالدِ بن مِهْران البصري): «سمعتُ أبي يقول: خالدٌ الحذَّاءُ يُكتَبُ حديثُهُ ولا يُحتَجُّ به». انتهى.

وأورد ابنُ أبي حاتم قبلَ هذا في الترجمة نفسِها «قال الأثْرَم: سمعتُ أبا عبد الله ــ أحمدَ بنَ حنبل ــ يقول: خالدٌ الحذاء ثَبْتٌ. قال عبدُ الرحمن ــ ابنُ أبي حاتم ــ: ذكره أبي ، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: خالدٌ الحذاءُ ثقة». انتهى.

وجاء في «تهذيب التهذيب» ٣: ١٢١، في ترجمة (خالد الحذاء) زيادةً على ما تقدَّم من التوثيق: «وقال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً مَهِيْباً كثيرَ الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العِجْليُّ: بَصْرِي ثقة. وقرأتُ بخط الذهبي: ما خالدٌ في الثَّبْتِ بدونِ هشام بن عُروة وأمثالِهِ.

وحكى العُقَيلي في «تاريخه» ــ أي كتابِ الضعفاء ٢: ٤ ــ من طريق يحيى بن آدم، عن أَبي شِهَابٍ، قال: قال لي شعبة: عليك بحَجَّاجِ بنِ أرطاة ومحمد بن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتُمْ عليَّ عند البصريينَ في خالدٍ الحذاءِ وهشام. قال يحيى: وقلتُ لحماد بن زيد: فخالدٌ الحذَّاء؟ قال: قَدِمَ علينا قَدْمَةً من الشام، فكأنه أَنكَرْنَا حِفْظَهُ.

وقال عَبَّاد بنُ عَبَّاد: أراد شعبةُ أن يَقَعَ في خالدٍ فأتيتُه أنا وحَمَّادُ بنُ زيد، فقلنا له: مالك؟ أجُنِنْتَ؟! وتهدَّدناه فسكت. وحكى العُقَيلي من طريق أحمد بن حنبل: قيل لابن عُلَيَّة في حديثٍ كان خالدٌ يرويه، فلم يَلتفِت إليه ابنُ عُليَّة، وضعَّفَ أمْرَ خالد.

قلتُ ــ القائل ابن حجر ــ: والظاهرُ أنَّ كلامَ هؤلاء فيه، من أجل ما أشار إليه

حَمَّادُ بن زيد، من تغيُّرِ حِفظِهِ بآخِرِهِ، أو من أجلِ دخولـه في عمل السلطان، والله أعلم». انتهى كلامُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب».

فلم يلتفت الحافظُ الذهبي ولا ابنُ حجر هنا وفي «تقريب التهذيب»، إلى قول أبي حاتم فيه، كيف وقد وثَّقه المعروفون بالتشدُّد، كابنِ معين والنسائي، كما وثَّقه أَحمدُ والعِجْلِيُّ.

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١ : ١٤٩، في ترجمة (خالد الحذاء): «هو الحافظُ الثَّبْتُ، مُحدِّثُ البصرة، حدَّثَ عنه محمدُ بنُ سِيرين شيخُهُ، وشعبةُ، وبِشْرُ بن المُفَضَّل، وأبو إسحاق الفَزَاري، وإسماعيلُ بنُ عُلَيَّة، وسفيانُ بن عُيَيْنَة، وخلقٌ.

وثَّقه أحمد بن حنبل وابنُ معين، واحتَجَّ به أصحابُ الصِّحاح. وقال أبو حاتم: لا يُحتَجُّ به. مات سنة ١٤١». انتهى. فأورد الذهبي هنا كلامَ أبي حاتم مَوْرِدَ الإنكارِ والنقدِ والاستدراك على أبي حاتم رحمهما الله تعالى.

وقال الذهبي أيضاً، في «الكاشف» ١ : ٢٧٤، في ترجمة (خالد الحذاء): «الحافظُ، ثقةٌ إمام». وقال أيضاً في ترجمته في «المغني في الضعفاء» ١ : ٢٠٦ «ثقةٌ جَبَلٌ، والعَجبُ من أبي حاتم يقول: لا أَحْتَجُّ بحديثه». ــ وفي نسخة من «الكاشف»: «لا يُحتَجُّ به». انتهى. وإذا كان (ثقةٌ جَبَلًا)، فيكون الذهبيُّ ما ذكره في «الضعفاء» إلّا لِيَرُدَّ على أبي حاتم قولَه فيه: «لا يُحتَجُّ به».

٧ ــ وجاء في «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي ١٣ : ٨١، في ترجمة الإمام أبي زُرْعَة الرازي (عُبَيدِ الله بنِ عبد الكريم)، قولُ الذهبي: «يُعجبُني كثيراً كلامُ أبي زُرْعَة في الجَرْح والتعديلِ، يَبِيْنُ عليه الورَعُ والمَخْبَرَة، بخلافِ رفيقِهِ أبي حاتم، فإنه جَرَّاح».

٨ ــ وجاء في «نصب الراية» للحافظ الزيلعي ٣ : ٣١٠، عَقِبَ حديثٍ رواه (بَهْزُ بن حَكيم بن مُعَاوية بن حَيْدَة القُشَيري)، وأخرجه الترمذي في «جامعه» وقال:

«حديثٌ حَسَن»، ورواه الحاكم في «المستدرك» وقال: «صحيحُ الإسناد ولم يُخرجاه»؛ ما يلي:

«قال ابنُ القطان في كتاب «الوَهَم والإيهام»: اختلَف الناسُ في (بَهْز بن حكيم)، فحكى ابنُ أبي حاتم ــ في «الجرح والتعديل» ١/١: ٤٣٠ ــ عن أبيه: أنه شيخٌ يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به، وعن أبي زُرْعَة أنه قال فيه: صالحٌ ولكن ليس بالمشهور، وجعَلَه الحاكمُ في أقسام الصحيحِ المختَلَفِ فيه.

وقولُ أبي حاتم: لا يُحتَجُّ به. لا ينبغي أن يُقبَلَ إلّا بحُجَّة، وبَهْزٌ ثقةٌ عِندَ مَنْ عَلِمَهُ، وقد وثَّقَه ابنُ الجارود والنَّسائي، وصحَّحَ الترمذيُ روايتَهُ عن أبيه، عن جده[1]. وقال ابنُ عدي: رَوَى حديثَهُ ثقاتُ الناسِ كالزهري، ولم أرَ له حديثاً منكراً، وأرجو أنه إذا حَدَّث عنه ثقةٌ فلا بأس بحديثِهِ، وقال أبو جعفر السَّبْتي: إسنادُ بَهْزٍ، عن أبيه، عن جدِّه صحيح». انتهى كلامُ الحافظ الزيلعي.

قال عبد الفتاح: وقد وثَّقَه أيضاً يحيى بنُ معين وابنُ المديني، وحَسْبُك بهما، كما نقَلَه عنهما ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١: ١: ٤٣٠، في ترجمة (بَهْز).

وجاء في «تهذيب التهذيب» ١: ٤٩٨، في ترجمة (بهز) أيضاً، زيادةً على ما تقدم من التوثيق: «وقال النسائي: ثقة، وقال أبو داود: هو عندي حُجَّة، وقال ابن حبان: كان يُخطىء كثيراً، فأمَّا أحمدُ وإسحاقُ فهما يَحتَجَّان به . . . ، وقال الترمذي: هو ثقةٌ عند أهل الحديث، وقال ابن قُتَيْبَة ــ في «المعارف» ص ٤٨٢ ــ: وكان من خِيَار الناس». انتهى.

---

(١) وانظر ما كتبه شيخنا العلّامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في شرحه على «ألفية السيوطي في علم الحديث» ص ٢٤٨، في تصحيح رواية (بَهْز بن حكيم، عن أبيه، عن جَدِّهِ) مُعَاويةَ بنِ حَيْدَة القُشَيري، وهو صحابي معروف، فقد رجَّحَها بعضُهم على رواية (عَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه).

قلتُ: وقد يقتصرُ أبو حاتم على قوله في بعض الرواة: (يكتَبُ حديثُه)، فيكون عنده أقوى ممن قال فيه: (يكتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به). جاء في «الجرح والتعديل» ٢/٤ : ١٤، في ترجمة (الوليد بن كثير المُزَني) قولُهُ فيه: «شيخٌ يكتَبُ حديثُهُ». انتهى. ونقله الذهبي في ترجمته في «الميزان» ٤ : ٣٤٥، وعلَّق عليه فقال: «الوليد بن كثير المُزَني، رَوَى له النسائي، وُثِّقَ، وقال أبو حاتم: يكتَبُ حديثُهُ، مع أن قول أبي حاتمٍ هذا ليس بصيغةِ توثيق، ولا هو بصيغةِ إهدار». انتهى كلام الذهبي.

قلت: (ليس بصيغةِ توثيق) لأنَّ من قيل فيه ذلك ضعيفٌ نازلٌ عن رتبة الاحتجاج بحديثه، و (لا هو بصيغة إهدار) لأنه ليس ضعيفاً جداً، بحيث لا يَصلح حديثُهُ للمتابعات والشواهد، بل يكتب حديثُهُ لصلاحِيَتِهِ لذلك، فهو بمثابة قولهم في المرتبة السادسة آخِرِ مراتب التعديلِ المشْعِرِ بالقرب من التجريح: (يُعتَبَرُ به)، ويقابله قولُهم في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح: (لا يكتَبُ حديثُهُ).

قال عبد الفتاح: ولعل في هذا الذي قدَّمتُه من كلام الأئمة النُّقَّاد، حول عبارة الإمام أبي حاتم الرازي رحمه الله تعالى، ما يُفيدُ الجواب عن سؤال السائل عنها في فاتحة هذه الرسالة، والله الهادي إلى الصواب.

وفي الحقيقة أنَّ ألفاظ الجرح والتعديل في كتاب «الجرح والتعديل»، للإمام أبي حاتم وابنِهِ رحمهما الله تعالى، تحتاجُ إلى استقراءٍ تام وجَمْعٍ وتصنيف، ثم استخلاصِ ما يُشير إليه كلُّ لفظٍ من تلك الألفاظ، حتى تُضبَطَ اصطلاحاتُهما فيه، وأرجو من الله تعالى أن يوفق لذلك فَطِناً ذكياً، وحاذقاً ألْمَعِيّاً، فيْفرزَها ويُصَنِّفَها على أحسن وجهٍ وأدقِّه وأوفاه، فيُقدِّمَ لِخِدْمَةِ السنَّةِ المطهرة ومُحبِّيها لَبِنَةً تزيدُ في اكتمالِ صَرحِها وإيفاء شَرْحِها، والله وليُّ التوفيق.

*



بقلم

عبد الفتاح أبو غُدّة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب

باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

الطّبعَة الأولى، سَنَة ١٤١١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله مُفِيضِ الإنعامِ والإحسانِ على من يَشاءُ من عباده المؤمنين، والمتفضِّلِ بِرَفْعِ دَرَجاتِ أهلِ الفضلِ بعضِهم على بعضٍ من النبيين والصِّدِّيقين والشهداءِ والصالحين، والصلاةُ والسلامُ على رسوله سيدنا محمد خاتَمِ النبيين وأفضَلِ المرسَلين، وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

وبعدُ فقد جَرَتْ عادةُ المحدِّثين أن يُلقِّبوا من بَلَغَ في تحصيلِ الحديث حِفظاً وروايةً مَبْلَغاً جيِّداً، بلَقَبٍ يُلاقي رُتْبَتَهُ التي بلَغَها، وخَصُّوا بعضَ الأفذاذِ النبغاءِ الكبارِ منهم بألقابٍ رفيعة، تَدُلُّ على عُلُوِّ مَقامِهم وإمامتِهم، ومَتانةِ حفظِهم ومعرفتِهم، وبالِغِ دقتِهم وضَبْطِهم، فذكروا مراتبَ الحِفظ: المُسْنِدَ، ثم المُحدِّثَ، ثم المُفِيدَ، ثم الحافِظَ، ثم أميرَ المؤمنين في الحديث[1]، وميَّزُوا بعضَ هذه المراتب على بعض، عملاً بقولِ السيدةِ عائشة رضي الله

---

(١) وبعضُ المُحَدِّثين المتأخرين ذكروا لبعض ألقابِ الحِفْظِ تحديدَ عدد كبير من الأحاديث، يَحفظُهُ المُحَدِّثُ صاحبُ اللَّقَبِ لِيُطلَقَ عليه، كلَقَبِ الحافظ، والحجة، والحاكم، وهذه التحديداتُ التي ذكروها لم تُعرَف في اصطلاحاتِ المتقدمين، وإنما هي اصطلاحٌ متأخرٌ جداً، وليس بِمُسَلَّم، كما أشرتُ إليه فيما علَّقته على كتاب «قواعد في علوم الحديث» للتَّهانَوي ص ٢٨ ـ ٢٩.

ثم لفظُ (الحُجَّة) ليس من ألقابِ الحِفْظِ والرواية، بل هو من ألقابِ التعديلِ والدِّراية، كما تراه في (مراتب ألفاظِ التعديل) في كتب المصطلح، و(الحاكمُ) وَصْفٌ لمن وَلِيَ القضاء، ولا دَخْلَ له في حِفظِ الحديثِ وروايتِهِ، وانظر لإتمامِ هذا الموضوع (التتمةَ) بآخر هذه الرسالة ص ١٢٣.

عنها: «أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُنْزِلَ الناسَ مَنازِلَهم». أورده الإمامُ مسلم تعليقاً في مقدمةِ «صحيحه»(١).

وهذا اللَّقَبُ: (أميرُ المؤمنين في الحديث) هو أعلى ألقابِ الروايةِ عندهم، والمقصودُ منه أن الموصوف به ذِرْوَةٌ أو رأسُ الذِّرْوَة في علماءِ زمانِهِ

(١) ١: ٥٥. قال الإمام النووي في «مقدمة شرح صحيح مسلم» ١: ١٩، في الفصل الثامن (فصل) التعليق: «وأما قولُ مسلم في خطبة كتابه: (وقد ذُكِرَ عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: أمَرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزِلَ الناسَ منازلَهم).

فهذا بالنظر إلى أنَّ لفظَهُ ليس جازماً: لا يَقْتَضِي حُكمَهُ بصحته، وبالنظر إلى أنه احتَجَّ به، وأَورَدَهُ إيرادَ الأصول لا إيرادَ الشواهد: يَقتَضِي حُكْمَهُ بصحته. ومع ذلك فقد حكم الحاكم أبو عبد الله الحافظ، في كتابه «كتاب معرفة علوم الحديث» ــ ص ٤٩ في النوع السادس عشر ــ بصحته. ــ وعبارتُهُ فيه: فقد صَحَّتْ الروايةُ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أمَرَنا رسول الله ﷺ. . . ــ.

وأخرجه أبو داود في «سننه» ــ في كتاب الأدب ٤: ٤١١، أو ٤: ٣٦١، أو ٧: ١٩٠، في (بابٌ في تنزيل الناس منازلهم) ــ، بإسنادِهِ، منفرداً به، وذَكَر أنَّ الراويَ له عن عائشة: ميمونُ بنُ أبي شَبِيب، ولم يُدركها.

قال الشيخُ ابنُ الصلاح: وفيما قاله نظر، فإنَّ ميموناً كوفيٌّ متقدِّم، قد أدرَكَ المغيرةَ بن شعبة، ومات المغيرةُ قَبلَ عائشة، وعند مسلم التعاصُرُ مع إمكان التلاقي كافٍ في ثبوتِ الإدراك، فلو وَرَدَ عن ميمون أنه قال: لم أَلقَ عائشة، استقامَ لأبي داود الجزمُ بعدمِ إدراكه، وهيهات ذلك. انتهى كلام الشيخ ابن الصلاح.

قلتُ ــ القائل النووي ــ: وحديثُ هذا قد رواه البزَّار في «مسنده» وقال: هذا الحديثُ لا يُعلَمُ عن النبي ﷺ إلَّا من هذا الوجه، وقد رُوِيَ عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً، والله أعلم». انتهى كلام النووي.

قال عبد الفتاح: وقد استوفىٰ الحافظ السخاوي في كتابه «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر» ١: ٤ ــ ١١ تخريجَ هذا الحديث، وذكَرَ تصحيحه، وقال: «وصححه ابن خزيمة، لأنه أخرجه في كتاب السياسة من صحيحه». وساق السخاوي له شواهد، وشَرَح معناه باستيفاء تام.

في علمِهِ الذي مَهَـر فيه، كمـا أنَّ (أميرَ المؤمنين) في الأُمَّـة، رأسُ الأُمَّةِ في شخصِهِ ومَقامِهِ الذي آتـاه الله إياه بين رعيتـه. وقد فسَّـرَ ابنُ أبـي حاتم وَصْفَ شعبة بأمير المؤمنين في الحديث بقـوله: (يعني فـوقَ العلماءِ في زمـانِه) كمـا سيأتي في الترجـمة ـ ٤ ـ[١].

والموصوفون بهذا اللَّقَب أَفْذَاذٌ قِلَّة، بالنـظرِ إلى كثرةِ جُمـوعِ المُحدِّثين الذين خدموا السنَّة المـطهرة، وكـانوا على مستـوىً رفيـعٍ سامٍ، ولا يَلزمُ من وَصْفِ المحـدِّث بهذا اللقب أن يكـون قد سَلِمَ من الخَـطَأ والغَلَط، أو النقـدِ والكلامِ فيه، ولا أن يكونَ لا يتقدَّمُهُ أو يُساوِيهِ أَحَدٌ في عَصرِه.

وهـذا اللَّقَبُ الـرفيـع إنمـا يُـقـالُ بحَسَبِ زَمَـنِ مَنْ أُطـلِقَ عليـه، وإلا فلا تَسَاويَ ولا تَقـارُبَ بين مَنْ لُقِّبَ بـه من السَّلَفِ الأئمة، وبين مَنْ لُقِّبَ بـه من الخَلَفِ المُؤْتَمِّين، على كبيرِ فضلِهم وعلمِهم وبُروزِهم، فيمـا اشتهروا بـه من خدمة السنَّة المطهرة.

وهـذا اللقبُ (أميـرُ المؤمنين في الحـديث) ونحـوُهُ كلَقَبِ (الحـافظ): ينبغي أن يَصـدُرَ ممن هـو أهـلٌ لإصـداره، ممن هـو في تلك المـرتبـة أو ما يُقاربُها، حتى يقـعَ موقعَهُ، ويُقبَل، أما من كان بعيداً منها قاصراً عن هذا المقام، فليس هو بأهلٍ لإصدارِ مثلِ هذا الوصفِ واللَّقَبِ على غيرِه، وقد نبَّهَ على هذا الحافظُ السخاويُّ رحمه الله تعالى، في «الجواهر والدرر في تـرجمة شيـخ الإسلام الحافظ ابن حجر» ١ : ٣٧، قال:

«واعلم أنه ينبغي أن لا يُقبَلَ الوصفُ بذلك (أي بلقَبِ الحافظ)، إلا من مـوصوفٍ بـه، فـرُبَّ مَنْ يَسْرُدُ كثيـراً من الأَسَانيـد والمتون[٢] ـ ممن

(١) وقـد وُصِفَ بعضُهم بهذا اللقب، لحفـظِهِ كمحمد بن إسحـاق المتـرجم بـرقم ـ ٢ ـ، أو لِفطنتِهِ ووَقَارِهِ كالفضل بن موسى السِّيْنَاني المترجم برقم ـ ١٠ ـ.

(٢) وقـع في المطبوع: (من الأنساب والمتون). وهو خطأ من كاتبه.

هو قاصرٌ في تخريج الحديث، وتمييزِ صحيحِهِ من سقيمِه، ومعرفةِ عِلَلِه، مع قُصُورِ عِبارَتِه، وجُمُودِ فَهْمِه ــ عِنْدَ مَنْ لا تمييزَ له، فَيَصِفُهُ بذلك، ظناً منه أنَّ ذلك بمجرَّدِهِ كافٍ.

وهذه غَفْلَة، إذْ الحِفْظُ: المعرفةُ. هذا إن حَصَل الوثوقُ به فيما يَسرُدُه، مما لا يَعلَمُهُ إلا الحُذَّاق، وأما إذا لم يكن كذلك فذلك الطامَّةُ!.

وقد كان شيخُ شيوخنا العلامةُ تقيُّ الدين الدَّجْوِيُّ[1]، ما لَقِيتُ أحداً ممن أَخَذ عنه إلا وذَكَر عنه أمراً عجيباً في الحِفْظ، ومع ذلك فقد قال فيه شيخنا الحافظ ابنُ حجر ما نصُّهُ: كان يَستحضرُ الكثيرَ من هذا الفن، إلّا أنه ليس له فيه عمَلُ القوم، ولا كانت له عنايةٌ بالتخريج، ولا معرفةٌ بالعالي والنازلِ

---

(١) هو تقي الدين أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حَيْدَرَة الدِّجْوِي، ثم القاهري الشافعي، الإمام المحدِّثُ الضليعُ الضابطُ المُتْقِنُ، الفقيهُ اللغوي المؤرخ المتفنن، ولد سنة ٧٣٧، ومات سنة ٨٠٩ رحمه الله تعالى، قال الحافظ السخاوي في ترجمته في «الضوء اللامع» ٩: ٩١، ما يلي:

«اشتغل في فنونٍ من العلم ومَهَر، وكان يَستَحضرُ الكثيرَ من هذا الفن ــ أي الحديثِ الشريفِ وعلومِهِ ــ، إلَّا أنه ليس له فيه عمَلُ القوم، ولا كانت له عنايةٌ بالتخريج، ولا معرفةٌ بالعالي والنازلِ والأسانيد، ذَكَره شيْخُنا الحافظ ابن حجر كذلك في «معجمه».

وقَالَ: إنه ــ أي الحافظ ابن حجر ــ قَرَأ عليه أحاديثَ من مسلم، بسماعِهِ لجميعِهِ على أبي الفرج بن عبد الهادي، وثُلاثيَّاتِ مسند أحمد، بسماعِهِ لجميعِ المسنَد على العُرْضي، وسَمِعَ من لَفظِهِ المُسَلْسَلَ، بسماعِهِ من المَيْدُوْمي، وذكَرَ غير ذلك، قال: وكان يُذاكرني بأشياءَ كثيرة من التاريخ وغيره. وقَالَ: إنه تفقَّهَ واشتغلَ وتقدَّم، وكان ذاكراً للعربية واللغةِ والغريبِ والتاريخ، مشاركاً في الفقه وغيره، كثيرَ الاستحضار، دقيقَ الخَطّ.

وذكره المَقْريزي في «عُقُوده»، وقال: إنه كان عنده عِلْمٌ جَمٌّ، مع الثقةِ والضبطِ والإتقانِ وكثرةِ الاستحضار، بحيث لم يُخَلِّف بعدَهُ مثلَه. وسمعتُ ــ القائلُ السخاويُّ ــ الثناء عليه بغزير الحفظ من خَلْقٍ كالعلاء القَلْقَشَنْدِي، ولكنّه غيرُ معدودٍ من الحُفَّاظ على طريقتهم ــ أي طريقة المحدثين ــ رحمه الله وإيَّانا».

والأسانيد، وقدَّمَ الحافظَ جمالَ الدين بنَ الشرائحي عليه[١]، لتحقُّقِهِ بذلك.

وكذا قال أيضاً شيخنا الحافظ ابن حجر، حيث ذَكَر في ترجمةِ العراقيِّ شيخِهِ أنَّ مِن أخصِّ جماعتِهِ بـه صِهْرَهُ الهيثميَّ، وهو الذي دَرَّبَهُ وعلَّمَهُ كيفيةَ التخريج، والتصنيف، بل هو الذي كان يَعْمَل لـه خُطَبَ كُتُبِهِ ويُسمِّيها لـه، وصار الهَيْثَميُّ لشدةِ ممارستِهِ أكثَرَ استحضاراً للمتون من شيخه، حتى يَظُنَّ من لا خِبرةَ لـه أنـه أحفَظُ منه، وليس كذلك، لأنَّ الحِفظَ: المعرفةُ. انتهى. وهو كذلك بلا شك». انتهى كلامُ الحافظ السخاوي.

وهذه رسالة وجيزة، جَمعتُ فيها أسماءَ المُحدِّثين الذين قِيلَ في أحدِهم: (أميرُ المؤمنين في الحديث)، فيما وَقَفْتُ عليه، بياناً لِعُلُوِّ قَدْرِهم، وشريفِ مكانتِهم، واقتَصرتُ في ترجمةِ الملقَّب بهذا اللقبِ على ذكرِ اسمِهِ، وتاريخِ ولادتِهِ ووفاتِهِ واسمِ بلدِهِ، واسمِ الواصفِ له بهذا اللقب[٢]، وعلى ذكرِ اسمِ المصدرِ الواردِ فيه ذلك.

---

(١) هو الإمامُ الحافظُ المُفيد جمالُ الدين أبو محمد عبدُ الله بن إبراهيم بن خليل البَعْلَبَكِّي، ثم الدمشقي الشافعي، يُعْرَف بابن الشَّرَائحي، الحافظُ الشهيرُ، وأوحَدُ الحفاظ المُفيدين، وُلِدَ في بَعْلَبَكَّ سنة ٧٤٨، وتوفي بدمشق سنة ٨٢٠ رحمه الله تعالى، قال الحافظ ابن حجر في ترجمته له في «إنباء الغُمْر بأَبْنَاءِ العُمْر» ٧: ٢٨٦، ما يلي:

«وصار أُعجوبةَ دهرِهِ في معرفةِ الأجزاءِ والمَروِيَّاتِ ورُواتِها، والعالي والنازل، ولديه مع ذلك فضائلُ ومحفوظاتٌ ومُذاكرةٌ حَسَنة، سمعتُ منه، وسَمِعَ معِي الكثيرَ في رحلتي، وأفادني أشياءَ، وكان شَهْماً شجاعاً مُهاباً، جِدّاً كُلُّهُ لا يعرفُ الهَزْلَ، وَلِيَ تدريس الحديثِ بالأشرفية بدمشق إلى أن مات». انتهى. وترجَمَ له الحافظُ ابنُ فهد في «ذيل تذكرة الحفاظ» ص ٢٦١ ــ ٢٦٦، والحافظُ السخاوي في «الضوء اللامع» ٥: ٢، والحافظُ السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» ص ٣٧٤.

(٢) ومعرفةُ مَنْ أَطلَقَ هذا اللَّقَبَ على صاحِبِهِ، لها أهمِيَّةٌ كبرىٰ جداً، فإنها تُعرِّفُ بقيمةِ اللقب، لأنه قد يُعْطِي هذا الوِسَامَ العلميَّ الرفيعَ مَنْ لا يَمْلِكُ إعطاءَهُ، فلا يَقَعُ موقِعَهُ، كما ستأتي الإشارةُ إليه تعليقاً على ترجمة الشيخ ابن الدَّيْبَع رحمه الله تعالى، في الترجمة ـ ٢٣ ـ؛ وكما تقدم تصريح السخاوي به في إطلاق لقب (الحافظ) ص ١٠٥.

ولم أشأ أن أزيدَ على هذا القَدْر، بـأن أُترجِمَ لكـل واحدٍ منهم تـرجمةً مـطولـة، لأنَّ المقصـودَ معـرفتُهم وجمعُهم، فـإنَّ مصَـادِرَ تـراجِمهم معـروفـةٌ مشهورة، وهي في مُتناوَلِ اليَدِ قريبـةٌ ميسورة. وذكـرتهم على ترتيبِ طبقـاتِهم وسِنِيْ وفَيَاتِهم.

وذكـرتُ في الختـام ــ على سبيـل التَّتَبـع ــ بعضَ العلمـاءِ من غيـرِ المُحدِّثين، قِيلَ فيه من أهل عِلْمِهِ: (أميرُ المؤمنين في النحو)، (أميرُ المؤمنين في الفقـه)، استكمالاً للفـائدة، ثم ذكـرتُ مَأْخـذَ هذا اللَّقَبِ المُنيف: (أميـرِ المؤمنين في الحديث)، وقد استوحَوْهُ من حـديثٍ استندوا إليه، ولكنَّ الحديثَ باطلٌ موضوع، لا يَسُوغُ الاعتمادُ عليه والاستدلالُ بـه كمـا أوضحته بـآخِرِ هـذه الرسالة.

وهذا لا يُلغِي أو يَنْقُصُ من مَقام هذا اللَّقبِ الرفيـع، بل يَبقَى لَقَباً سامياً متميِّزاً عن سواه من ألقـابِ نُبَغاءِ المُحـدِّثين، فليس من شَرْطِ اللقبِ الشـريفِ أن يكون وَرَدَ بـه آيةٌ كـريمة أو حـديثٌ شريف. وألحقتُ بـآخِرِ هـذه الرسـالةِ أيضاً: (تتمةً) في إبـطالِ ما قِيـلَ: إنَّ (الحافِظَ) و (الحُجَّـةَ) و (الحاكِمَ) لَقَبٌ لمن يَحفظُ كذا مِئَةَ ألْفِ حـديث. وسَمَّيتُ هذه الـرسالـة: (أُمَراء المؤمنين في الحديث)، راجياً من الله تعالى النفـعَ بها والإفادةَ منها، وبالله التوفيق، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبِهِ وسلَّم، والحمدُ لله رَبِّ العالمين.

كتبـه
عبد الفتاح أبو غُدّة

في الكويت ٢٦ من صفر سنة ١٤٠٩

أمراء المؤمنين في الحديث

هذه كوكبةٌ يسيرةٌ من كواكب الأئمةِ المُحَدِّثين، الذين خدموا السنَّة المطهرة، ولُقِّبَ كلُّ واحدٍ منهم بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، مرتَّبينَ على سِنِيْ وَفَياتِهم، رحمهم الله تعالى وجزاهم عن خدمةِ السنَّةِ النبويةِ الشريفةِ خيرَ الجزاء.

١ ــ فممن لُقِّبَ به: أبو الزِّنَاد عبدُ الله بن ذَكْوَان، المَدَني، التابعي، المولود سنة ٦٤، والمتوفى سنة ١٣٠، عن ٦٦ سنة، قال الذهبي في «الميزان»[١]، وابنُ حجر في «تهذيب التهذيب»[٢] في ترجمته: «قال حَرْبٌ عن أحمد: كان سفيانُ الثوريُّ يُسمِّيه أميرَ المؤمنين في الحديث».

٢ ــ وممن لُقِّبَ به: أبو بكر محمدُ بن إسحاق المُطَّلِبي، المَدَني، صاحبُ «المَغَازي»، المولود قبلَ سنة ٩٠، والمتوفى سنة ١٥٢، ففي «المغني» للذهبي[٣] «قال عبدُ الرحمن بن مَهْدي: كان شعبةُ وسفيانُ يقولان فيه: أميرُ المؤمنين في الحديث».

وفي «تَقْدِمَة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[٤]، و«تهذيب التهذيب»[٥] «قال يونس بن بُكَيْر: سمعتُ شعبةَ يقول: ابنُ إسحاق أميرُ المؤمنين لحفظِه، وقال ابنُ عُيَيْنَة: سمعتُ شعبةَ يقول: محمدُ بنُ إسحاق أميرُ المؤمنين في الحديث. وفي روايةٍ عن شعبة: فقيل له: لم؟ قال: لحفظِه. وفي روايةٍ عنه: لو سُوِّدَ أحَدٌ في الحديثِ لسُوِّدَ محمدُ بنُ إسحاق». وفي «تذكرة الحفاظ»[٦] «قال يزيدُ بنُ هارون: لو كان لي سُلطانٌ لأمَّرتُ ابنَ إسحاق على المُحَدِّثين».

---

(١) ٢: ٤١٨.
(٢) ٥: ٢٠٤.
(٣) ٢: ٥٥٣.
(٤) ص ١٥٢.
(٥) ٩: ٤١ و ٤٤.
(٦) ١: ١٧٣.

٣ ــ وممن لُقِّبَ بـه: أبـو بكـر هشـامُ بنُ أبـي عبـد الله الـدَّسْتُـوَائيّ، البصري، التاجر، المتوفى سنة ١٥٣، وهو شيخُ شعبـة وأبـي داود الطَّيَـالِسِي وابنِ مَهْدي وهذه الطبقة، قال فيه أبـو داود الطيـالسي: هِشامُ الـدَّسْتُوَائي أميـرُ المؤمنين في الحـديث، كمـا في «تـذكـرة الحفـاظ»(١)، و «الميـزان»(٢)، و «تهذيب التهذيب»(٣).

٤ ــ وممن لُقِّبَ به: أبو بِسْطَام شُعبةُ بن الحَجَّاج، الواسِطي البصري، المولود سنة ٨٢، والمتوفى سنـة ١٦٠، قال ابنُ مَهْـدي: كان الثـوريُّ يقول: شُعبـةُ أميرُ المؤمنين في الحـديث، كما في «تقـدمة الجـرح والتعـديـل» لابن أبـي حـاتم (٤)، و «تهذيب التهـذيب»(٥)، وقال ابنُ أبـي حـاتم: «يعني فَوْقَ العلماءِ في زمانِه».

٥ ــ وممن لُقِّبَ بـه: أبـو عبد الله سُفيـانُ بنُ سعيد الثَّـوْري، الكوفي، المـولود سنـة ٩٧، والمتوفى سنـة ١٦١، ففي «تقدمـة الجرح والتعـديل»(٦): «قال يحيـى بنُ يَمَانٍ: كـان سُفيانُ الثـوري في الحديثِ أميـرَ المؤمنين»، وفي «تهذيب التهذيب»(٧) «قال شعبةُ وابنُ عيينة وأبو عـاصم وابنُ معين وغيرُ واحـدٍ من العلماء: سُفيانُ أميرُ المؤمنين في الحديث».

٦ ــ وممن لُقِّبَ بـه أبو سَلَمة: حَمَّاد بن دينار، البصـري، المولـود في حـدود سنـة ٩٠، والمتـوفى سنــة ١٦٧، ففي «معجم الأدبـاء» ليـاقـوت الحموي(٨)، في ترجمته: «قال رجلٌ لعفَّان بن مُسْلِم البصري مُحدِّثِ بغداد: أُحَدِّثُك عن حَمَّاد، قال: مَنْ حَمَّادٌ ويلَكَ؟ قال: ابنُ سَلَمة، قال: هـلاَّ قلتَ: أميرُ المؤمنين».

---

(١) ١ : ١٦٤.
(٢) ٤ : ٣٠٠.
(٣) ١١ : ٤٤.
(٤) ص ١٢٦.
(٥) ٤ : ٣٤٤.
(٦) ص ٥٩.
(٧) ٤ : ١١٣.
(٨) ١٠ : ٢٥٦.

٧ ــ وممن لُقِّبَ به: أبو عبد الله مالكُ بنُ أنس الأَصْبَحي، المَدَني، الإمامُ المتبوع، المولود سنة ٩٣، والمتوفى سنة ١٧٩، جاء في «ترتيب المَدارك، وتقريب المسالك، لمعرفة أعلام مذهبِ مالك» للقاضي عياض[١]: «قال يحيى بن سعيد القطان: مالكٌ أميرُ المؤمنين في الحديث، وقال علي بن المديني: مالكٌ أميرُ المؤمنين في الحديث».

وجاء في «تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك» للسيوطي[٢]: «أخرج البخاري في «تاريخه» عن يحيى بن سعيد القطان قال: مالكٌ أميرُ المؤمنين في الحديث. وأَخرج الغافِقيُّ عن ابن مَعِين قال: مالكٌ أميرُ المؤمنين في الحديث». انتهى. ولم أجد في «التاريخ الكبير» للبخاري وهو المعنيُّ عند الإطلاق، في النسخة المطبوعة منه[٣] اللفظَ المعزوَّ إلى يحيى بن سعيد القطان، والذي فيه: «وقال يحيى بنُ سعيد: كان مالكٌ إماماً في الحديث».

٨ ــ وممن لُقِّبَ به: أبو عبد الرحمن عبدُ الله بنُ المبارك، المَرْوَزِيُّ، المولودُ سنة ١١٨، والمتوفى سنة ١٨١، ففي ترجمته في «تاريخ بغداد» للخطيب[٤]، وفي «سِيَر أعلام النبلاء» للذهبي[٥]: «قال يحيى بن معين: ابنُ المبارك أميرُ المؤمنين في الحديث».

٩ ــ وممن لُقِّبَ به: أبو محمد عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي، المَدَني، المتوفى سنة ١٨٧، ففي «تذكرة الحفاظ»[٦]: «قال مَعْنُ بن عيسى ــ المَدَني القَزَّاز الحافظ الحجة ــ: يَصلُحُ الدراورديُّ أن يكون أميرَ المؤمنين».

---

(١) ١: ١٥٥ و ١٥٦.

(٢) ص ٩.

(٣) ٤/١: ٣١٠.

(٤) ١٠: ١٦٥.

(٥) ٨: ٣٤٧.

(٦) ١: ٢٦٩.

١٠ - وممن لُقِّبَ بـه: أبـو عبـد الله الفَضْـلُ بن مـوسى السِّيْنَـاني، المَـرْوَزِيُّ، أَحَدُ أئمـةِ خراسـان الحافظُ الإمـامُ الحجة، المـولود سنـة ١١٥، والمتوفى سنة ١٩٢، ففي ترجمته في «الأنسـاب» للسمعاني من طبعـة الهند(١) «قـال المحدِّثـون لـه: أميـرُ المؤمنين، لِفِـطنتِـهِ ووَقَـارِهِ، وهـذا اللقبُ أعـطاهُ ـ إياه ـ يحيـى بنُ معين». انتهى.

وذكره ابنُ معين في «التاريـخ»(٢)، ولم يَرِد فيه هذا الخبرُ، وكذا لم يَرِد في «سِيَـر أعـلام النبـلاء»(٣)، و«تهـذيب الكمـال» للمِـزِّي(٤)، و«تهـذيب التهذيب»(٥)، وغيرِها.

١١ ـ وممن لُقِّبَ بـه: أبو سعيد يحيـى بنُ سعيـد القطَّانُ، البصـري، المولود سنة ١٢٠، والمتوفى سنة ١٩٨، قال الذهبـيُّ في «سِيَر أعـلام النبلاء» في ترجمته(٦): «يحيى بنُ سعيد القطان، الإمامُ الكبير، أميرُ المؤمنين في الحديث».

١٢ ـ وممن لُقِّبَ بـه: أبو عبد الله محمـدُ بنُ عُمَر بن واقِـد السَّهْمِي، المَـدَني، الواقِـدي، إمامُ عِلم المغـازي، المولـود سنة ١٣٠، والمتـوفى سنة ٢٠٧، ففي «تـاريـخ بغداد»(٧)، و«سِيَـر أعلام النبـلاء»(٨): «حـدَّثَ يعقـوبُ الفَسَوي، عن عُبَيدِ الله بن أبـي الفَرَج، عن يعقوبَ مَوْلَى آلِ عُبَيد الله، قـال: سَمِعتُ الدَّرَاوَرْدِيَّ ـ وذَكَر الواقديَّ ـ فقال: ذاك أميرُ المؤمنين في الحديث».

١٣ ـ وممن لُقِّبَ بـه: أبـو نُعَيم الفَضْلُ بن دُكَيْن، الكـوفي، الحـافظُ التاجِرُ، المولود سنـة ١٣٠، والمتوفى سنـة ٢١٠، ففي «تهذيب التهـذيب»(٩): «قـال أبـو أحمـد الفـرَّاءُ: سمعتُهم يقـولـون بـالكـوفـة: قـال أميـرُ المؤمنين، وإنما يَعنون الفضلَ بن دُكَيْن، رواه الحاكم في تاريخه».

١٤ ـ وممن لُقِّبَ بـه: أبـو الـوليـد الـطيَـالِسِيُّ هشـامُ بن عبـد الملك

---

(١) ٧: ٣٥٧.
(٢) ٢: ٤٧٥.
(٣) ٩: ١٠٣.
(٤) ٢: ١١٠١.
(٥) ٨: ٢٨٦.
(٦) ٩: ١٧٥.
(٧) ٣: ٩.
(٨) ٩: ٤٥٨.
(٩) ٨: ٢٧٦.

البصري، المولود سنة ١٣٣، والمتوفى سنة ٢٢٧، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»[1] والذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»[2]، في ترجمتِه: «قال أحمدُ بن سِنَان الواسطي: حدَّثَنا أبو الوليد أميرُ المُحَدِّثين».

١٥ ـ وممن لُقِّبَ به: أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر، البصري، المعروف بابن المَدِيني، المولود سنة ١٦١، والمتوفى سنة ٢٣٤، قال الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» في ترجمته[3]: «عليُّ بن المديني، الشيخُ الإمام الحجةُ، أميرُ المؤمنين في الحديث».

١٦ ـ وممن لُقِّبَ به: أبو يعقوب إسحاقُ بنُ إبراهيم الحَنْظَلِي، المَرْوَزِي، المشهورُ بابن راهُوْيَهْ، نزيلُ نَيْسَابُور، المولود سنة ١٦٦، والمتوفى سنة ٢٣٥، قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»[4] في النوع ٢٧ «ولَقَبُ المُحدِّث بأميرِ المؤمنين لُقِّبَ به جَمَاعةٌ، منهم سُفيان، وابنُ راهويه، والبُخَاريُّ، وغيرهم». وفي «تهذيب الكمال» للمِزِّي[5]: «قال أحمد: إذا حدَّثك أبو يعقوب أميرُ المؤمنين فتمسَّكْ به».

١٧ ـ وممن لُقِّبَ به: أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيل البخاريُّ، المولود سنة ١٩٦، والمتوفى سنة ٢٥٦، قال الحافظُ السيوطي في «تدريب الراوي»[6] في النوع ٢٧ «لَقَبُ المُحدِّث بأميرِ المؤمنين لُقِّبَ به جَمَاعةٌ منهم سُفيان، وابن راهُوْيَه، والبخاريُّ، وغيرُهم» انتهى. وقال الخزرجي في «الخلاصة» في ترجمته[7]: «أبو عبد الله البخاريُّ الحافظ: أميرُ المؤمنين، في حديثِ سَيِّد المرسلين».

١٨ ـ وممن لُقِّبَ به: أبو عبد الله محمد بن يحيى الذُّهْلي، النيسابوري، المولود في حدود سنة ١٧٠، والمتوفى سنة ٢٥٨ وهو في عَشْر

---

(١) ٤/٢: ٦٦. (٢) ١: ٣٨٣. (٣) ١١: ٤١. (٤) ص ٣٣٣.
(٥) ١: ٣٨٤. (٦) ص ٣٣٣. (٧) ص ٣٢٧.

التسعين، ففي «تـذكرة الحفـاظ»[١]: «قال أبـو بكـر بنُ أبـي دَاوُد: كـان أميـرَ المؤمنين في الحديث» انتهى[٢].

١٩ ــ وممن لُقِّبَ بـه: أبـو حاتم الـرازي محمـدُ بنُ إدريس الحنـظلي الرازي، المولود سنة ١٩٥، والمتوفى سنة ٢٧٧ بـالرَّيّ[٣]، ففي «سِيَـر أعلام النبـلاء» للذهبـي[٤]، في ترجمـة الإمـام الحـافظِ الثقـةِ العـابـدِ أبـي إسحـاق إبـراهيمَ بنِ الحُسَين بن علي الهَمَـذاني الكسـائي، المعـروفِ بـابنِ دِيْـزِيـل، المولودِ قبلَ المِئتين بمُدَيْـدَة، والمتوفى سنـة ٢٨١، قولُـهُ: «أبو حـاتم الرازي عندنا أميرُ المؤمنين في الحديث».

٢٠ ــ وممن لُقِّبَ بـه: أبــو الحســن عليُّ بـنُ عُمَــر الـدَّارَقُــطْنِيُّ، البغداديُّ، المولود سنة ٣٠٦، والمتوفى سنة ٣٨٥، ففي «تـاريـخ بغداد»[٥]، و«تـذكرة الحفـاظ»[٦]، و«سير أعلام النبلاء»[٧]، «قال القـاضي أبو الـطيِّب الطبـريُّ: الدارقـطنيُّ أميـرُ المؤمنين في الحديث».

---

(١) ٢: ٥٣١.

(٢) ووقـع في «تـذكرة الحفـاظ» تحريفُ (أبـو بكر بن أبـي داود) إلى (أبـو بكـر بن زياد)، والصواب فيه: (أبو بكر بن أبـي داود) كما في غير كتاب، ومنهـا «طبقات الحفـاظ» للسيوطي ص ٢٣٤، وهي مختَصَرُ «تـذكرة الحفـاظ»، فقد جـاء فيها: (وقـال أبـو بكـر بنُ أبـي داود. . .).

(٣) نُصَّ على وفـاتـه بـالـرَّيِّ في «تـاريـخ بغـداد» ٢: ٧٧، و«تهـذيب التهـذيب» ٩: ٣٣، و«الـرسالـة المستطرفـة» للكَتَّـاني ص ١٣٩، وغيـرِ كتـاب. ووقـع في «الأعـلام» للزركلي رحمه الله تعالى ٦: ٢٧ قولُهُ: «وتُوفِّيَ ببغداد». انتهى. وهو خطأ نَشأ عن سَبْقِ نظرٍ وقـع لـه في ترجمتِهِ في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٥٦٩، فقد قال الذهبيُّ فيهـا بعدَ تـأريـخ سنةِ وفـاةِ أبـي حاتم: «وفيهـا مات مُسْنِـدُ بغـداد محمـدُ بنُ الجَهْم السِّمَّـرِيّ. . .». فسَبَق نـظَرُ الزركلي إلى كلمةِ (بغداد)، فأضاف مكانَ وفاتِهِ إليها.

(٤) ١٣: ١٨٩. (٥) ١٢: ٣٦. (٦) ٣: ٩٩٣. (٧) ١٦: ٤٥٤.

٢١ ــ وممن لُقِّبَ بـه: أبـو محمـد عبـدُ الغني بنُ عبـد الـواحـد، الجَمَّاعِيْلي المَقْدِسيُّ ثم الدمشقي، المولود سنة ٥٤١، والمتـوفى سنة ٦٠٠، ففي «تـذكـرة الحفـاظ» في تـرجمتـه[١]: «قـال الحـافظُ الضيـاءُ ــ محمـدُ بنُ عبد الواحِدِ المقدسيُّ تلميذُه ــ: وكان لا يَكادُ أحَدٌ يَسألُهُ عن حـديثٍ إلا ذَكَرَهُ لـه وبيَّنَهُ، ولا يُسألُ عن رجلٍ إلا قال: هو فلانُ بنُ فلان وبيَّنَهُ، فـأقـولُ: كـان أميرَ المؤمنين في الحديث».

٢٢ ــ وممن لُقِّبَ به: برهانُ الدين أبـو الوفـاء وأبو إسحـاق إبراهيمُ بنُ محمد بن خليل، سِبْطُ ابن العَجَميُّ الحلبـيُّ، الشـافعي، المولـود سنة ٧٥٣، والمتوفى سنة ٨٤١ رحمه الله تعالى. قال فيه تلميذُهُ الحافظ الضابط المحدث المتقِن أبو البركـات محمد بن محمـد بن محمد بن علي الفَـرَّاقِيُّ، المِصري، الشافعي: «أميرُ المؤمنين في الحديث»[٢].

---

(١) ٤: ١٣٧٤.

(٢) جاء ذلك في الورقة الأولى من كتاب شيخِهِ سِبْطِ ابن العجمي الحلبي: «الكشف الحثيث عمن رُمِيَ بوضع الحـديث»، في النسخة المخـطوطة المحفـوظة بمكتبـة أياصـوفيا بإصطنبـول، برقم ٨٧٣، التي كتبهـا تلميذُهُ المـذكور من نسخـة شيخِهِ المؤلف، وسَمِعَهـا عليـه، وفَرَغَ من كتـابةِ بعضِهـا في حياة المؤلف، ومن بقيَّتِهـا بعدَ أيـامٍ من وفاتِـه، «وكان الفراغُ منها يومَ الثلاثاء رابع ذي القعدة سنة ٨٤١».

وتلميذُهُ المذكـور ترجم لـه الحافظ السخـاوي في «الضوء الـلامع» ٩: ٢٥٣ ــ ٢٥٥ ترجمةً مطولة حافلة، أقطِفُ منهـا ما يلي للتعـريف به، إذْ أَطلَق هـذا اللقبَ الرفيـعَ: (أميرَ المؤمنين في الحديث) على شيخِهِ سِبْطِ ابن العجمي رحمهما الله تعالى.

هو الإمام الفاضل البارع المتفنن، والعلامة المحدِّث الحافظُ الضابطُ المُتْقِن، الفقيهُ الشـافعي الضليع، أبـو البركـات محمد بن محمـد بن محمد بن علي الفَـرَّاقِي ــ نسبـة إلى الفَرَّاقَة، بلدٍ بقُرب الحَوْف من الوجه البَحْـري بمصر ــ، المصري، ولد سنـة ٧٩٥، ومات سنة ٨٥٨ رحمه الله تعالى.

=

والحافظُ سِبْطُ ابنِ العجمي الحلبيُّ أميرُ المؤمنين في الحديث، كانت رحلةُ الحافظ ابن حجر من مصر إلى بلاد الشام من أجل أن يلقاه، قال الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر»(١)، وهو يتحدَّثُ عن رحلة الحافظ ابن حجر إلى بلاد الشام وطوافِهِ على العلماء في البُلدانِ فيها:

«ولمَّا أشرفوا على حلب تلقَّاهم أهلُها، وكان من جملة من تلقَّى صاحبَ الترجمة ـ الحافظَ ابنَ حجر ـ العلامةُ محبُّ الدين بنُ الشِّحْنَة، فسلَّم عليه وهنَّأَهُ بالسلامة، وسأله شيخُنا ـ الحافظ ابنُ حجر ـ عن الشيخ الحافظ محدِّثِ البلاد الحلبية برهانِ الدين سِبْطِ ابن العجمي، فَذَكَرَ له أنه بخير، فقال له: لم أشُدَّ الرَّحْلَ ولا استَبْحَثُ القَصْرَ إلا للُقِيِّهِ»(٢).

٢٣ ـ وممن لُقِّبَ به: شهابُ الدين أبو الفضل أحمدُ بنُ علي بن

= زامَلَ الحافظَ ابنَ حَجر في الإكثارِ من السماعِ على الحافظ العراقي، وأخَذَ الحديثَ أيضاً عن كبار مُحَدِّثي هذه الحِقبةِ الحافلةِ بالمحدِّثين الفضلاء، فسَمِعَ من الجمالِ عبد الله الحنبلي، والشرفِ ابنِ الكُوَيْك، والزينِ المَراغي، والجمالِ بن ظَهِيرة، والزينِ محمدِ بن أحمد الطَّبَري، والعزِّ بن جماعة، والشمسِ الفَرَّاقِي، والحافِظِ ابنِ حجر ولازَمَهُ، والجلالِ البُلْقِيني، وسِوَاهم، ودَخَل حلب في شوالِ سنة ٨٤٠، وأَخَذَ عن حافظِها البرهانِ سبط ابن العجمي وانتَفَع بعلومه وحُسنِ أخلاقه خَلْقٌ كثير.

وهو القائل الكاتب بخطه في وجه النسخة المخطوطة المذكورة: «الكشفُ الحثيث عمن رُمِيَ بوضع الحديث. تصنيفُ سيدنا ومولانا، الشيخِ الإمامِ العالِم العامل، الحافظِ الضابط المتقِن المحققِ المدقق، ناصِرِ السنة، ركنِ الشريعة، بقيةِ السلف، بركةِ الخلف، الرُّحْلَةِ، أميرِ المؤمنين في الحديث، حامِلِ لواءِ الشريعة المحمدية، محدِّثِ البلادِ الشَّامِيَّة، ذي التصانيف العديدة، والفوائدِ المُفِيدة».

(١) في الجزء ١:١٢٢.

(٢) وللحافظ سِبط ابن العجمي ترجمة حافلة واسعة جداً في «الضوء اللامع» للحافظ السخاوي ١:١٣٨ ـ ١٤٥، في ثمان صفحات.

محمد بن حَجَر، الكِنَاني المصري، العَسْقَلانيُّ الأصلِ، الشافعي، المولود بالقاهرة سنة ٧٧٣، والمتوفى بها سنة ٨٥٢، قال شيخُنا بالإجازة محمد عبد الحي الكَتَّاني رحمه الله تعالى في «فهرس الفهارس والأثبات»[١]، في ترجمته «قال البُرهانُ اللَّقاني ــ برهانُ الدين إبراهيمُ بن محمد بن محمد بن عمر اللَّقَانيُّ تلميذُهُ ــ كان يُدْعَى في حياتِهِ بأميرِ المؤمنين في الحديث»[٢].

---

(١) ١:٢٣٧ من طبعة فاس، و ١:٣٢٢ من طبعة بيروت.

(٢) وقد وصَفَهُ بهذا اللَّقَبِ المُنِيف عَصْرِيُّهُ مُحدِّثُ العصرِ مُفيدُ القاهرة: زين الدين أبو النُّعيْم رضوانُ بنُ محمد بن يوسف العُقْبِي ــ نسبة إلى مُنْيَة عُقْبَة بالجيزة ــ القاهري، الشافعي، المولود سنة ٧٦٩، والمتوفى سنة ٨٥٢، المترجَمُ ترجمةً حافلةً جليلةً في «الضوء اللامع» للسخاوي ٣:٢٢٦ ــ ٢٢٩، وكان قرينَ الحافظ ابن حجر في السِّنّ، فإذا سُئِلَ: أنتَ أكبَرُ أم ابنُ حجر؟ قال: أنا أسَنُّ منه، وهو أكبر مني. وكان مستمليَ الحافظ ابن حجر.

قال السخاوي في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» ١:٢٤٤: «قرأتُ بخطِّهِ: حدَّثَنا سيدُنا وشيخُنا الإمامُ، شيخُ الإسلام، قاضي القُضَاة، منقطِعُ النظيرِ والصِّفَات، أميرُ المؤمنين في الحديث، جامعُ أشتاتِ قَدِيم المُحَدِّثينَ والحديث، حافظُ العَصْر، رُحلَةُ الدَّهْر...».

ووَصَفَهُ بهذا اللَّقَبِ الرفيعِ أيضاً عَصْرِيُّهُ العلامةُ المحدِّثُ الفاضلُ البارعُ مُفِيدُ الطالبين: زينُ الدين عبدُ الكريم بنُ عبد الرحمن القَلْقَشَنْدِيُّ الأصلِ، المقدسيُّ، الشافعي، المولودُ سنة ٨٠٨، والمتوفى سنة ٨٥٥، المترجَمُ له في «الضوء اللامع» ٤:٣١١ ــ ٣١٢. ونَقَل هذا عنه السخاوي في «الجواهر والدرر» ١:٢٤٧، فقال:

«وممن أَثنَى عليه الفاضلُ العلامة زينُ الدين عبدُ الكريم بنُ القَلْقَشَنْدِي المَقْدِسي، فقرأتُ بخطِّهِ صَدْرَ أسئلةٍ أَرْسل بها لصاحب الترجمة ــ ابنِ حجر ــ ما نصُّهُ: =

٢٤ ــ وممن لُقِّبَ بـه: وجيـهُ الدين أبـو محمـد عبـدُ الـرحمن بن علي ابن الدَّيْبَـع[١]، الشيباني الزَّبِيدي اليَمَني، المولود سنـة ٨٦٦، والمتوفى سنـة ٩٤٤، قـال عبد القـادر العَيْـدَرُوسيُّ[٢] في «النُّـور السـافـر عن أخبـار القَـرْن العـاشر[٣]» في تـرجمته: «الإمـامُ الحـافظُ الحُجَّـةُ المتقِنُ، شيـخُ الإسـلام، عـلَّامةُ الأنـام، الجِهْبِذُ الإمـام، مُسْنِدُ الـدنيا، أميـرُ المؤمنين في حديثِ سيـد المرسلين». انتهى ونقَلَه ابنُ العِمَاد الحنبلي في «شذرات الذهب»[٤]. وحكاه شيخنا الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات»[٥] وسكت عليه[٦].

٢٥ ــ وممن لُقِّبَ بـه: عبـدُ الله بنُ سالم بن محمـد البَصْـري أصـلاً، المكيُّ مولداً ووفاةً، المولود سنة ١٠٤٨، والمتوفى سنة ١١٣٤، ففي «فهرس

= المسؤولُ من إنعـامِ سيدِنـا ومولانـا قاضي القُضَـاة، شيخ الإسـلام، عَلَم الأعـلام، حَسَنَةِ الأيام، قُـدْوَةِ الأنام، أميرِ المؤمنين في حديثِ النبيِّ عليـه أفضلُ الصـلاةِ والسلام، وحيدِ دَهْرِه، وفريدِ عَصْرِه، رَأْسِ مَالِ المسلمين، ومَنْبَعِ فوائِدهم...».

(١) و(الدَّيْبَـع) بلغة السودان: الأبيضُ، وهو لقَبُ جَدِّه الأعلى.

(٢) هو محيي الدين عبـد القـادر بن عبـد الله العيـدروسي، الشـافعي، الصـوفي، المـولـود سنــة ٩٧٨، والمتـوفى سنــة ١٠٣٨. تـرجم لنفســه في كتـابــه المـذكــور في ص ٣٠٠ــ ٣٠٨، في حوادثِ سَنَةِ ٩٧٨ سَنَةِ ولادتِه.

(٣) ص ١٩١.

(٤) ٨: ٢٥٥.

(٥) ١: ٣٠٩ من طبعة فاس، و١: ٤١٣ من طبعة بيروت.

(٦) وماكان ينبغي لـه السكـوتُ عليه، فـإن الشيـخ العيـدروسيَّ، ليس من رجـال العلم بالحديث وأهلِهِ، حتى يُقبَلَ منه قولُهُ هذا في الحافظِ (ابنِ الـديبـع)، وإنما هـو شيـخٌ =

الفهارس والأثبات»[١] في ترجمته: «قال عنه الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد سعيد سَفَر، في إجازَتِهِ للدِّمَنْتي: أميرُ المؤمنين في الحديث. وقال عنه المحدِّثُ المُسْنِدُ الشمسُ محمد بن أحمد الجوهري المصري: محدِّثُ العَصْرِ وإمامُه، وجِهْبِذُهُ وهُمَامُه، أميرُ المؤمنين في الحديث».

٢٦ ــ وممن لُقِّبَ به: محمدُ بنُ إسماعيل الأميرُ، الصَّنْعَانيُّ، صاحبُ كتاب «سُبُل السلام» وغيرِه، المولود سنة ١٠٩٩، والمتوفى سنة ١١٨٢، ففي «فهرس الفهارس والأثبات»[٢]، في ترجمته: «محمدُ بنُ إسماعيل بن صَلَاحٍ الأميرُ، الصَّنْعَانيُّ، ويُعرَفُ بابن الأمير، حلَّاه الوجيهُ الأهْدَلُ ــ وجيهُ الدين عبدُ الرحمن بن سُليمان الأهدَلُ الزَّبِيديُّ اليمني، المولود سنة ١١٧٩، والمتوفى سنة ١٢٥٠ ــ في «النَّفَس اليَمَاني والرَّوْح الرَّيْحَاني»: بأمير المؤمنين».

هذا ما وقفتُ عليه ممن لُقِّب بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث). وقال الشيخ محمد حبيب الله الشِّنْقِيطي المتوفى سنة ١٣٦٢ رحمه الله تعالى، في رسالته المنظومة: «هَدِيَّة المُغِيثِ في أُمَرَاءِ المؤمنين في الحديث»[٣]:

= صوفي، لا يَدَ له بهذا الشأن، فوصفُهُ له بهذا لا يقعُ من أهلِهِ في موقعه كما تقدمت الإشارة إليه تعليقاً في المقدمة ص ١٠٧، وجليلُ خَدَماتِ ابن الديبع للسنّة المطهرة: مشكورة مذكورة، فجزاه الله تعالى عن السنّة خيرَ الجزاء.

(١) ١: ١٣٦ و ١٤١ من طبعة فاس، و ١: ١٩٣ و ١٩٩ من طبعة بيروت.

(٢) ١: ٣٨٧. من طبعة فاس، و ١: ٥١٣ من طبعة بيروت.

(٣) ص ٨، وهي منظومة في ١١ صفحة، طُبِعَتْ في سنة ١٣٥٨ بالقاهرة، دون ذكرِ اسم المطبعة.

وكـاد مُسْـلِمٌ بـهـذا الـلَّقَـبِ ... يُـدعَى كمـا لبعضِهم ومـا اجتُبِي
وأحـمـدُ بنُ حنبـلٍ عـلى صِفَـة ... تُـعـطِيـهِ ذا مَعْ وَرَعٍ ومعـرفـة
وابـنُ مـعـين مِثـلُهُ فـيـمـا سَلَفْ ... ولـم أجـد هـذا لهـم عن السَّلَفْ
قـلتُ: ولا يَـعُـدُّ في الـسُّيُـوطيْ ... ذاك لـمـا حـازَ مـن الـشُّرُوطِ
أَسـألُ رَبِّـي أن أُرَى أمِـيـرَا ... فـيـه! ولـو أتـيـتُـهُ أخـيـرَا!!

ثم قال الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى، معلِّقاً على قولِهِ: (ولم أجد هذا لهم عن السلف): «أي اللَّقَبَ للثلاثةِ، وكذا لم أجده للزهري، مع كونه واضعَ علم الحديث روايةً، ولا للإمامِ الليث، ولا للأوزاعيِّ، ولا لكثيرٍ من أئمة الحديثِ الحُفَّاظ» انتهى.

قلتُ: ولا غرابة أن لا يُطلَقَ على هؤلاء الأئمة الكبار الثلاثة ـ ومن أشبههم ـ لَقَبُ (أمير المؤمنين في الحديث)، فقد قيل: الأسماء تَنزِلُ من السماء. ومثلُها الألقاب، والقياسُ لا يَدخُلُ في هذا الباب. وهذه كلمة عن هؤلاء الثلاثة: مسلمٍ، وأحمدَ، وابنِ معين.

فالإمامُ مُسْلِمٌ هو: أبو الحُسَين مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاج القُشَيريُّ النيسابوريُّ، ولد سنة ٢٠٤، وتوفي سنة ٢٦١.

والإمامُ أحمدُ هو: أبو عبد الله أحمدُ بنُ محمد بنِ حنبل بن هلال الذُّهليُّ الشيبانيُّ المَرْوَزِيُّ المولد، ثم البغداديُّ الدارِ والقرار، الإمامُ المتبوع ولد سنة ١٦٤، ومات سنة ٢٤١.

والإمامُ ابنُ مَعِين هو: أبو زكريَّاءَ، وأبو زكريَّا يحيى بنُ معين المُرِّي

مولاهم، البغدادي، ولد سنة ١٥٨، ومات غريباً في المدينة المنورة سنة ٢٣٣.

وقد رأيتُ ما يُفيدُ أن ابنَ معين: أميرُ المؤمنين في الحديث، ففي «تهذيب الكمال»[1] و«تهذيب التهذيب»[2] في ترجمة (نُعَيم بن حمَّاد المروزي) ما يلي:

«رَوَى الحافظ أبو نصر الحسنُ بن محمد بن إبراهيم اليُوْنَارْتي، بإسنادِهِ عن عباس الدُّوري، قال: سمعتُ يحيى بن معين يقول: حضَرْنا نُعَيمَ بن حَمَّاد بمصر، فَجَعَل يقرأ كتاباً من تصنيفه، ثم قال: حَدَّثَنا ابنُ المبارك عن ابنِ عون، فقلتُ له: ليس هذا عن ابن المبارك، فغَضِبَ، وقام فدخل البيتَ، ثم أخرج صحائف، فجعَلَ يقولُ وهي بيدِهِ: أين الذين يزعمون أنَّ يحيى بنَ مِعَين ليس أميرَ المؤمنين في الحديث؟! نعم يا أبا زكرياء ـ وهذه كنيةُ يحيى بن معين ـ، غَلِطتُ!». انتهى.

وهذه كلمة عن الحافظ السيوطي، هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بنُ أبي بكر الخُضَيري السيوطي القاهري، ولد سنة ٨٤٩، ومات سنة ٩١١.

ولم يَذكُره أحدٌ بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، فيما وقفتُ عليه، ولكنَّ الشيخَ الشنقيطيَّ نَفْسَهُ في كتابه «إضاءة الحالك، من ألفاظ دليل السالك إلى موطأ مالك»[3]، ذكر البيت الرابع المذكور هنا، ثم ترجم للسيوطي ترجمة طويلة[4]، واستَهَلَّ الترجمة بقوله:

---

(١) ٣: ١٤٢.

(٢) ١٠: ٤٦٠.

(٣) ص ١٢٣.

(٤) ص ١٧٤ـ ١٨٢.

«هو الإمام العلاّمةُ المجتهدُ، وحيدُ دهره، وفريدُ عصره، حافظ المَعْقُولِ والمَنْقُول، شيخُ الإسلام، خاتمةُ أمراء المؤمنين في الحديث. . .». انتهى. فلقَّبَ السيوطيَّ بقوله: (أميرُ المؤمنين في الحديث)، وهذا لقب من عندِ نفسِه، لم يقُلْهُ أحدٌ قبله فيما أعلم، والله أعلم.

هذا، وأُطلِقَ هذا اللقَبُ: (أميرُ المؤمنين) على بعضِ الأفذاذ من غيرِ المحدِّثين.

١ ــ جاء في «تهذيب التهذيب»[1]، في ترجمةِ الإمام الفرَّاءِ النَّحْوِي: (يحيى بن زياد الكوفي)، المولود سنة ١٤٤، والمتوفى سنة ٢٠٧، قال أبو بكر بن الأنباري: كان يقال: النَّحْوُ للفرَّاء، والفرَّاءُ أميرُ المؤمنين في النَّحْو».

٢ ــ وجاء في «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي[2]، في ترجمة الإمام أبي إسحاق الشيرازي الشافعي (إبراهيم بن علي بن يوسف)، المولود سنة ٣٩٣، والمتوفى سنة ٤٧٦ «قال الموفَّقُ الحَنَفِيُّ إمامُ أصحابِ الرَّأْي: أبو إسحاق أميرُ المؤمنين في الفقهاء».

٣ ــ وجاء في «نَفْح الطِّيْب من غُصْنِ الأندلس الرَّطِيب» للإمام العلاّمة المؤرخ الأديب أحمد بن محمد المَقَّرِي التِّلِمْسَاني، في أوائل ترجمة الإمام أبي حَيَّان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي الغَرْناطي الأندلسي الجَيَّاني، المولود بالأندلس سنة ٦٥٤، والمتوفى بالقاهرة سنة ٧٤٥، وقد بلغَتْ ترجمتُهُ ٤٩ صفحة[3]، نَقَلَ فيها عن تلميذِهِ الإمام صلاح الدين الصَّفَديِّ، قولَهُ في ترجمة شيخه أبي حيان في كتابه «أعيان العصر وأعوان النصر»:

«الشيخُ الإمامُ العالمُ العلاّمة، الفريدُ الكاملُ حُجَّةُ العرب، مالكُ أزِمَّةِ الأدب، أثيرُ الدين أبو حَيَّان الأندلسي الجَيَّاني، كان أميرَ المؤمنين في النحو،

(١) ١١: ٢١٢. (٢) ٤: ٢٢٧. (٣) ٢: ٥٣٥ ــ ٥٨٤.

والشمسَ السافِرةَ شِتَاءً في يومِ الصَّحْو، والمتصرِّف في هذا العلم فإليه الإثباتُ والمحو، لو عاصَرَ أئمةَ البصرة لَبصَّرهم، أو أهلَ الكوفةِ لكَفَّ عنهم اتباعَهم السَّوادَ وحَذَّرهم، نَزَل منه «كتابُ سيبويه» في وطنِهِ بعدَ أن كان طَرِيداً، وأصبَحَ به «التسهيلُ» بعدَ تعقيدِهِ مُفِيداً. . . »[١].

ذكرُ الحديثِ المستَنَدِ إليه في هذا اللَّقَب وبيانُ وَضْعِه

هذا، ومما ينبغي التنبيه إليه هنا، ما وقع في تعليلِ هذا اللَّقَب، فقد عُلِّلَ بحديثٍ باطلٍ مكذوب! قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»[٢]، في النوع ٢٧، في تعليل تلقيب بعضِ المُحدِّثين بلَقَبِ أمير المؤمنين في الحديث:

«وكأن تلقيبَ المحدِّثِ بأميرِ المؤمنين، مأخوذٌ من حديثِ «اللهم ٱرْحَمْ خُلَفَائي، قيل: ومَنْ خُلَفَاؤُك؟ قال: الذين يأتُون مِن بَعْدِي، يَرْوُوْن أحاديثي وسُنَّتي ويُعَلِّمونها الناس». رواه الطبراني وغيرُه». انتهى كلامُ السيوطي.

قال عبد الفتاح: هذا حديثٌ موضوعٌ، نبَّه عليه غيرُ واحد من الحفاظ. وإليك ذِكْرَ من رواه أولاً، ثم بيانَ حالِ رجالِ سندِهِ ثانياً.

رواه الحافظ الرامَهُرْمُزِيُّ في كتابه «المحدِّث الفاصِل»[٣]، عن ابن عباس عن عليّ رضي الله عنهما مرفوعاً، واستَدلَّ به على فَضْلِ أصحابِ الحديث.

ورواه الطبراني في «الأوسط»، فجعله من (مسند ابن عباس رضي الله

---

(١) وأطال الصَّفَدِيُّ في ترجمة أبي حيان على هذا المِنوال، واستعرض فيها أئمةَ النحو والعربية والأدب بأسمائهم، إلى زمنِ أبي حيان، وميَّزَهُ عليهم، فتُقرَأُ لبلاغتها وأدبها وجمالها.

(٢) ص ٣٣٣، و ٢: ١٢٦. (٣) ص ١٦٣.

عنهمـا) كما في «مجمـع الـزوائد» للهيثمي[١]، ورواه الخـطيب البغدادي في «شَرَف أصحاب الحديث»[٢]، من (مسند علي)، وكذلك رواه القاضي عِيَاض في كتابه: «الإلماع»[٣]، واستدلاً به على شرف أصحاب الحديث.

وذكـره السيوطي في «الجامـع الصغير من حـديث البشيـر النـذيـر» عن الـطبـراني في «الأوسط» كمـا ذكـره عنـه أيضـاً في «مفتــاح الجَنَّـة»[٤]، وفي «الخصـائص الكبرى»[٥] واستـدلَّ به فيـه على أن «حَمَلَةَ حـديثِ النبـي صلى الله عليه وسلم اختَصُّوا بالتلقيب بالحُفَّاظِ وأُمَراءِ المؤمنين».

وفي سَنَدِ هذا الحديثِ عند هؤلاء جميعـاً (أحمدُ بنُ عيسى بن عبـد الله العَلَوي الهـاشمي). ترجَمَ لـه الحـافظ الـذهبـي في «الميـزان»[٦]، وأورَدَ في ترجمتِهِ هذا الحديثَ عن كتاب «المحدِّث الفـاصِل»، ثم قـال: «هذا حـديثُ باطل، وقال الدارقطني: أحمدُ بنُ عيسى كذَّاب». انتهى.

وقال مثلَه الحافظُ الـزيلعي في «نصب الرايـة»[٧]، وقال نحـوَه الحـافظ الهيثمي في «مجمـع الـزوائد»[٨]، وقـال العلاَّمـة المُنَاوي في «فيض القـديـر بشرح الجامـع الصغير»[٩]، عند هذا الحديث: «قال مُخرِّجُـه الطبـرانيُّ: تفرَّدَ به أحمدُ بنُ عيسى العلوي الهاشمي، قال الحافظ العراقي: وأحمدُ هذا، قال الدارقطني: كذَّاب، فكان ينبغي حَذْفُهُ من الكتاب». انتهى.

قلتُ: وساق الخطيبُ البغدادي في «شَرَف أصحاب الحديث»[١٠]، لهذا الـراوي الكذاب مُتَـابِعاً في روايتـه، هو (عبـدُ السلام بنُ عُبَيْـد)، وهـو سـاقطٌ تالِف، ذكره الذهبـي في «الميزان»[١١]، وقـال: «قال ابنُ حبـان: كان يَسـرِقُ

---

(١) ١ : ١٢٦.
(٢) ص ٣٠.
(٣) ص ١٧.
(٤) ص ٥٣.
(٥) ٣ : ٣٦٨.
(٦) ١ : ١٢٦.
(٧) ١ : ٣٤٨.
(٨) ١ : ١٢٦.
(٩) ٢ : ١٤٩.
(١٠) ص ٣٠.
(١١) ٢ : ٦١٧.

الحـديث، ويَروي المـوضوعـات، وقال الأَزْدِيُّ: لا يُكتَبُ حـديثُـه». انتهى. فبقِيَ الحديثُ موضوعاً باطلاً، فلا يَصِـحُّ تعليلُ هذا اللَّقَبِ به.

والعَجبُ الشديدُ أنَّ هؤلاء الحفاظَ: الرامهـرمزيَّ، والخطيبَ، والقاضيَ عياضاً، والسيوطيَّ، أوردوا هذا الحديث الموضوعَ في كتبهم مستدلين به! ساكتين عن بيـان وَضْعِه! وقد يُعتَذَرُ للرامهرمزيِّ والخطيبِ والقاضِي عِياض أنهم ساقُـوْه بإسناده، فبَرِئت ذمتُهم من العُهدة فيما يقال! ولكنَّ السيـوطيَّ رحمه الله تعـالى أورده مستـدلاً به دون إسنـاد، ولا شكَّ أنـه وقَفَ على كلام الحـافظ الـذهبـي والزيلعي والعراقي والهيثمي فيه، فسكوته أشدُّ عَجَباً!.

وقـد تابَـعَ الشيـخُ جمـالُ الـدين القـاسمي الـدمشقيُّ رحمـه الله تعـالى ــ وهومن الأيقاظ ــ السيوطيَّ فيما قـاله واستَـدَلَّ به، ونَقَـل كلامَـهُ على الإقرارِ والقبـولِ، في كتـابه «قـواعـد التحـديث من فنـون مصـطلـح الحـديث»[1]، اغتراراً باستشهادِ السيوطي ومَنْ قَبْلَهُ به، وهي مُتابعةٌ غيرُ مَرْضِيَّة.

وذكره واستَدَلَّ به أيضاً الشيـخُ محمد حبيب الله الشنقيطي، في رسـالته المنـظومـة «هـديـة المغيث في أمـراء المؤمنين في الحـديث»[2]، وهـو من المتساهلين في هذا الشأن، فلا يُستغرَبُ ذلك منه رحمه الله تعالى.

يقول العبدُ الضعيفُ: عبدُ الفتاح بن محمد بن بشير أبـو غُدَّة، غَفَـرَ الله له، وأحسَنَ عمَلَه: هذا ما تيسَّرَ لي كتابتُهُ في هـذه الرسـالة: «أُمَـراء المؤمنين في الحديث»، ولعل الله تعـالى يَفتَـحُ بالـزيادةِ عليهـا والإضافـةِ إليها، في الـطبعةِ الثـانية إن شـاء الله تعالى، والحمدُ لله رَبِّ العالمين، وصَلَّى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسَلَّم.

يتلو هذا (التَّتِمَّةُ) في الكلامِ على بعضِ ألقابِ المُحَدِّثين.

*

(١) ص ٤٨.

(٢) ص ١٠.

(تَتِمَّةٌ) في إبطال ما قِيلَ: إنَّ (الحافِظَ) و (الحُجَّةَ) و (الحاكمَ) لَقَبٌ لمن يَحفَظُ كذا مِئَةَ ألْفِ حديث

ذكرتُ تعليقاً في فاتحة هذه الرسالة أنَّ بعض المُحدِّثين المتأخرين، ذكروا لبعض الألقاب، كلَقَبِ الحافظ، والحُجَّة، والحاكم: تحديدَ عددٍ كبير من الأحاديث يَحفظُهُ المُحدِّثُ صاحبُ اللَّقَبِ لِيُطلَقَ عليه، وذكرتُ أن هذه التحديدات لم تُعرف في اصطلاحات المتقدمين، وإنما هي اصطلاح متأخرٌ جداً، وليس بمُسَلَّم، كما أشرتُ إلى هذا فيما عَلَّقتُه على «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٨ ــ ٢٩.

وذكرتُ تعليقاً أيضاً في مقدمة هذه الرسالة: أن لفظ (الحُجَّة) ليس من ألقاب الرواية، بل هو من أعلى ألفاظِ التوثيق والدراية، كما تراه في (مراتب ألفاظ التعديل) في كتب المصطلح، وذكرتُ أن (الحاكم) وَصْفٌ لمن وَلِيَ القضاء، ولا دَخْلَ له في حِفظِ الحديثِ وروايتِهِ.

وأزيدُ الموضوعَ هنا تفصيلاً واستدلالاً، فقد ذكر المتأخرون كالشيخ علي القاري المكي، المتوفى سنة ١٠١٤، والشيخ محمد عبد الرؤوف المُنَاوي المصري، المتوفى سنة ١٠٣١ رحمهما الله تعالى، في أول شرحَيْهما على «الشمائل النبوية» للإمام الترمذي[١]، عند وُرُودِ لفظِ (قال الشيخُ الإمامُ الحافظ أبو عيسى الترمذي)، ما يلي:

---

(١) ١: ٦.

قال الشيخ علي القاري: «**الحافظ** في اصطلاح المحدِّثين: من أحاط علمُهُ بمِئةِ ألف حديثٍ مَتْناً وإسناداً. **والطالبُ** هو المبتدىء الراغبُ فيه، **والمحدِّثُ والشيخُ والإمامُ** هو الأستاذُ الكامل، **والحُجَّةُ** من أحاط علمُهُ بثلاثِ مئةِ ألفِ حديثٍ مَتْناً وإسناداً، وأحوالِ رُواتِهِ جَرْحاً وتعديلاً وتاريخاً[1]، **والحاكمُ** هو الذي أحاطَ عِلْمُهُ بجميع الأحاديثِ المرويَّةِ كذلك.

وقال الجَزَريُّ: **الراوي** ناقلُ الحديث بالإسناد، **والمحدِّثُ** مَنْ تَحَمَّلَ روايتَهُ واعتَنَى بدِرَايتِهِ، **والحافظُ** من رَوَى ما يَصِلُ إليه، ووَعَى ما يُحتاجُ لديه». انتهى.

وقال الشيخ المُناوي: «**الحافظُ**: من حَفِظَ مِئةَ ألفِ حديثٍ متناً وإسناداً ولو بتعدُّدِ الطُّرقِ والأسانيد، أو رَوَى ووَعَى ما يُحتاجُ إليه.

ولأهلِ الحديثِ مراتبُ ـ خَمسٌ ـ أولُها: **الطالبُ** وهو المبتدي، ثم **المحدِّثُ**، وهو من تَحمَّلَ روايتَهُ واعتَنَى بدرايتِهِ، ثم **الحافظُ** وقد ذُكِرَ، ثم **الحُجَّةُ** وهو مَنْ أحاط بثلاثِ مِئةِ ألفِ حديث، ثم **الحاكم** وهو مَنْ أحاط بجميع الأحاديث المروية، ذكَرَهُ المطرزيُّ». انتهى. ولفظ (المطرزي) تحريفٌ عن (ابن المَطَرِي) فيما ترجَّحَ عندي، كما بَيَّنتُه في تعليقي على «قواعد في علم الحديث»[2]. انتهى.

ونقل الشيخُ محمد علي التَّهانَوِيُّ الهنديُّ، المتوفى سنة ١١٥٨، في كتابه «كشَّاف اصطلاحاتِ الفنون»[3]، كلامَ المُناويِّ هذا عن المُطرزيِّ، ثم كلامَ علي القاري عن الجَزَري: وأقرَّه، ولم يَعزُهُ إلى المُناوي أو القاري، وجاء فيه بدَلَ (ذكَرَهُ المطرزيُّ): (قالَهُ ابنُ المَطَرِي).

ونَقَل الشيخُ إبراهيمُ الباجوري المصري، المتوفى سنة ١٢٧٧، في شرحِهِ للشمائل أيضاً، المسمى «المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية»[4] كلامَ المُناوي عن المطرزيِّ، وأقرَّه ومَشَى عليه، دُون أن يَعْزُوَه إلى المُناوي.

---

(١) ومَشَى على هذا التعريفِ المردودِ للحُجَّة كتابُ «المعجم الوسيط» في اللغة، في رسم (حج)!.

(٢) ص ٢٩. (٣) ١: ٢٧. (٤) ص ٤.

وقـد مَزَج هؤلاء العلمـاء فيما ذكـروه بين ألقابِ الـروايةِ والحفظ، التي هي: الحـافظُ والمحدِّثُ والشيـخُ والإمـام، والحاكمُ على قـولهم، وألقـابِ الـدرايـة التي منهـا: الحُجَّة، فهـذا اللقبُ لقَبُ توثيقٍ وتعـديلٍ عـالٍ، وتلك ألقابُ روايـةٍ وحفظٍ وأداء، لا دلالَةَ فيها على التوثيق.

وقد قابـل الحافظ الـذهبي في «تذكـرة الحفاظ» ٣: ٩٧٩، بين بعض ألقـاب الـرواية والـدراية، في تـرجمة مَنْ قيـل فيه: (المُفِيـد)، وذلك في تـرجمـة (المُفِيـد مُحدِّثِ جَرْجَرَايا[1]، أبـي بكر محمد بن أحمد)، المولـود سنة ٢٨٤، والمتـوفى سنة ٣٧٨ فقـال فيهـا: «والحـافظُ أعلَى من المُفِيـد في العُـرف، كمـا أنَّ الحُجَّــةَ فَـوْقَ الثقة»، تمييزاً بين ألقابِ الروايةِ والدراية[2].

---

(١) مدينة من أعمال النَّهْرَوَان بين واسِط وبغداد، خَرِبَتْ من قـديم. قالـه ياقـوت الحموي في «معجم البلدان» ٢: ١٢٣.

(٢) وقال الذهبـي في ترجمة المذكور: «إنـه قال: مـوسى بن هارون سَمَّـاني: المفِيدَ. قلتُ ــ القائل الذهبـي ــ: فهذه العبارةُ أوَّل ما استُعمِلتْ لَقَباً في هذا الوقتِ قبلَ الثلاثِ مئة». انتهى.

قـال عبد الفتـاح: وهذا القـولُ من الحافظ الـذهبي بحاجـةٍ إلى تمحيص، فـإنَّ (مـوسى بن هارون) ولد سنة ٢١٤، وتوفي سنة ٢٩٤، كما في ترجمته في «تذكرة الحفـاظ» ٢: ٦٧٠، و (المُفِيدُ) هـذا، ولد سنـة ٢٨٤، فيكون عُمُـره يومَ وفـاة مـوسى بن هـارون عَشْـرَ سنين، فهـو طِفـلٌ لا يُفيـد ولا يُجيد، فهذا التلقيبُ ادعاءٌ كاذبٌ منه.

وقد أشار الحافظ الذهبي إلى بعض أكاذيبه في ترجمتِهِ، فلما قال فيها: «قال المَالِيْنِيُّ: كان المُفِيدُ رجلاً صالحاً»، تعقَّبه الذهبي بقوله: «قلت: لكنه مُتَّهم، حدَّثَ عن أحمد بن عبد الـرحمن السَّقَطي، عن يَزيد بن هارون، ولا يُدْرَى مَنْ ذا؟ فكان يقول: سَمِعتُ منه سنةَ خمسٍ وتسعين.

ورَوَى مُـوَطَّـأَ القَعْنَبِيِّ، عن الحَسَنِ بن عُبَيْــدِ الله، عن القعنبـي، والآخَـرُ ــ أي الحَسَنُ بن عُبَيْدِ الله ــ لعلَّه ما وُجِدَ أبداً. وقد تجاسَرَ البَرْقَانيُّ وأَخرج عنه في «صحيحه»، واعتَذَر بأنَّ الحديث المـذكور لم يَسمعـه من غيرِهِ، وسُئل عنه فقـال: ليس بحجة، قـد حدَّثَنـا بالمـوطأ عن رجـل، عن القَعْنَبِـيّ، فلما رجعتُ قالَ لي أبو بكر بن أبـي سَعْد: أخلَفَ الله نَفَقَتَكَ! فدَفَعْتُ الموطَّـأ إلى بعض العامة وأعطاني بدَلَهُ بَيَاضاً».

ثم سـاق الحافظ الـذهبـي من طـريقـه حـديثـاً، جـاء في سنـده «... أنـا الحَسَنُ بنُ غـالـب المقرئ، أنا محمدُ بن أحمد المُفِيدُ بجَرْجَرَايا إملاءً، نا عثمان بن الخطاب، سمعتُ علياً، سمعتُ =

بيانُ نَقْضِ ما ذكره هؤلاء العلماء في شَرْطِ لقبِ الحافظِ وغيرِه

هذا، ومما ينبغي التنبيهُ عليه أنَّ ما ذكره هؤلاء العلماء المتأخرون في شَرْطِ لَقَب (الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم): ليس بلازمٍ للوصفِ بهذه الألقاب، ولا معروفٍ عند المتقدمين، ولا اللغةُ تقتضيه، ولا مسلَكُ المُحدِّثين السابقين يرتضيه، بل هو منقوضٌ مردودٌ بشواهد الواقع الكثيرة من حالِ الحُفَّاظِ المتقدمين.

= رسول الله ﷺ يقول: من كذَبَ عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعدَهُ من النار. هذا مما لا أفرَحُ بعُلُوِّه، لعلمي بأنَّ هذا الكذَّاب ما رأى علياً رضي الله عنه أصلاً، ولا واللَّهِ رَأَى من رآه». انتهى.

ثم إنَّ لَقَب (المُفِيد) قد لُقِّبَ به عَددٌ من المحدِّثين قبلَه بزمنٍ طويل، ذكرهم الذهبي نفسُه في «تذكرة الحفاظ».

١ ــ ففي ٢: ٦٢٨ «إبراهيمُ بنُ أُوْرْمَهَ، مُفِيدُ بغداد في زمانِه»، من الطبقة العاشرة، ولد سنة ٢١١، ومات سنة ٢٦٦.

٢ ــ وفي ٢: ٦٩٦ «ابنُ ناجِيَة الحافظُ المُفِيدُ أبو محمد عبدُ الله بن ناجِيَة البَرْبَرِي ثم البغدادي»، من الطبقة العاشرة، مات سنة ٣٠١.

٣ ــ وفي ٣: ٨٤٥ «الطَّحَّان الحافظُ المُفِيدُ الإمام أبو بكر أحمد بن عَمْرو، مُحدِّثُ الرَّملة»، من الطبقة الحادية عَشْرة، مات سنة ٣٣٣.

٤ ــ وفي ٣: ٨٤٩ «ابنُ المُنَادِي المُحدِّثُ الحافظ المقرىء، أبو الحُسَين أحمد بن جعفر ابنُ المُنَادِي البغدادي، مُفِيدُ العراق»، من الطبقة الحادية عشرة، ولد سنة ٢٥٧، ومات سنة ٣٣٦.

٥ ــ وفي ٣: ٨٥٠ «الأَرْدَبِيْلِي الحافظُ المُفِيدُ أبو القاسم حفص بن عُمَر الأَرْدَبِيْلِي الرحَّال». من الطبقة الحادية عَشْرَة، مات سنة ٣٣٩.

٦ ــ وفي ٣: ٨٦٠ «الأصمُّ الإمامُ المُفِيدُ الثقةُ مُحدِّث المَشْرِق، أبو العباس محمد بن يعقوب النيسابوري»، وهو من الطبقة الحادية عَشْرَة، ولد سنة ٢٤٧، ومات سنة ٣٤٦.

٧ ــ ٣: ٨٨٠ «أبو بكر الشافعي الإمامُ الحُجَّةُ المفيدُ مُحدِّثُ العراق، محمدُ بن عبد الله البغدادي البَزَّار»، من الطبقة الثانية عَشْرَة، ولد سنة ٢٦٠، ومات سنة ٣٥٤.

٨ ــ وفي ٣: ٩٣٤ «عُمَر البصري الحافظُ المُفِيدُ أبو حفص عُمَر بن جعفر الورَّاق»، من الطبقة الثانية عشرة، ولد سنة ٢٨٠، ومات سنة ٣٥٧.

فهؤلاء ثمانية من المُفِيدِين كانوا قبلَ المُفِيدِ مُحدِّثِ جَرْجرَايا، فهذا اللَّقَبُ: (المُفِيدُ) ليس أوَّلَ ما استُعمِلَ لَقَباً في (مُحدِّثِ جَرْجَرَايا)، بل قَبْلَهُ بزمنٍ طويل، ولغيرِ واحد، فيتأكد من هذا كَذِبُ ادِّعائِهِ أنَّ مُوسَى بنَ هارون سمَّاه: المُفِيد، والله تعالى أعلم.

فهذا الإمام الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، سمّى كتابه «تذكرة الحفاظ»، واختصره الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى، وسمّاه «طبقات الحفاظ»، وذُكِرَ في الأصل والمختصرِ حُفَّاظٌ كثيرون جداً لُقِّبَ كلٌّ واحد منهم بالحافظ، ولم يكن يحفَظُ عشرةَ آلاف حديث فضلاً عن مئاتِ الآلاف، ومنهم من لم يَذكر الذهبيُّ في ترجمتِهِ عدَدَ أحاديثه، ومنهم من ذكَرَ في ترجمتِهِ عدَدَ أحاديثه، فكانت دون عشرة آلافِ حديثٍ بكثير.

وأُورِدُ هنا نماذجَ منهم تنويراً للمقام، ودليلاً لصحة هذا الكلام.

١ ـ ففي «تذكرة الحفاظ» ١ : ١٢١ «عَمْرو بن مُرَّة الحافظُ أبو عبد الله المُرادي الكوفيُّ الضرير، كان ثقةً ثَبْتاً إماماً له نحوُ مِئَتَيْ حديث، قال ابنُ مَهدي: هو من حُفَّاظِ الكوفة».

٢ ـ وفي ١ : ١٢٥ «ثابت بن أسْلَم، الإمامُ الحُجَّة القُدوة، أبو محمد البُنَاني البصري، قال ابن المديني: له نحوُ مئتين وخمسين حديثاً».

٣ ـ وفي: ١ : ١٣٠ «أيوبُ بنُ أبي تَمِيمة السَّخْتِياني، الإمامُ أبو بكر البصري الحافظُ أحَدُ الأعلام، قال ابن المديني: له نحوُ ثمان مئة حديث».

٤ ـ وفي ١ : ١٣٧ «يحيى بن سعيد بن قيس بن عَمْرو الحافظُ شيخُ الإسلام أبو سعيد الأنصاري النَّجَّاري المَدَني قاضي المدينة، ثم قاضي القُضاةِ للمنصور، قال الثوري: كان من الحفاظ، وقال ابن المديني: له نحوٌ من ثلاثِ مئةِ حديث».

٥ ـ وفي ١ : ١٤٥ «يونس بن عُبَيدٍ الإمامُ القُدوةُ الحُجَّة، أبو عبد الله العَبْدِي مولاهم، البصري الحافظُ» انتهى. وقال الذهبي أيضاً في «سِيَر أعلام النبلاء» ٦ : ٢٨٨ «قال علي بن المديني: له نحوُ مِئتي حديث».

٦ ـ وفي ١ : ١٥٠ «سليمان التَّيْمي الحافظُ الإمام شيخ الإسلام، أبو المعتمر سليمان بن طَرْخان القَيْسي مولاهم، البصري، قلتُ: له نحوٌ من مئتي حديث».

٧ ــ وفي ١ :١٦٤ «حبيب بن الشهيد أبو محمد الأزدي الحافظ، قال أبو أسامة: وإنما رَوَى مِئةَ حديث».

٨ ــ وفي ١ :١٧٥ «بَحِير بن سعد، حِمصيٌّ حافظٌ، يكنى أبا خالد السَّحُولي الكَلَاعي، له نسخةٌ عن خالد بن مَعْدان وشيءٌ عن مكحول ليس إلا».

٩ ــ وفي ١ :١٧٦ «حَرِيزُ بن عثمان الحافظ أبو عثمان الرَّحَبِي المشرقي الحِمصي، محدِّثُ حمص، له نحو مئتي حديث».

١٠ ــ وفي ١ :١٨٦ «حَجَّاج بن أرطاة الإمام، مفتي العراق، أبو أرطاة النخعي الكوفي، أحَدُ الأعلام، قال يحيى بن آدم: حدثنا أبو شهاب عبدُ ربه بنُ نافع، قال: قال لي شعبةُ: عليك بحجَّاجِ بن أرطاة وابنِ إسحاق، فإنهما حافظان. وقيل: له نحو من ست مئة حديث».

١١ ــ وفي ١ :١٩٣ «شُعبةُ بن الحَجَّاج بن الوَرْد، الحُجَّة الحافظُ شيخ الإسلام أبو بِسْطام الواسطي نزيلُ البصرة ومُحدِّثُها، رَوَى عنه أمم لا يُحصَون، قال ابن المديني: له نحوُ ألفَيْ حديث، وكان الثوري يقول: شعبةُ أمير المؤمنين في الحديث». انتهى.

فهذه أحد عشر نموذجاً أكتفي بها، ذُكِرَ فيها لَقَبُ (الحافظ) و (الإمام) و (الحجة) و (أمير المؤمنين في الحديث)، وذُكِرَ معها عَدَدُ حديث من لُقِّبَ بذلك الوصف، فلم يبلغ حديثُ واحد منهم خمسةَ آلاف حديث.

ولا نبعُدُ بعيداً، فهؤلاء الصحابةُ الستة المكثرون من الرواية: أنسُ بن مالك، وجابرُ بن عبد الله، وعبدُ الله بن عُمَر، وعبدُ الله بن عَمْرو بن العاص، وأبو هريرة، وعائشة الصِّدِّيقة، رضي الله عنهم جميعاً، أقْصَى ما رَوَوْا عن الواحد منهم من الحديث: دُون سبعة آلاف حديث، وهم الحُفَّاظ المكثرون.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١ :٣٢، في ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه: «أبو هريرة الدَّوْسِيُّ اليمانيُّ، الحافظُ الفقيه، صاحبُ رسول الله ﷺ، عبدُ الرحمن بنُ صَخْر، حَفِظَ عن النبي ﷺ الكثير، وكان من أوعية العلم». انتهى.

فوصَفَهُ الذهبيُّ بالحافظ، وأحاديثُهُ دون سبعة آلاف. وبهذا كلِّه يتبيَّنُ أنَّ ما قاله بعضُ المتأخرين، من أنَّ الحافظ، والحُجَّةَ، والحاكمَ: مَنْ يَحفَظُ كذا من مِئاتِ الآلاف، غيرُ صحيح.

وتقدم في النموذج ١٠ قولُ شعبة في (حَجَّاج بن أَرْطَاة): «حافظ»، ثم قال الذهبي: «وقيل: له نحوٌ من سِتِّ مئة حديث». انتهى. فوَصْفُ شعبة له بأنه حافظ، يُفيدُ اصطلاحَ السَّلَفِ المتقدمين، في هذا اللفظ، وهو على خلاف ما قاله المتأخرون[1] ومما يَقطَعُ بإبطالِ قولِهم قولُ الحافظ ابن حجر في «نُزهة الألباب في الألقاب» ١: ١٨٨ «الحافِظُ لقَبُ مَنْ مَهَرَ في معرفة الحديث». فلم يَذكُر عَدَداً ما للقبِ (الحافظ)، ولم يَذكر فيها (الحاكم)، وقال في (الحُجَّة): «جماعة...».

هذا، وقد استَوفَى الحافظُ السخاوي رحمه الله تعالى، في كتابه الفريد «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر» ١: ١٧ ـ ٤٥، كلَّ ما يُستجادُ من الكلام على شروط لَقَبِ (المُحدِّث) و (الحافظ)، وعلى من لا يُوصَفُ بلَقَب (المُحدِّث) ولا (الحافظ)، وعلى (الحِفظِ)، و (الحُفَّاظ)، وما يتصلُ بذلك، خيرَ استيفاء، فانظره إذا شئت ففيه مغانمٌ من العلم غالية.

أما لفظُ (الحاكم) فليس هو بلقبٍ من ألقابِ رُتَب المُحدِّثين، كما قدَّمتُ الإشارةَ إلى ذلك تعليقاً في ص ١٠٧، وأَزِيدُ الموضوعَ هنا بياناً: جاء في كتاب «الألقاب الإسلامية» للدكتور حسن الباشا ص ٢٥٤ «الحاكمُ، فاعلٌ من الحُكْم بمعنى القضاء، وهو من ألقاب القُضَاة»، وعزاه إلى «صُبح الأعشى» للقَلْقَشَنْدِي ٦: ١١٨.

وجاء في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٧٦، في ترجمة الحاكم الكبير أبي أحمد: «محدِّثُ خراسان، الإمامُ الحافظُ الجِهْبِذُ، محمدُ بن محمد... النيسابوري الكرابيسي، وهذا هو الحاكمُ الكبيرُ، قال الحاكم: وُلِّيَ القضاءَ سنة ٣٣٣، إلى أن قُلِّد قضاءَ الشاش فَحَكَمَ بها أربعَ سنين وأشْهُراً، ثم قُلِّدَ قضاءَ طُوسَ، فكنتُ أدخُلُ عليه والمصنَّفَاتُ بين يديه، فيَحكُمُ ثم يُقبِلُ على الكُتُب، ولد سنة ٢٨٥، ومات سنة ٣٧٨ رحمه الله تعالى».

---

(١) قال السيوطيُّ في «التدريب» ص ٨: «وقد كان السلف يطلقون المحدِّث والحافظ بمعنى».

وقال ابنُ خَلِّكان في «الوَفَيَات» ١ : ٤٨٥ : في ترجمة الحاكم النيسابوري تلميذِ الحاكم الكبير أبي أحمد: «أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الله الضَّبِّي، المعروفُ بالحاكم النيسابوري، الحافظُ المعروفُ بابن البَيِّع، صنَّف «المستدرك على الصحيحين». . . ، وتقلَّدَ القضاءَ بنيسابور، ولد سنة ٣٢١، وتوفي سنة ٤٠٥، وإنما عُرِفَ بالحاكم لتقلُّدِهِ القضاءَ». انتهى. فبيَّن أن (الحاكم) لَقَبُ قَضَاءٍ، ومثلُهُ تلقيبُ شيخِهِ (الحاكمِ الكبير)، لتقلُّدِهِ القضاءَ كما تقدم.

هذا، ولا بأس من تكرار الإشارة إلى أن هذه الألقابَ: المُحَدِّثَ، والحافظَ، و. . . ، وأميرَ المؤمنين في الحديث، ألقابُ تحديثٍ وروايةٍ، وليست ألقابَ توثيقٍ ودراية، لكن قد تُورَدُ في بعض التراجم مَوْرِدَ التعديلِ والتوثيقِ، والإمامةِ والتحقيق، كما إذا قِيلَتْ في ترجمةِ أَحَدِ الثقات الأثبات، كالإمام مالك، ويحيى القطان، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والطبري، والطحاوي، والإسماعيلي، وابنِ عبد البر، والبغوي، والنووي، والذهبي، وابنِ حجر، وأشباهِهم، كما تراه في «تذكرة الحفاظ» وغيره، ولكن هي في أصل استعمالها لرُتَبِ الرواية لا تُفيدُ التوثيق.

ويَشهَدُ لذلك ويدلُّ عليه أوضَحَ الدلالة: أنَّ لَفْظَ (الحافظ) مثلاً، لُقِّبَ به جملةٌ من الحُفَّاظِ كثيري الحِفظ، وكانوا من حيث الثقةُ والقبولُ موصوفين بالضَّعِيفِ، والمتروكِ، والوضَّاعِ، ونحوِ ذلك، وإليك ثلاثة نماذجَ من هذا القَبِيل، يتجلَّى لك فيها هذا الأمرُ خيرَ تجلية، أُطلِقَ فيها لقَبُ (الحافظ) على من اتَّصَفَ بتلك الصفات:

١ ــ الشَّاذَكُوني، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢ : ٤٨٨، في ترجمته: «الشَّاذَكُوني: الحافظُ الشهير أبو أيوب سُلَيمان بن داود المِنْقَري البصري، من أفرادِ الحافِظين إلا أنه وَاهٍ، وسُئل عنه صالحُ بنُ محمد جَزَرَةُ فقال: ما رأيتُ أحفَظَ منه، لكنه يكذِبُ في الحديث، وقال يحيى بنُ معين: جَرَّبتُ عليه الكذب، وقال النسائي وغيرُهُ: ليس بثقة، ونَفَى عنه ابنُ عَدِيّ الكذبَ في الحديث فقال: معاذ الله أن يُتَّهم، إنما كان قد ذهبَتْ كتبه، فكان يُحدِّثُ حفظاً. مات سنة ٢٣٤، سامَحَهُ الله تعالى». انتهى. ونحوُهُ في «الميزان» ٢ : ٢٠٥ و «لسان الميزان» ٣ : ٨٤.

٢ ـ الكُـدَيْمي، قال الحـافظ الـذهبـي في «تـذكـرة الحفـاظ» ٢ : ٦١٨، في ترجمته: «الكُدَيْمي: الحافظُ المُكثِر، المُعَمَّر، أبو العباس محمد بن يونس القُـرَشِي السَّامِي البصري، مُحدِّثُ البصرة، وهو واهٍ، قال ابن عدي: اتُّهِمَ الكُدَيميُّ بـوضـع الحديث، وقال ابن حبان: لعله وَضَـعَ أكثَرَ من ألفِ حـديث، وقال ابنُ عَـدِيّ: تَرَك عامَّةُ مشايخنا الرواية عنه، ورماه أبو داود بالكذب.

وقـال موسى بنُ هـارون ـ وهو متعلِّقٌ بـأستـار الكعبةِ ـ: اللهم إني أُشهِـدُك أنَّ الكُدَيميَّ كذابٌ يضَـعُ الحديث، وقال قاسمٌ المُطَرِّز: أنا أُجاثي الكُـدَيميَّ بين يَديْ الله، وأقول: يَكذِبُ على نبيِّك، وقال الـدارقطنيُّ: يُتَّهَمُ بـالوضـع، وأمـا إسماعيـلُ **الخُطَبـيُّ فقال ـ بجهلٍ ، كما في «الميزان»، فتَبَارَدَ، كما في «السِّيَر ـ فقَالَ: ثقةٌ** مـا رأيتُ جَمْعـاً أكثَـرَ من مجلِسِـه. مـات سنـة ٢٨٦ ، وكـان من أبنـاء المئـة، اللَّهُ يُسامحه».

وقـال الـذهبـي أيضـاً، في «سِيَـر أعـلام النبـلاء» ١٣ : ٣٠٢، في تـرجمتـه: «الشيـخُ الإمامُ الحافظُ الكبيرُ المعمَّر الضَّعِيفُ، ولـد سنة ١٨٣ ، ومـات سنة ٢٨٦ ، وقـد نيَّف على المئة»، وسـاق في ترجمتِـهِ أقوالَ الجـارحين لـه على نحوِ مـا سبَقَ. ونحـوُه في «تهـذيب التهـذيب» ٩ : ٣٩، ونحـوُهُ في «الميـزان» ٤ : ٧٤، وقـال فيـه: الحافظُ أحَدُ المتروكين».

٣ ـ المُصْعَبِيّ، قـال الحافظ الـذهبـي في «تذكـرة الحفـاظ» ٣ : ٨٠٣، في تـرجمته: «المُصْعَبِـيّ: الحـافظُ الأوحَـدُ، أبـو بِشْـر أحمـد بن محمـد بن عَمْـرو بن مُصعَب المَـرْوَزِي، الفقيهُ، إلا أنـه كذَّاب، قـال الدارقـطني: كـان حـافـظاً عَـذْبَ اللســان، مُجَوِّداً في السُّنَّـةِ والردِّ على المبتـدعة، لكنـه يضَـعُ الحديث ـ ووقـع في «تذكرة الحفاظ»: (مجرداً في السُّنَّة)، وهو تحريـف! صوابُـهُ (مُجَوِّداً) من (التَّجْـوِيد) كما أثبته، وكما جاء في «تاريـخ بغداد» ـ.

وقال ابن حبان: وكان ممن يضَـعُ المُتُونَ ويَقلِبُ الأسانيد، لعله قد قَلَب على الثقـاتِ أكثَرَ من عشـرة آلافِ حديث، . . . ، على أنـه من أصْلَبِ أهـلِ زمـانِـهِ في

السُّنَّة!! وأبصَرِهم بها، وأذَبِّهم عن حَرِيمها!! وأقْمَعِهم لمن خالَفَها!! نسألُ الله الستر[1]، مات سنة ٣٥٣ وهو ابن ٧٣ سنة». انتهى. ونحوُهُ في «الميزان» ١ : ١٤٩، و «لسان الميزان» ١ : ٢٩٠، و «تاريخ بغداد» للخطيب ٥ : ٧٣.

وهناك في كتبِ تراجم الرجالِ والضعفاء والمجروحين من أمثالِ هؤلاء (الحُفَّاظ)! عَدَدٌ غيرُ قليل. ومن هذا يَتبدَّى جلياً أنه لا تَعارضَ بينَ الوصفِ للواحِدِ منهم بلَقَبِ (الحافظ)، أو (أمير المؤمنين في الحديث)، أو غَيرِهما من الألقاب الرفيعةِ في الرِّوَاية، وبينَ الوصف له بأنه: (متروك) كالواقدي، وبين الوصف له أنه (مُدَلِّس) كابن إسحاق، لأنَّ هذا في شأنِ أدائِه، وذاك في شأنِ تحمُّلِه، فالجهةُ بينهما منفكة.

وقد بيَّنَ شعبةُ سبَبَ تلقيبِه ابنَ إسحاق: (أميرَ المؤمنين في الحديث) لمن سأله عنه، فقال: **(لحفظِهِ)**، كما تقدم في الترجمة ذات الرقم ٢، وبيَّنَ يحيى بنُ معين سبَبَ تلقيبِهِ أبا عبد الله السِّيْنانيَّ: (أميرَ المؤمنين في الحديث)، فقال: (لِفِطنتِهِ ووَقارِه)، كما تقدم في الترجمة ذات الرقم ١٠. **والله تعالى أعلم.**

نعم قد يُرَى في ترجمة بعض الشيوخ، أو في مجال الحديث في الدفاع عنه: تلقيبُهُ بلقب (أمير المؤمنين في الحديث)، مُورَداً مَوْرِد التوثيق والتمتين، فيكون حينئذ من ألقاب الدراية، كما ألمعتُ إليه قريباً في ص **١٣٣**.

جاء في رسالةِ «جواب الحافظ المنذري عن أسئلةٍ في الجرح والتعديل» ص **٣٩**، ما يلي: «وهل إذا قال واحدٌ من أئمةِ الحديث عن الراوي: فلانٌ ثقة، وقال آخر: ليس بشيء، يُقدَّمُ على من قال: هو ثقة؟ فقد رأينا في رواة الكتب الستة التي عليها اعتمادُ علماءِ الإسلامِ من وَقَع فيه الاختلاف.

---

(١) قال عبد الفتاح: فاقرأ ما ترى واعجَبْ لهذا التناقضِ الصارخ المكشوف: (مِن أصْلَبِ أهلِ زمانِهِ في السُّنَّة، وأذَبِّهم عن حَرِيمها، وأقمعِهم لمن خالَفَها)، ويَضَعُ الحديثَ على رسول الله ﷺ، إنها لإحْدَى الكُبَر، والعَجائب التي تُستَكْبَر، نسألُ الله العافية من الشذوذ والتناقض.

مثـالُهُ: محمـدُ بنَ إسحاق، فشعبـةُ وسفيـانُ يقـولان عنـه: أميـرُ المؤمنين في الحديث، فيما نَقَلَهُ عنهما ابنُ مهدي. ومالكُ بنُ أنس ويحيـى بنُ سعيـدٍ يَجرحـانِهِ، وسُئل يحيـى بنُ معين عنه فقـال: ثقة وليس بحُجَّـة، وقال مـرةً أخرى: هـو صَدُوق ولكنه ليس بحُجَّة». انتهى.

قـال عبد الفتـاح: فهذه العبـارة تُفِيدُ اعتـدادَ السـائـل بقـول شعبـة وسفيـان: (محمدُ بن إسحاق: أميرُ المؤمنين في الحديث)، توثيقاً رفيعـاً لمحمد بن إسحـاق، بدليل سابقِ كلامِهِ ومُقَابَلَتِهِ لقولهمـا بقولـه: (ومالـكُ ويحيـى بنُ سعيد يَجـرحانِـه)، فهذه المقابلةُ تُفِيد أن المرادَ من ذكرِ العبارة الأولى بيانُ تزكيتِهِ وتوثيقِه، لا بيانُ مرتبتِه من الحِفظ فقط، بدليل ذكر الجرح في مقابلها، فتأمَّل. والله أعلم. والحمد لله رب العالمين.

استدراك

يضاف إلى الصفحة ١٠٣ بعد نهاية السطر الرابع ما يلي:

ولقَبُ (أميرِ المؤمنين) قالَـهُ النبيُّ ﷺ لأحدِ الصحابة الكرام حين أمَّرَهُ على جماعـةٍ منهم، قال الحافظ ابن القيم في «زاد المعاد»[١]، في (فصلٌ في سِياق مَغازِيهِ ﷺ وبُعوثِه): «ثم بَعَثَ عبدَ الله بنَ جَحْشٍ الأَسَديَّ إلى نَخْلَةَ ــ اسمِ مكان ــ في رجب، على رأسِ سبعةَ عَشَرَ شهراً من الهجرة، في اثني عشر رجلاً من المهاجرينِ، يَرْصُدُون عِيراً لقريش، وفي هذه السَّرِيَّة سَمَّى عبدَ الله بنَ جَحْش: أميرَ المؤمنين». انتهى.

فهو رضي الله عنه أوَّلُ من سُمِّيَ (أميرَ المؤمنين) في حياة النبي ﷺ، وعُمَر بنُ الخطاب رضي الله عنه أوَّلُ مَن سُمِّي (أميرَ المؤمنين) بعدَ وفاةِ النبي ﷺ، كما في ترجمته في «الاستيعاب» لابن عبد البر[٢].

يضاف في الصفحة ١١١ بآخر الترجمةِ ٨ ترجمةِ عبدِ الله بن المبارك:

وقال أبو أسامة ــ حَمَّادُ بنُ أسامة الكوفيُّ الحافظُ الثَّبْتُ من حكماء أصحاب الحديث، المتوفى سنة ٢٠١ ــ : «ابنُ المبارك في المحدِّثين مِثلُ أميرِ المؤمنين في الناس»، كما في «سِيَر أعلام النبلاء»[٣].

---

(١) ٣:١٦٧ من طبعة مؤسسة الرسالة.

(٢) ٢:٤٦٠.

(٣) ٨:٢٤٠.

يضاف في الصفحة ١٢١ بعدَ السطر الثالث فيها، ما يلي:

ومن العَجَبِ أيضاً أن الشيخ الحافظَ ابنَ تيمية رحمه الله تعالى استَشْهَدَ به، كما في «مجموع الفتاوى»[1]، فقال: «ورُوي عن النبي ﷺ أنه قال: وَدِدْتُ أني قد رأيتُ خُلَفَائي، قالوا: ومَنْ خلفاؤك؟ قال: الذين يُحْيُون سُنَّتي يُعلِّمُونها الناس». انتهى.

ثم رأيتُه في «منهاج السنة» ذَكَر الشكَّ في ثبوته، فقيَّده بقوله: إن صَحَّ، فقال: «وفي الحديث إن صحَّ: وَدِدْتُ أني رأيتُ، أو قال: رحمةُ اللّهِ على خُلَفَائي، قالوا: ومَنْ خلفاؤك يا رسول الله؟ قال: الذين يُحْيُون سُنَّتي وَيُعلِّمونها الناس». انتهى.

فأورده في موضع بصيغة التضعيف، فقال: (ورُوِيَ)، وأشار إلى الشك في صحته في موضع آخر، فكان كلامُهُ أصحَّ وأدقَّ، والحِفظُ عَرَضٌ يَقْوَى وَيَضْعُفُ ويَحضُرُ ويغيبُ.

وهو بلفظ «رحمةُ اللّهِ على خُلَفائي...» أورده السيوطي في «جمع الجوامع»[3]، وقال: رَوَاه أبو النصر السِّجْزِي في «الإبانة»، وابنُ عساكر ــ في تاريخ مدينة دمشق ــ عن الحسن بن عليّ».

---

(١) ١٩: ١١٧.

(٢) ٣: ١٣١ من الطبعة القديمة، و ٥: ٥٢٦ من الطبعة المحققة.

(٣) ١: ٥٣٥.

بيانُ مواقع روايةِ مَنْ لُقِّبَ بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث) في الكتب السِّتَّة، مستخرَجاً من «خلاصة الخزرجي»، ليُعلَّق كلُّ رَمْزٍ منها على الترجمةِ التي تَخُصُّهُ في الطبعةِ الثانية إن شاء الله تعالى:

١ ــ ع. أي الجماعة.

٢ ــ روى له البخاري تعليقاً، ومسلم قرنه بآخر، والأربعة.

٣ ــ ع.

٤ ــ ع.

٥ ــ ع.

٦ ــ روى له البخاري تعليقاً، ومسلم والأربعة.

٧ ــ ع.

٨ ــ ع.

٩ ــ ع قرنه البخاري بآخر.

١٠ ــ ع.

١١ ــ ع.

١٢ ــ ق. أي ابن ماجه فقط. قال البخاري: متروك، وقال أحمد: كذاب ــ هذا من كذب الغلط في الحديث لا كذب الاختلاق ــ، وقال ابن معين: ضعيف.

١٣ ــ ع.

١٤ ــ ع.

١٥ ــ خ د ت س فق. أي ابن ماجه في التفسير. ومسلم لم يرو عنه في الصحيح، وروى عنه في غيره، وقد تلقّى منه.

١٦ ــ خ م د ت س.

١٧ ــ ت س. مسلم لم يرو عنه في الصحيح.

١٨ ــ خ والأربعة. مسلم لم يرو عنه لخصومته مع البخاري، فتَرَكَ الروايةَ عنه وعن البخاري.

١٩ ــ د س ق.

• • •

المحتوى

ملاحظة: حرف (ت) في آخر العبارة يعني أنها واردة في التعليق.

آخر رسالة الحافظ المنذري

تتمة في بيان قول أبـي حاتم الرازي

في الراوي: يكتب حديثه ولا يُحْتَـجُّ به